

التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع : العلوم التجارية
تخصص : مالية وتجارة دولية



معهد : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية
رقم :

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالب : المسعود موفق

تحت عنوان

إمكانية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
لولوج عالم التصدير مع الإشارة إلى تجارب دولية

لجنة المناقشة :

رئيسا	جامعة :المسيلة	اسم ولقب الأستاذ (ة) :
مشرفا ومقررا	جامعة :المسيلة	اسم ولقب الأستاذ (ة) : موسى حجاب
مناقشا	جامعة : المسيلة	اسم ولقب الأستاذ (ة) :

السنة الجامعية : 2019 – 2020



قائمة المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
ا	شكر وعرقان
ii	إهداء
iii	قائمة الجداول
أ	مقدمة
ب	أهمية البحث
ب	أهداف البحث
ب	إشكالية البحث
ج	المنهج المتبع
ج	دوافع اختيار الموضوع
ج	حدود الدراسة
د	تقسيم البحث
	الفصل الأول : الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
6	تمهيد
7	المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
7	المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
7	أولا :معايير تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة.
9	ثانيا : تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.
9	1- تعريف البنك الدولي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة
10	2- تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات المتوسطة
10	3- تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة
10	4- تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة.
10	5 - تعريف اليابان للمؤسسات المتوسطة والصغيرة
10	6- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة
11	7 - تعريف الجزائر للمؤسسات المتوسطة والصغيرة
11	المطلب الثاني : أشكال تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة.
11	أولا :تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس توجهها.
12	ثانيا :تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس طبيعة الإنتاج.

13	ثالثا :تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس تنظيم العمل.
14	رابعا :تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس الشكل القانوني.
16	المطلب الثالث :خصائص ومميزات المؤسسات المتوسطة والصغيرة.
16	أولا :الإدارة والتسيير
16	ثانيا :سهولة التأسيس.
16	ثالثا :قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين
17	رابعا :أنماط الملكية
17	خامسا :التجديد والإبداع
17	سادسا :تلبية طلبات المستهلكين :
18	المبحث الثاني :أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة ، ومصادر وأساليب تمويلها.
18	-المطلب الأول :أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة
19	- المطلب الثاني :مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.
21	- المطلب الثالث :أساليب تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.
26	المبحث الثالث :مشاكل ومعوقات المؤسسات المتوسطة والصغيرة وأساليب دعمها وتحدياتها المستقبلية.
26	المطلب الأول :مشاكل ومعوقات المؤسسات المتوسطة والصغيرة.
26	أولا :المشاكل والمعوقات المتعلقة بال عقار
27	ثانيا : المشاكل والمعوقات المتعلقة بالتسويق
27	ثالثا :المشاكل والمعوقات المتعلقة بالجانب المالي
29	رابعا :المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعمالة المدربة
29	خامسا :المشاكل والمعوقات المتعلقة بالإدارة والتنظيم.
30	المطلب الثاني :أساليب دعم وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة.
30	أولا :أساليب دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة.
31	ثانيا :سياسات تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة.
33	المطلب الثالث :التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة.
33	1- عالمية التجارة.
33	2- عالمية الاتصال.
34	3- ثورة المعلومات والتكنولوجيا.

34	4- عالمية الجودة.
35	خلاصة الفصل
36	الفصل الثاني : أساليب تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تجارب دولية
36	المبحث الأول : أساليب تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
36	المطلب الأول: حاضنات الأعمال
36	1- مفهوم حاضنة الأعمال
36	2- دور حاضنات الأعمال في تنمية و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
39	المطلب الثاني : المناوبة الصناعية كوسيلة من وسائل ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
39	- مفهوم المناولة الصناعية
39	1-1- تعريف المناولة
40	1-2- أسباب المناولة:
40	1-3- أهداف المناولة
40	1-4- شروط اختيار المؤسسات المناولة
41	1-5- أشكال المناولة
42	1-6- أهمية المناولة الصناعية
43	المبحث الثاني : التجربة التركية في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
43	المطلب الأول : الهيئات المشرفة على تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تركيا:
43	1- وزارة العلوم الصناعة و التكنولوجيا
	2- منظمة تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
45	المطلب الثاني: سياسة ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا:
45	أولاً: تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل
45	1- صندوق ضمان القروض
45	2- شركة رأس مال المخاطر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

45	3-شركة رأس مال المخاطر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
46	4- بنك هالك: HALK Bank
46	5- برامج KOSGEB لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
46	ثانيا: دعم الابتكار والتطوير التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
48	ثالثا: تعزيز وتنمية ثقافة المقاولاتية والمهارات التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
49	رابعا: تحسين المناخ الاستثماري لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
51	المبحث الثالث : التجربة الماليزية في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
51	المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و السياسات التتموية في ماليزيا
61	المطلب الثاني : سياسة ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا ضمن رؤية 2020 .
64	خلاصة الفصل الثاني
66	الفصل الثالث : إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية
66	تمهيد
66	المبحث الأول: دور و مكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
66	المطلب الاول : مراحل تطور المؤسسة ص و م في الجزائر
66	1- المرحلة الأولى 1962-1990
68	2- المرحلة الثانية 1991 - 2000
68	3- المرحلة الثالثة 2000 - 2014
70	المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية
70	1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل: تعتبر البطالة من المشاكل
71	2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة :
74	- المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

74	1- الصعوبات الإدارية
74	2- الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي
75	3- الصعوبات المتعلقة بالتمويل
75	4- الصعوبات المتعلقة بالتسويق
75	5- الصعوبات المتعلقة بالرسوم الجمركية
77	المبحث الثاني: إستراتيجية ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
77	المطلب الأول: الإطار القانوني لترقية المؤسسات الصغيرة قانون الاستثمار 88-25 المؤرخ في 12/07/1988
82	المطلب الثاني: ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
86	المطلب الثالث: التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
90	المبحث الثالث: إمكانية الاستفادة من تجارب الدولية الرائدة في الجزائر
90	المطلب الأول : قوانين تطوير عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة
90	1- تسجيل المنشآت وترخيصه
90	2- الحوافز المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
93	المطلب الثاني: تطوير مجال تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
96	المطلب الثالث: توفير الخدمات المساندة لعمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة
99	الخاتمة
100	1- الاستنتاج العام
101	2- اقتراحات وتوصيات
101	3- الآفاق المستقبلية
102	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
11	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس تنظيم العمل.	01
13	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر 2017	02
46	برنامج KOSGEB لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تركيا	03
62	برنامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ماليزيا :	04
70	مساهمة م ص م في توفير مناصب الشغل	05
70	تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	06
73	تطور مساهمة المؤسسات ص م الخاصة بالقيمة المضافة (مليار دج)	07
79	المشاريع المحتضنة و المؤسسات المنشأة على مستوى مشاكل المؤسسات في 2016	08
81	مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب قطاع النشاط على مستوى ANDI 2016	09

شكر

عملا بقوله تعالى: ﴿لأن شكرتم لأزيدنكم﴾.

نحمدك ربي حمد الشاكرين، نحمدك ربي حمد الذاكرين، أحمدا كثيرا طيبا مبارك فيه، نحمدك على توفيقك والعزم للأبناء.

هذا العمل المتواضع والذي نتمنى أن يتقبله منا- فنقول:

ملء الفؤاد أقول حمدا خالقي حمدا يترجم ما يجيش بخالقي.
لولاه ما خط يميني صفحة ولما استوى قلمي وأرسل ناطقي.
فله المحامد كلها عدا الحصى ما انشق أو آتى إلا من غاسقي.

وبالشكر نتوجه إلى من ساعدنا على انجاز هذا البحث الأستاذ الفاضل

موسى حجاب ، نبيل قليل فلم ييخل علينا لا بالوقت ولا بالإرشاد والنصيحة.

كما لا ننسى أن نشكر كل من ساهم في تعليمنا حتى وصلنا إلى هذا المستوى، كما نتوجه بالشكر الجزيل لكل أسرة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، بجامعة المسيلة إليهم جميعا نرفع جزيل تشكراتنا وخالص تقديراتنا وشكرا

إهداء

إلى التي تحمل اخلق كلمة نطق بها اللسان ونبعها الحنان لكي يا أمي إلى صاحب القلب

الكبير الذي كان هو هويتي حيثما أسير و علمني اليسر على خطى الحبيب لك يا أبي أسأل

الله أن يطيل في عمرهما

إلى زوجتي وابني الغالي لؤي

إلى القلوب التي أحاطتني بالرعاية إخوتي وأخواتي.

المسعود موفق 

مقدمة

في ظل التحولات الاقتصادية والمتغيرات العالمية اتجهت الجزائر إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق مما زاد بالاهتمام بالمؤسسات الخاصة نتيجة ذلك برز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دورا في مجال توسيع الهيكل الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الترابط الرأسي والأفقي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة كما تعتبر هذه المؤسسات النواة الرئيسية لبناء اقتصاد يسرع من وتيرة النمو الاقتصادي والتي يتم تجسيدها في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة باعتبارها كل الأمثال لصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الكبرى ذلك أنها تعد الأكثر تأثرا بالتطورات والتقلبات العالمية حيث أصبح في الوقت الحالي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القطاع الأجدر بالتماشي مع آخر مستجدات الإدارة والعلوم من خلال سعي الدول إلى تشجيع الأنظمة المقاولتية ودعم روح المبادرة والأعمال الحرة مع السعي إلى حماية هذه المشروعات من خلال مراقبتها ومتابعتها بعدة أساليب واليات التي توفرها الدولة لهذه المؤسسات قصد استمراريته ومساهمتها في التنمية المستدامة.

إن قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البقاء في السوق ترتبط من جهة بطبيعة التفاعلات التي يتم بينها وبين المحيط الذي تعمل فيه ومن جهة أخرى بقدرتها على التكيف مع هذه التفاعلات هذا يتطلب من المؤسسة الصغيرة والمتوسطة امتلاك فكر تسيير استراتيجي يمكنها من التكيف مع المحيط الذي هو في غالب أحيانه غير مستقر بسبب التعاقد مشاكل الإنتاج والتسويق وتضاعفت جنود التسيير وتسارع وتيرة التطور التكنولوجي دون أن ننسى أيضا تأثيرات العوامل الاجتماعية السياسية والثقافية على تسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة .والجزائر كمثلها من الدول التي ساعدتها منذ الاستقلال إلى رفع عجالات النمو وتحقيق التنمية متوازنة وشاملة تكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديه بدأ بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار إستراتيجية الصناعات المصنعة وأقطاب النمو التي عدت في تحقيق الأهداف المرجوة منها وصولا إلى ضرورة إعادة النظر في أسلوب التنمية وذلك من خلال الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفت هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينيات التي عرفها الاقتصاد الوطني. أن اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جسد بغيت خلق منظومة مؤسسية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية التي تفرضها التعاملات الاقتصادية وهذا من خلال محاولة الارتقاء بهذه المؤسسات على جميع الأصعدة المحلية والدولية في جميع المجالات. تمويل منظومة قانونية وتشريعية اتفاقات دولية ولا يمكننا الحديث عن الدور التنموي دون ان تشير إلى مجموعة الخصائص التي تميز وتأهل هذا النوع من المؤسسات للاعب الدور الكبير الأساسي في تحقيق التنمية الوطنية .

كما لا يمكننا الحديث عن أفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدون أن نأخذ في الحسبان إبرام اتفاق الشراكة الاورو الجزائرية والانضمام المرتقب للجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ولا شك في أن في ذلك يفرض تحديات جديدة على هذه المؤسسات وتجعلها تعمل في مناخ اقتصادي معقد سمته الأساسية تزايد شدة المنافسة حيث أن بقائها مرهون قدرتها التنافسية الأمر الذي يفرض على الأطراف الفاعلة في النشاط

الاقتصادي وأصحاب هذه المؤسسات بذل الجهود واتخاذ التدابير الجادة لاندفاع في اتجاه تنمية هذه المؤسسات وتوفير كل ما من شأنه أن يدعمها ويوسع قاعدة تواجدها .

أهمية البحث

يكتسي البحث أهمية كبيرة تتمثل في :

للبحث أهمية كبيرة نتيجة للتغيرات الدولية المستمرة و المتسارعة خاصة في مجال التجارة الخارجية بفرض القائمين على الاقتصاد الوطني دعم المؤسسات الوطنية لمواجهة هذه التحديات بتحليل هذه المتغيرات باستمرار مما يجعل لموضوعنا هذا مكان للبحث العلمي وذلك لكشف عن مدى دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات .

الدور الكبير الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للارتقاء باقتصاديات الدول سواء كانت المتقدمة منها أو النامية وذلك على جميع الأصعدة .

الدور الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلات التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب جديدة للشغل وخلق القيمة المضافة على المستوى الكلي في اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية

أهداف البحث :

- التعرف على الخصائص والمزايا التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني

- التعرف على أهم العراقيل والمعوقات التي تعترض نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك من خلال تحديد مستوى قدرتها على المنافسة في ظل التحديات الراهنة

- محاولة تقييم سياسات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إشكالية البحث : انطلاقا مما سبق فإن إشكالية موضوعنا تتمثل في :

ما مدى إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية؟ وما هي سبل الوصول إلى مستوى دول أجنبية في هذا المجال؟

وانطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن صياغة التساؤلات الفرعية الآتية

- ما هي العوامل التي تدفع للاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني؟

- ما مدى ملائمة مناخ الاستثمار في الجزائر لنشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

- ما هي الدروس المستفادة من تجارب الدول لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

فرضيات البحث

أما الفرضيات التي تم اعتمادها في هذا البحث فهي :

- تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منفذاً خصياً لتدعيم اقتصاديات الدول وأداء أساسياته لتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

- عجز المؤسسات الكبيرة على أداء دورها في تحريك عجلة التنمية أدى إلى ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبح لها دور واضح في الاقتصاد الوطني .

- تأخر الاهتمام وعدم وجود فعالية في تطبيق أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعلها دون المستوى المطلوب مقارنة بالدول المتقدمة .

- تعتبر الجهود المبذولة من الحكومة الجزائرية لحد الآن لتحسين المناخ الاستثماري غير كافية لبروز مؤسسات صغيرة ومتوسطة قادرة على الصمود ومواجهة التنافسية المحلية والدولية.

المنهج المتبع

من أجل دراسة إشكالية الموضوع وتحليل أبعادها واختيار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي في التحليل بغية استيعاب إطار موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليل أبعاده و ثم انتهاز المنهج التاريخي و دراسة تطور القطاع لهذه المؤسسات.

دوافع اختيار الموضوع

من الأسباب التي رغبتنا في انجاز هذا الموضوع ما يلي

- موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع الجديدة بالدراسة كونها تلعب دوراً فعالاً في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني

- تنامي اتجاه فكري حديث في اغلب البلدان المتقدمة والنامية بالأهمية المتزايدة التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادياتها

- الأهمية الإستراتيجية التي يمكن أن تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبأنها المدخل الرئيسي للتنويع الاقتصادي الوطني وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة .

- الرغبة في معالجة الموضوع وإثراء معارفنا في مجال تخصصها.

حدود الدراسة

تقتضي منهجية البحث العلمي بهدف الاقتراض من الموضوعية وتسيير الوصول إلى استنتاجات منطقية ضرورة التحكم في إطار التحليل المتعلق بطبيعة هذه الدراسة ولتحقيق ذلك تم انجاز البحث ضمن الحدود والأبعاد التالية:

- **الحدود النظرية:** يعتبر ميدان هذه الدراسة واسع لذلك ارتأينا تركيز الضوء على إحدى الجوانب المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ألا وهو بعدها القانوني والتشريعي من خلال تحديد متطلبات تأهيلها وترقية قدرتها على النمو والاستمرار في الجانب المحلي والدولي

-الحدود المكانية : بالرغم من تركيز هذه الدراسة على دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري وسبل ترقيتها إلا أننا سنحاول أيضا الإشارة إلى تجارب بعض الدول في مجال تعزيز ترقية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة .

الحدود الزمنية : يتوافق سياق التحليل لبحثنا هذا في المجال الزمني الممتد بن 2010 إلى 2019 ويرجع اختيار هذه الفترة لارتباطها بالتطورات والمتغيرات المتسارعة التي عرفتها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال هذه الفترة .

الدراسات السابقة :

1- عثمان لخف ،واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر - 2004 أطروحة دكتوراه دولة في جامعة الجزائر غير منشورة ، هدفت الدراسة أولا إلى التعرف على هذا القطاع بالتركيز على إيجاد التعريف اللائق له على ضوء تجارب بعض الدول .

- ثانيا الوقوف على الدور الذي تلعبه في اقتصاديات مختلف الدول والبراز مختلف المشاكل التي تواجهه - ثالثا إبراز الإستراتيجية التنموية التي اعتمدها الجزائر في تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

2- عماري جمعي ، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باتنة 2011 : تناولت هذه الدراسة مختلف الظروف والدوافع التي ساهمت في تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق وكذا أهمية ودور القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تبيان أهمية تطور الصادرات في التنمية الاقتصادية .

3- بن سديرة عمر : التحليل الاستراتيجي كمدخل لبناء المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية : دراسة ميدانية في المؤسسات المحلية بسطيف ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 2013 : هدفت الدراسة إلى تحديد مدى اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على التحليل الاستراتيجي كمدخل لبناء تطور مزاياها التنافسية بالتطبيق على 53 مؤسسة بولاية سطيف ، وقد بينت الدراسة ضعف الممارسة الميدانية لهذا المخل كأساس لبناء المزايا التنافسية في المؤسسات التي شملتها الدراسة .

9- تقسيم البحث

انطلاقا من الفرضيات ومن ثم الإجابة على الإشكالية الرئيسية تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث جاء في الفصل الأول حول الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم تقسيمه، أما المبحث الأول اهتم بماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مفهومها وخصائصها وأشكالها)، أما المبحث الثاني فتناول أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر وأساليب تمويلها والمبحث الثالث تناول مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب دعمها وتحدياتها ومستقبلية .

أما الفصل الثاني فقد جاءت تحت عنوان أساليب تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تجارب دولية حيث تم تطرق في المبحث الأول إلى أساليب تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة (حاضنات الأعمال المناولة الصناعية)، التجربة الماليزية في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (برامج التأهيل).

أما المبحث الثالث فاهتم بالتجربة التركية كيف استطاعت تركيا النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها في المجال المحلي والدولي .

أما الفصل الثالث تناول إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول تكلم عن دور ومكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (مراحل التطور، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ، المحروقات).

المبحث الثاني ف جاء بإستراتيجية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (الإطار القانوني، ترقية محيطها، التعاون الدولي).

أما المبحث الثالث اهتم بإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية في الجزائر (قوانين تطوير عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة تطوير مجال تمويلها، توفير الخدمات المساندة لعمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة) .

الفصل الأول

الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

يزداد الاهتمام لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الباحثين والحكومات اعترافا لدورها الفعال والمحوري في الاقتصاد وما يترتب عن ذلك من استراتيجيات وإجراءات يتم اتخاذها لتأمين هذا الدور ولا ينحصر هذا الاهتمام في البلدان المتقدمة فقط بل يتعدى ذلك شاملا البلدان النامية خاصة أن هذه الأخيرة نجحت بشكل كبير في اتخاذ الصياغة الاقتصادية والقانونية لتفعيل وتنشيط دور هذه المؤسسات حتى تلعب الدور اللازم لتحقيق المخططات والبرامج المرجوة .

وسنحاول في هذا الفصل إدراج المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني : مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث : مشاكل ومعوقات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الارتقاء باقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا أنه لا تزال هناك مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات التي تواجه هذه المؤسسات، منها ما هو متعلق بتعريفها، ومنها ما يتعلق بأشكالها وخصائصها وهذا ما يترتب عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين بهذا النوع من المؤسسات بشأن السياسة التي يتعين اختيارها من أجل مواصلة النهوض ودعم وترقية هذه المنظومة المؤسساتية التي تتجسد في منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة. وقد ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلي:

- المطلب الأول : مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة.
- المطلب الثاني : أشكال تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة.
- المطلب الثالث : خصائص ومميزات المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد اختلف المختصين حول وضع مفهوم موحد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ووضع الحدود التي يتم الفصل بينها وبين المؤسسات الأخرى، وذلك بسبب تعدد المعايير التي يحددها مفهوم أو تعريف لهذا النوع من المؤسسات بين جميع الدول والهيئات، وهذا مادفع بكل دولة إلي تبني تعريف خاص يميزها وذلك حسب درجة نموها وإمكانيتها وقدراتها الاقتصادية ومستوى التقدم التقني فيها.

أولاً: معايير تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

هناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تحديد تعريف للمؤسسات المتوسطة والصغيرة . وذلك حسب الهدف من التعريف، إلا أن كل هذه المعايير تدور حول اتجاهين أساسيين يعتبران مفتاح تعريف هذه المؤسسات، وهما¹: الاتجاه الكمي والاتجاه النوعي، وسنحاول توضيح هذين الاتجاهين:

الاتجاه الكمي:

تهتم المعايير الكمية بتصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس واعتمادا على مجموعة من السمات الكمية والمؤشرات النقدية والاقتصادية التي تبرز الفوارق بين الأحجام المختلفة للمؤسسات، والتي نذكر منها:

1-1 معيار حجم العمال: يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما وشيوعا وذلك لأنه يسمح بالمقارنة بين المشاريع في مختلف البلدان وبين مختلف النشاطات من خلال تعداد العمال في المشروع، ومن مزايا الاعتماد على هذا المعيار¹:

¹ - يوسف رشيد ، زيتوني صابرين : الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . جامعة مستغانم ، 2016-2017 ، ص 10.

- البساطة في التطبيق.

- السهولة في المقارنة.

- الثبات النسبي.

-توافر البيانات مقارنة بالمعايير الأخرى.

إلا أن هناك صعوبة في تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة اعتمادا على معيار حجم العمال

ويرجع هذا إلى الغموض الذي يكتنف هذا المعيار والذي يطرحنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات مثل:

- هل يكفي أن يعمل عدد معين من العمال في مؤسسة ما حتى نقول أن هذه المؤسسة مصغرة أو صغيرة أو متوسطة؟

- هل المؤسستان اللتين يشغل فيهما نفس العدد من العمال هما بنفس الحجم؟ مهما استخدمتا من تكنولوجيا؟

ولهذا يتطلب هذا المعيار معايير أخرى مكملة تغطي التناقض والإشكال الذي يطرحه هذا التعريف.

1-2 معيار رأس المال أو قيمة الاستثمار: يعتبر رأس المال أو قيمة الاستثمار أحد المعايير الكمية التي

تستعمل للتمييز بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الأخرى، وباستخدام هذا المعيار يعرف البعض المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز فيها رأس المال المستثمر حدا أقصى معين يختلف باختلاف الدولة ودرجة النمو الاقتصادي وغيرها، إلا أن هذا المعيار وحده غير كاف، لكون هناك بعض المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة التي تعتمد على تكثيف عدد العمال للاستفادة من التقليل في رأس المال، وهناك مؤسسات أخرى يكون فيها رأس المال المستثمر للعامل كبير وبالتالي يكون عدد العمال قليل. لذلك يستخدم هذا المعيار كمعيار مكمل لمعيار عدد العمال أو غيره من المعايير الأخرى².

1-3 معيار كمية الإنتاج: تتصف المؤسسات بصغر الحجم بسبب انخفاض الحصة السوقية ويصلح هذا

المعيار في المؤسسات ذات الطابع الصناعي ولا يصلح هذا المعيار في المؤسسات الأخرى التي تتميز بالطابع الخدماتي والإنتاجي أو المؤسسات متعددة المنتجات لصعوبة تقييم المخرجات ولا يصلح للاستخدام بمفرده لكونه يتطلب التعديل بصفة مستمرة حسب متغيرات الأسعار ومعدلات التضخم.

1-4 معيار قيمة المبيعات: يستخدم هذا المعيار كوسيلة للتفرقة بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات

المتوسطة والصغيرة والمصغرة وهو صالح للتطبيق على جميع نشاطات هذه المؤسسات (صناعية، إنتاجية،

¹ - عليان نبيلة ، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماستر ، العقيد محند آكلي ، البويرة ، 2014-2015،ص 06 .

² - أحمد عارف العساف ،محمود حسين الوادي ،محمد سمحان ،الأصول العلمية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، ص 19 .

خدماتية (وهذا بالرغم من الصعوبة في الحصول علي المعلومات والبيانات الدقيقة، ويبقى في بعض الأحيان غير صالح خاصة في المؤسسات المصغرة التي يصعب فيها الاحتفاظ بالدفاتر والحسابات بشكل منتظم¹.

2 - الاتجاه النوعي : وهو يعبر عن صفات وخصائص معنوية وغير كمية معينة تترجم من خلال المعايير التالية²:

1-2- الاستقلالية والمسؤولية : بالتمتع في الهيكل التنظيمي لهذا النوع من المؤسسات نجد أن المالك هو المسير والمشرف على تنفيذ وتسيير معظم وظائف المؤسسة دون تدخل من الهيئات الخارجية، وهو الذي يتولى اتخاذ القرارات ويتحمل المسؤولية الكاملة اتجاه الغير بالنيابة عن المؤسسة وله الاستقلالية التامة في الإدارة والتسيير في العمل³.

2- الملكية : يعتبر معيار الملكية إحدى أهم المعايير المتعامل معها في ميدان التفرقة بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة من الجانب النوعي حيث تكون الملكية في هذه المؤسسات معظم الأحيان تابعة إلي القطاع الخاص إلا في بعض الحالات أين تكون ذات طابع عمومي.

2- الحصة السوقية : تكون الحصة السوقية في المؤسسات المتوسطة والصغيرة ضعيفة بسبب محلية نشاطها وإمكانيتها وضيق الأسواق التي توجه إليها منتجاتها، بالإضافة إلي المنافسة بين هذه المؤسسات بسبب تشابه الإمكانيات وظروف العمل على غرار المؤسسات الكبيرة التي تكون حصتها السوقية مرتفعة وكبيرة، إذن فمعيار الحصة السوقية يعتبر من المعايير النوعية التي يتم بها التفرقة بين المؤسسات على اعتبار الترابط الذي يجمع بين مخرجات هذه المؤسسات والسوق.

ثانيا : تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

ولإظهار التباين بين التعاريف المختلفة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ، ارتأينا إدراج مجموعة من التعاريف قدمت من خلالها بعض الهيئات والدول مفهومها لهذا النوع من المؤسسات.

1- تعريف البنك الدولي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة : يعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استنادا إلي معيار عدد العمال، ويصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشغل أقل من 10 عمال،

¹ - صالحى سلمى، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدراتها التنافسية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006 ، ص06 .

² - جمال الدين سلامة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد41

2010/04/ تاريخ التحميل 25 :، www.ULUM.NL .

³ - دومي سمراء، عبد القادر عطوي، التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة 28 . ماي 2003 ، ص / 04 :وتطور دورها في الاقتصاديات المغربية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 25 .

- والمؤسسات الصغيرة تلك التي يعمل ما بين 10 إلى 50 عامل، أما التي تشغل ما بين 50 إلى 100 عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة، وما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة¹.
- 2- تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة :** لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة على معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك : بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، وقد قسمتها إلى² :
- المؤسسة الصغيرة :تشغل أقل من 10 أجزاء وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة.
 - المؤسسات الصغيرة :الصغيرة توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 جزء و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها 5 ملايين أورو سنويا.
 - المؤسسة المتوسطة :توافق هي كذلك معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 جزء، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها 27 ملايين أورو سنويا.
- 3- تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة :** حيث تعرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال معيار حجم العمالة حيث جاء أن " المؤسسات الصغيرة تشغل من 15إلى 19 عامل، والمتوسطة من 20 إلى 99 عامل، وتبقي الكبير فهي تشغل أكثر من 100 عامل"
- 4- تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة :** سنة 1996 وضع الاتحاد الأوروبي تعريف للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والذي كان موضع اتفاق بين جميع الدول الأعضاء، حيث أعتمد هنا وفي هذا التعريف على كل من معيار عدد العمال ورقم الأعمال والحصيلة السنوية لتحديد تعريفها .
- 5 - تعريف اليابان للمؤسسات المتوسطة والصغيرة :**عرفت اليابان هذا النوع من المؤسسات سنة 1963 وذلك حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي عدل في 1999 على أساس معيار عدد العمال ورأس المال وطبيعة النشاط .
- 6- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة :**عرفت سنة 1953 بكونها تلك المؤسسات الذي تمتلك وتسير بصفة مستقلة ولا يسيطر علي مجال العمل الذي تنشط فيه، وقد اعتمد على : كل من معيار عدد العمال وحجم المبيعات في التعريف بها، وذلك وفق مايلي³ :

¹ - ايت عيسي عيسي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، دون ذكر سنة النشر، ص273 .

² - بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08. افريل 2008، ص 03

³ - بلال مرابط ، سليمة طيايبيبة ،تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم الأداء الاقتصادي ،دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية ،مجلة العلوم الإنسانية جامعة أم البواقي ، العدد 01 ، جوان 2019 ، ص459 .

- مؤسسة الخدمات والتجزئة: من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- مؤسسة التجارة بالجملة: من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية: عدد العمال 250 عامل.

وفي تعريف آخر لنفس البلد، عرفت كمايلي¹:

7 - تعريف الجزائر للمؤسسات المتوسطة والصغيرة: تعتبر الجزائر إحدى الدول النامية التي واجهت ومازالت تواجه إشكالية تجديد تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة ، وقد عرفت الجزائر في هذا النوع من المؤسسات من خلال القانون التوجيهي رقم 1702/ 2017 والمتضمن القانون التوجيهي ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات تعرف بـ:

- تشغل من 1 إلى 250 عامل.
- رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دح وإيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج.
- تتمتع بالاستقلالية المالية بحيث لا يمتلك رأس مالها من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى بمقدار يساوي أو يزيد عن 25 %.

جدول رقم (01) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر 2017

المعيار	م مصغرة	م صغيرة	م متوسطة
معيار التوظيف	1-9 موظف المردود السنوي > 20 مليون دينار جزائري	10-49 موظف المردود السنوي > 20 مليون دينار جزائري	50-250 موظف المردود السنوي > 4 مليار دينار جزائري
المعيار المالي	بيان نهاية السنة > 20 مليون دينار جزائري	بيان نهاية السنة > 200 مليون دينار جزائري	بيان نهاية السنة > 1 مليون دينار جزائري

المصدر: قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 1702 عام 2017 ص 81.

المطلب الثاني: أشكال تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

تتقسم المؤسسات المتوسطة والصغيرة إلى عدة أشكال، وهذا بسبب تنوع المجالات والأنشطة التي تعمل من خلالها وفيها هذه المؤسسات، ويمكن تلخيص أهم الأشكال التي يمكن أن تكون عليها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فيما يلي:

أولا: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس توجهها.

تصنف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على حسب توجهها إلى¹:

¹ - منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المتوسطة ، التقييم المرحلي للإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة المتوسطة ، 2018، ص 78-79 .

1-1 المؤسسات العائلية) المترلية: ويكون مكان إقامتها أو نشأتها المترل، حيث تستخدم الأيدي العاملة العائلية وتنشئ بمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتجات تقليدية للسوق وبكميات محدودة.

2-المؤسسات التقليدية : يقترب أسلوب تنظيمها من النوع الأول لكونها تستخدم العمل العائلي في إنتاج منتجات تقليدية أو منتجات) نصف مصنعة لفائدة المصانع التي ترتبط معها من خلال عقد تجاري، وتتميز عن المؤسسات العائلية بكونها قادرة علي الاستعانة بالعامل الأجير وتتميز كذلك- المؤسسة التقليدية- باستقلاليتها عن المترل بمكان مستقل، وهناك تشابه كبير فيما يخص النوعين لكونهما يعتمدان بشكل كبير على كثافة الرأس المال البشري وتكنولوجيا ضعيفة وقليلة التطور نسبيا.

3-المؤسسة المتطورة والشبه متطورة: تتميز هذه المؤسسات بكونها تستخدم فنون وأساليب الإنتاج الحديث سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية التكنولوجيا المستخدمة أو المنتجات التي يتم صنعها بطريقة عصرية ومنظمة وطبقا للمعايير والمقاييس العالمية. **ثانيا :تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس طبيعة الإنتاج.**

يمكن لنا أن نصف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال هذا المعيار إلى ²:

1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: ويرتكز نشاط هذه المؤسسات على التصنيع وبالتحديد تصنيع:

- المنتجات الغذائية.

- تحويل المنتجات الفلاحية.

- منتجات الجلود والأحذية والنسيج.

- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

يعود سبب تركيزها على مثل هذه المنتجات بسبب طبيعة الخصائص التي تتميز بها المؤسسات

المتوسطة والصغيرة ولكونها تعتمد على المواد الأولية المتفرقة والتقنيات الإنتاجية البسيطة واليد العاملة الكثيفة.

2-مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: ويركز هذا النوع من المؤسسات على مؤسسات:

-تحويل المعادن.

-المؤسسات الميكانيكية والكهربائية.

-صناعة مواد البناء.

-المحاجر والمناجم.

1 - أحمد محي خلف صقر ، المشروعات الصغيرة الفكرة واليات التنفيذ ، جامعة المنيا ، مصر، 2020 . ص 25-26.

2 - محمد الامين مراكشي ، عثمان بوشلاغم ، ورقة بحثية بعنوان دور مراقبة التسيير في تفعيل اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع ، جامعة علي لونيبي ،

يعود التركيز على مثل هذه الصناعات بسبب الطلب المحلي على هذه المنتجات خاصة في ما يتعلق بمواد البناء.

3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: إن أهم ما يميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى هو احتياجها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بالتكنولوجيا العالية والرأس المال الكثيف وهو مالا ينطبق على المؤسسات المتوسطة والصغيرة ولا على خصائصها وإمكانياتها، لذلك نجد أن مجال تدخل هذه المؤسسات ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة في الدول المتقدمة، وعمليات الصيانة والإصلاح وتركيب قطع الغيار المستوردة في البلدان النامية.

ثالثا: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس تنظيم العمل.

سوف نقوم بتوضيح هذا التصنيف الخاص بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس تنظيم العمل من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02) تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس تنظيم العمل.

نظام المصنع			النظام الصناعي للورشة المنزلية		النظام الحرفي		الإنتاج العائلي
مصنع كبير	مصنع متوسط	مصنع صغير	ورشة شبه مستقلة	عمل صناعي في المنزل	ورشات حرفية	عمل في المنزل	الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي
8	7	6	5	4	3	2	1

Source: ESTALEY, R.MORSE, *La petite industrie moderne et le développement*. Paris, 2000, T1,p23.

1- المؤسسات الغير المصنعة: وهي ممثلة في الفئات (3.2.1) أي الإنتاج العائلي والنظام الحرفي وتتميز ببساطة تنظيم العمل واستخدام الأساليب والتجهيزات البسيطة والتقليدية في العمل والتسيير¹.

2- المؤسسات المصنعة: يجتمع ضمن هذه المؤسسات كل من المصانع المتوسطة والصغيرة والمصانع الكبيرة وتتميز على الصنف الأول -المؤسسات الغير مصنعه- من حيث تقسيم العمل وتعقيد العملية الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير، وكذلك من حيث طبيعة المنتج واتساع السوق والحصة السوقية.

3- المؤسسات المقاوله: ويعبر عنها في الجدول السابق بنظام المترلية و الورشات المتفرقة (5.4) وهي نوع من الترابط بين الترابط الهيكلي بين مؤسستين حيث توكل إحداها للأخرى مهام معينة تطبق وفق شروط

¹ - نوال مرزاقى ، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة ايزو ، دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2009 - 2010 ، ص 18 .

محددة وعادة ماتكون المؤسسة الموكلة كبيرة والمؤسسة الموكل لها صغيرة¹. من خلال ماسبق يمكن القول أن المقاوله من الباطن تعتبر من أهم أشكال التكامل الاقتصادي وهي تجسد التعاون أين يلجأ أحد معين الذي يسمى المقاول إلي شخص آخر يسمى المقاول من الباطن لانجاز المشروع أو جزء منه وذلك من خلال إما التعاون المباشر أو التعاون الغير مباشر².

رابعا: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس الشكل القانوني.

ويمكن أيضا أن نميز نوع آخر من المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ويصنف هذا النوع على أساس الشكل القانوني الذي تنتسب إليه المؤسسة، وهي³:

1-التعاونيات: تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من الخدمات والسلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

2-المؤسسات العامة: هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، تمتاز بإمكانات مالية ومادية كبيرة وتستفيد من مجموعة من التسهيلات والإعفاءات المختلفة، وكذلك تحتوى على جهاز رقابة يتمثل في الوصايا.

3-المؤسسات الخاصة: هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، ويندرج تحتها صنفين أساسيين وهما المؤسسات الفردية والشراكة.

3-1-المؤسسات الفردية: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الأولى إلي شخص واحد ويقوم بجميع الأعمال الإدارية والفنية، ومطالب بتوفير الأموال الضرورية للممارسة النشاط، وعن أمثلة ذلك نجد المعامل الحرفية وورشات الصناعة... الخ

تمتاز المؤسسات الفردية بإجراءات تأسيس بسيطة، وإجراءات الرقابة تكون بفرض الضريبة على الأرباح وتمتاز بالحرية في اتخاذ القرار والمرونة في الممارسات الإدارية والفنية، ومن سلبيات هذه المؤسسات هو أن وجودها واستمراريتها مرتبطة بحياة هذا الشخص، وعدم قدرة الفرد الواحد على الإلمام بجميع النواحي الإدارية والفنية والإنتاجية تجعلها عرضة أكثر للأزمات، أيضا الترقية داخل هذه المؤسسات تكون محدودة جدا وعدم استفادة المؤسسة من مزايا التخصص، وبالرغم من هذه الانتقادات إلا أن هذا التوجه يبقي هو النموذج الأنسب للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

3-2-مؤسسات الشراكة: الشراكة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل واحد منهم في المشروع أو المؤسسة سواء بمبلغ مالي أو بالعمل، على أن يقتسموا عوائد المشروع سواء كان ربح أو خسارة طبقا للمادة 416 من القانوني المدني الجزائري، وقد وضع المشرع شروط موضوعية وهي الرضا، الأهلية،

¹ - بلال مرابط وسليمة طبائبية ، مرجع سابق ص: 463

² - أنور طلبة، العقود الصغيرة والمقاوله والتزام المواقف العامة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004 ، ص294 .

³ - شوقي ناجي جواد، كاسر نصر المنصور، إدارة المشروعات الصغيرة، دار حامد للنشر، عمان، 2000 ، ص32 .

المحل والسبب، أما الشروط الموضوعية الخاصة تتمثل في تعدد الشركاء، تقييم الحصص، النية في المشاركة، وتنقسم مؤسسات الشراكة إلى ثلاثة أنواع وهي:

3-2-1- شركات الأشخاص: هذا النوع من الشركات يقوم على أساس على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف المشاركة، مما يكون له الأثر الإيجابي على نشاط المؤسسة، وهي تضم ثلاثة أنواع: **شركة التضامن:** شركة التضامن **PARTENERSHIP** هي شركة أشخاص بحيث يملكها فرد أو أكثر وتسمى بشركة تضامن لأن الشركاء يتضامنون أمام القانون فيكونون شخصا واحدا التزامات شركتهم ويعتبر هذا النوع من الشركات هو الأكثر انتشارا بين الأعمال المتوسطة والصغيرة وتتميز هذه الشركات ببساطة إجراءات التأسيس وتوفير رأس المال وفرص الاقتراض، هذا بالإضافة إلى توفر المهارات والقدرات الإدارية والفنية¹ ومن أبرز عيوب هذا النوع من الشركات نجد المسؤولية الغير محدودة للشركاء بالتالي لا تقيد المسؤولية بين الشركاء، والطابع الشخصي الذي يحكم بين علاقات العمل وهذا إلى جانب العمر القصير للعمل.

شركة المحاصة: تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي بين اثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية معينة ومحدودة لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء على حسب الاتفاق ومع نهاية العرض المراد من تأسيس هذه الشركة، فان شركة المحاصة تنتهي معه، ومن مميزاتها² أنها تعتبر شركة مستترة ليست لها حقوق وليس عليها واجبات وليس لها رأس المال ولا أعوان ولا شخصية اعتبارية، فنشاطها يتم بصفة شخصية كما تهتم هذه الشركات بالنشاطات التجارية الموسمية مثل تسويق المحاصيل الزراعية، وصناعة الأفلام والمسرحيات.

التوصية البسيطة: هي أيضا من شركات الأشخاص تقوم على الاعتبار الشخصي، ولا تختلف عن شركة التضامن إلا من ناحية واحدة وهي أن هذه الشركة تضم نوعين من الشركاء وهم متضامنون يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة، وشركاء موصون لا يسألون إلا في حدود حصصهم، وفي هذا النوع من الشركات لا يجوز أن تكون حصة الشريك الموصي من عمل أو يقوم بمهمة الإدارة أو يظهر اسمه في عنوان الشركة، وكذا يحق لهم الحصول على أرباح ثابتة متن الشركة سواء حققت الشركة ربحا أو لا³ الشركة ويوزع رأس مال الشركة علي شكل حصص ويحق للشريك شراء الحصص الأخرى كما يحق له بيع حصصه وتكون مسؤولية الإدارة في هذه النوع من الشركات في يد شريك أو أكثر أو يتحمل مسؤولية الإدارة طرف شريك خارجي.

¹ - صابرين زيتوني، الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن باديس، مستغانم، 2016-2017، ص 28.

² - صابرين زيتوني، مرجع سابق، ص 29.

³ - محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، القاهرة، 2002، ص 50.

3-2-3- شركات الأموال : وتمثلها شركة المساهمة، التي هي شبيهة للشركة ذات المسؤولية المحدودة في كل شئ باستثناء أن رأس المال فيها يكون موزع على شكل أسهم وليس مبالغ مقطوعة، بحيث يمكن لكل شريك تحديد قيمة مساهمة في رأس مال الشركة حسب عدد وقيمة الأسهم التي يمتلكها وللأسهم قيمتان: قيمة اسمية ومدونة، وقيمة سوقية أو حقيقية تتوقف على مدى نجاح الشرك في نشاطاتها ، ويتحصل صاحب السهم على . أرباح تتوزع بصفة دورية على المساهمين¹.

المطلب الثالث: خصائص ومميزات المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة على المؤسسات الكبيرة بمجموعة خصائص ومميزات والتي يمكن اختصارها في²:

أولاً: الإدارة والتسيير: يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة نظراً لبساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب الإدارة والتسيير الغير معقدة ولا توجد بها اللوائح المقيدة والمعطلة لسير العمل، وهذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالكة فهي إذا تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكة³ وهذا ما يضمن التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

ثانياً: سهولة التأسيس: يتجلى ذلك في انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبياً، لكونها تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات لتحقيق منفعة وفائدة تلبى من خلالها حاجات محلية في أنشطة متعددة ضمن المجال الاقتصادي وكذلك سهولة الإجراءات الإدارية، وانخفاض تكاليف التأسيس نظراً لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي.

ثالثاً: قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين: تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل وعدم استعمالها للتقنيات العالية والمتطورة التي تتطلب تدريب العاملين.

¹ - أنسة حمدوش، التكييف القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التشريع الجزائري ، الملتقى الوطني حول

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري ، 28 نوفمبر 2019 ، جامعة تيزي وزو ص 78 .

² - عبد الستار محمد العلي، فايز صالح النجار، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006

، ص 67 .

³ - ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، دون ذكر سنة النشر، ص 6 .

رابعاً: أنماط الملكية: يرتبط الانخفاض المطلق في رأس مال هذه المؤسسات بأشكال معينة لمليتها والتي تكون في غالب الأحيان ملكية فردية أو ملكية عائلية أو على شكل شركة الأشخاص، وهذا الشيء الذي يساعد على استقطاب الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتمييزها¹

خامساً: التجديد والإبداع: تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسسات لأهم ومعظم براءات الاختراع في العالم، وهذا ناتج على حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالأرباح².

سادساً: تلبية طلبات المستهلكين: إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزيعها الجغرافي يجعلها موجهة أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك وهذا ما يجعل معدل ارتباطها بالمستهلك كبير إلا في بعض الأحيان أين نجد أن منتجات هذه المؤسسات موجهة إلى صناعة منتجات أخرى.

إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم من خلال التعبير عن أذواقهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي.

ثالثاً: قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين: تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل وعدم استعمالها للتقنيات العالية والمتطورة التي تتطلب تدريب العاملين.

رابعاً: أنماط الملكية: يرتبط الانخفاض المطلق في رأس مال هذه المؤسسات بأشكال معينة لمليتها والتي تكون في غالب الأحيان ملكية فردية أو ملكية عائلية أو على شكل شركة الأشخاص، وهذا الشيء الذي يساعد على استقطاب الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتمييزها³.

¹ - بن دقل كمال ، دراسة تقييمية لوضعية المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر ، إشارة إلى أهم العراقيل والصعوبات ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2018//05/26 .

² - بن عنتر عبد الرحمان، رحمانى أسماء، دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار وتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 14 - 15 مارس 2010 ، ص 01 .

³ - توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 ، ص 29

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة ، ومصادر وأساليب تمويلها.

لقد اكتسبت المؤسسات المتوسطة والصغيرة عبر مر السنين أهمية كبيرة ضمن متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب الطبيعة التي تميزها والتي تجعلها موردا خصبا لتصحيح جميع الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي الوصول إلى التنمية المتوازنة والشاملة بين أقاليم الوطن الواحد، ومن أجل قيام هذه المؤسسات بدورها الهام على المستوى المحلي يتطلب إيجاد البدائل والسبل والآليات المالية التي من شأنها تدعيم هذا الدور، ولقد قمنا في هذا المبحث بالتطرق إلى:

- المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- المطلب الأول: أهمية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية لأجل الاقتصاديات، فهي تمثل النسبة الأكثر من حيث العدد في معظم البلدان، فقد بلغت حوالي 99 % من مجموع المؤسسات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والـ 18 مليون في دول الاتحاد الأوروبي وهي تلعب دورا معتبرا في اقتصاديات كل البلدان الأعضاء في المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كما أن نسبة 90 % من مؤسسات أغلب البلدان الأعضاء هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة وهي توفر من 40 % إلى 80% من مناصب الشغل المأجور فتساهم من 30 % إلى 70 % من الناتج الداخلي الإجمالي وقد بلغت ، مساهمة 57 % في اليابان و 64.3% في اسبانيا و 56 % في فرنسا و 44 % في النمسا و 43 % في كندا¹. وأن الاقتصاد الإيطالي مع أهميته يعتمد على المؤسسات الصغيرة جدا التي لا يتجاوز عدد الأجراء بها عشرة أفراد، وهي مهيمنة على قطاعات بأكملها بدا ذلك التصدير، خاصته بذلك استيراد كبير لاقتصاد في ظل محيط اقتصادي معروف بعدم استقراره، وهي مصدر كبير للشغل بـ 81 % والقيمة المضافة بـ 58.8 % بهذا العدد النسب في أقوى الدول ، لا يختلف اثنان على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل مكانة جد هامة وأساسية في مختلف الاقتصاديات لأنها :

- تحمل على امتصاص اليد العاملة العاطلة ورفع مستوى المعيشة ، وبالتالي تشارك بفعالية في تثبيت الاستقرار الاجتماعي والسياسي ومنه تساهم في دول الاتحاد الأوروبي مثلا تشغيل حوالي 66.52 % من اليد العاملة ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بتشغيل حوالي 50 % :

- تمس مع صغر حجمها مختلف الفروع والتخصصات ، صناعية وزراعية وخدمائية .

¹ - Boukrif Moussa, Kharbach Hamid: **La Mise a Niveau des entreprises est-elle bien pilotée, colloque international: Dynamisation de la Gestion de P.M.E: innovation, tic, formation**, Biskra, 12-13 avril 2004, P: 16.

- قرييته من المستهلك وتلبي رغباته ، بصغر حجمها وقدمتها على المرونة والتكيف مع مختلف النشاطات والأوضاع .

- قادرة على تقديم خدمات ذات أهمية بل خدمات غير عادية للمؤسسات اقتصادية كبيرة أو علاقة بل لاقتصاد والمجتمع خاصة إذا تركزت نشاطاتها في المجالات السيكلوجية التي تعتمد على البحث والتطوير¹.

- قادرة على التطور والنمو المستمر يجسد للرغبة الشخصية لصاحبها ولأصحابها الساعي للتنمية قدراتها المالية والمالية وينعكس هذا الوضع طبقا على العمل والأداء ومنه توفير أكثر للمعروض من المنتجات ، وطلب أكثر للقوى العاملة ، وبالتالي أكبر في خدمة أفراد المجتمع من ناحية توفير الشغل ، ورفع مستوى المعيشة ، ونشر الرفاهية وغيرها .

المطلب الثاني : مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

ليس هناك من شك في أن جميع المؤسسات على مختلف مستوياتها ومهما كان حجمها وطبيعتها نشاطها سواء كانت مستحدثة أو قديمة تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلا وربحا مقبولين، وقد أصبح تطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة يشكل مفتاحاً مهماً لتحقيق التنمية المتكافئة، وخصوصاً بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظاً.

لابد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة تحتاج إلى التمويل في فترات بدءاً بتأسيسها وانطلاقها، وأثناء تطويرها وتنميتها وتحديثها، وكذلك في حالة استعدادها للعمل نحو الأسواق التصديرية وتحتاج المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي تتعرض فيها المؤسسة لأي حدث استثنائي . ويمكن حصر مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في²:

أولاً : التمويل من المصادر الداخلية : تعتمد المؤسسات المتوسطة والصغيرة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية، وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

1- رأس المال/الأموال الشخصية : ويسمى أيضاً بالأموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء إضافة إلي مساهمة

¹ - بابا حامد كريمة - مكايي الحبيب ، البورصة والمؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر ، مجلة التنمية والاقتصاد

التطبيقي ، جامعة المسيلة ، العدد 02 سبتمبر 2017 . ص 199 - 200 .

² - محمد عبد الله شاهين محمد ، سياسات التمويل وأثرها على نجاح الشركات والمؤسسات المالية ، 2017، ص 143-

الشركاء، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الانطلاق والنمو، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة . الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه كما تحافظ على استقلاليتها المالية¹.

2- التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالا من طرف المؤسسة وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل وذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية وكذا جاهزيته عند الطلب، فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية كمدخيل بعد تخفيض التكاليف للمؤسسة خلال السنة و قيمة الأرباح الموزعة على المساهمين، والاهتلاكات والمؤنات التي تدخرها المؤسسة لمواجهة المخاطر المستقبلية، ويعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلي و بديلا تمويليا أمام المؤسسة لشراء أصول جديدة ودون الحاجة إلى الاقتراض من المصادر الخارجية. يكمن الفرق بين التمويل عن طريق رأس المال - الأموال الخاصة - والتمويل الذاتي هو أن النوع الأول يكون في بداية نشاط المؤسسة أي عند تأسيس المؤسسة فان المتطلبات المالية التي يوفرها المستثمر في ذلك الوقت تدخل ضمن الأموال الخاصة، أما النوع الثاني من التمويل الداخلي - التمويل الذاتي - فإنه يتم خلال دورة حياة المشروع أو المؤسسة أي بعد مرحلة التأسيس والانطلاق فان التمويل هنا يكون بناء على صافي التدفقات والأرباح التي تحققها الشركة مثلا كالأرباح المحتجزة أو الغير موزعة أو المؤنات والاهتلاكات.

ثانيا : التمويل من المصادر الخارجية : عادة لا تستطيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة تغطية كل : احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية و المتمثلة فيما يلي² :

1- الائتمان التجاري : حيث يعتبر الائتمان التجاري نوع من أنواع التمويل القصير الأجل والذي تحصل عليه المؤسسات المتوسطة والصغيرة من الموردين وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع والمواد الأولية التي تحصل عليها المؤسسة من الموردين و بالتالي فإنه يعتبر مصدرا آليا للتمويل لأنه مرتبط بالتغير في حجم المشتريات ولكن رغم ذلك فيمكن أن يصبح هنا التمويل مكلفا جدا بالنسبة للمؤسسة المقترضة إذا لم تقم بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة، مما يسيء إلى سمعتها في السوق.

2- الائتمان المصرفي : و هو يمثل القروض القصيرة الأجل عامة التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل احتياجاتهم القصيرة الأجل والقروض المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل استثماراتهم ، ويتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من

¹ - Institut du développement Marseille, **Le financement de la petite entreprise en Afrique**, L'Hamattan Edition, Paris, 1995,P : 35.

² - عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، رسالة ماجستير، تخصص إستراتيجية، كلية - العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007 ، ص

طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته وذلك لقاء فائدة يتفق عليها يحصل عليها البنك.

3- التمويل من المصادر الخارجية الغير رسمية: يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات المتوسطة في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل الغير رسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة¹ حيث يأخذ هذا التمويل مجموعة من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب جمعيات تناوب الادخار والائتمان وغيره من الأشكال الأخرى.

4- التمويل عن طريق مؤسسات المتخصصة في الدعم والجمعيات المهنية: رغبة من الحكومة في ترقية وتنمية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة قامت هذه بإنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية بالإضافة إلي الجمعيات المهنية التي تسعى إلي تزويد هذا النوع من المؤسسات بالدعم والمساعدات المالية والفنية وذلك بغية التقليل من حالات عدم التأكد في البيئة الخارجية المالية والقانونية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

5- عقود تحويل الملكية: الذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الاستهلاكية، أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات والفواتير 120يوم، و الهدف من هذه - الموجودة لدى المؤسسات التجارية أو الصناعية و التي تتراوح مدتها بين 30عملية هو توفير السيولة النقدية بشكل مستمر.

المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

تعتبر مشكلة التمويل أهم و ابرز المشكلات التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة ، إذ كثيرا ما تعود لتختفي بعد مدة قصيرة من نشأتها، لأنها تفتقر إلى المهارات الأساسية في إدارة الأمور المالية، أو لنقص التمويل وتختلف أساليب تمويل هذه المؤسسات باختلاف المرحلة التي تمر بها والغرض المراد من التمويل، ويمكن أن نميز مجموعة من الأساليب التقليدية و المستحدثة.

أولا: الأساليب التقليدية في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة

نميز في هذا الأسلوب نوعين من التمويل فنجد التمويل طويل ومتوسط الأجل والتمويل قصير الأجل:

1- التمويل طويل الأجل والتمويل المتوسط الأجل: يكون التمويل طويل الأجل موجه إلي تمويل النشاطات الاستثمارية خارج الاستغلال التي تتطلب أموال وذلك من أجل توسيع المؤسسة المشروع أو إقامة مشروع جديد، ويتجسد التمويل طويل الأجل في القروض التي تمنحها البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية التي تمنح قروضا قد تصل إلى عشرين عاما، وذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات

¹ - منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا المتوسطة ، التقييم المرحلي للإصلاحات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الري والصرف، إلى جانب البنوك الصناعية والزراعية¹، أما التمويل المتوسط الأجل فتمنحه البنوك من خلال القروض ولمدة تتراوح بين سنة و 5 سنوات، وتلجأ المؤسسات المتوسطة والصغيرة إلى التمويل المتوسط الأجل إلى جانب التمويل طويل الأجل بغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في الرأسمال العامل المتداول والإضافات على ومجوداتها الثابتة.

تشمل مصادر التمويل متوسط الأجل قروض المدة، تتراوح مدة هذا القروض بين 3 و 5 سنوات الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان والأمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل، ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من بنوك التمويل المتوسطة والطويلة الأجل، ومن البنوك المتخصصة، ونجد أيضا قروض التجهيزات وتمنح هذه القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عندما تقدم على شراء آلات أو تجهيزات، وتمول الجهة المقرضة ما بين 70 % إلى 80 % من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويتها بسرعة، مثل الشاحنات والسيارات، والباقي يبقى كهامش أمان للممول².

2- التمويل القصير الأجل: نقصد بالتمويل القصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا، ويوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياطات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والدائنين والعلاقة بين مجموع هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل، ونعتمد في التمويل قصير الأجل على السلفات البنكية حيث تعتبر القروض البنكية الوسيلة الثانية التي تعتمد عليها المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تمويل دورتها الاستغلالية، حيث تضمن السلفات البنكية للمؤسسة تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، تسبيقات على البضائع³.

يعتمد أيضا التمويل القصير الأجل على الائتمان والشراء بالآجل، ويكون هذا الأسلوب متاحا لشراء لمبني والمكائن والمعدات فقد يوافق الباعة بيع التجهيزات بالآجال، وأحيانا يكون ممكن بالنسبة للمواد الخام الأولية" برسم البيع "أي يعطى البائع للمؤسسة الفرصة بتسديد ثمن البضاعة بعد التصرف فيها يعها صالحها، بالإضافة إلي الاقتراض من السوق الغير الرسمي أي عن طريق القنوات التي تعمل خارج إطار لقانون الرسمي في الدولة كما ذكرنا سابقا.

¹ - 186. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية -دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ، ص ص. 185 .

² - محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للطبع والنشر وتوزيع، الإسكندرية، 1999 ، ص. 294 .

³ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 ، ص: 57

ثانياً: الأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة: بالموازاة مع الأساليب التقليدية المعتمدة في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والتي سبق لتعرض، هناك أساليب مستحدثة لتمويل هذه المؤسسات والمتمثلة في:

1- التمويل التجاري التأجيري: ويقصد به التمويل عن طريق التأجير، ويعرف بأنه: عبارة عن اتفاق بين الطرفين يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، المؤجر و الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل، في حين أن المستأجر هو الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده لأقساط التأجير للمؤجر، وينقسم إلي ثلاثة أنواع ، فالنوع الأول و ذلك النوع من التأجير الذي تكون فيه مدة عقد الإيجار أقل مكن العمر الإنتاجي للأصل المؤجر، ومن مثله ذلك: تأجير السيارات، الحاسبات الالكترونية، معدات البناء.... الخ ويسمي **بالتأجير التشغيلي**، أما لنوع الثاني فهو طويل نسبياً ومقارنتاً بالنوع الأول حيث يكون فيه العقد غير قابل للإلغاء فهو يستعمل في أجير الأراضي... الخ ويسمي **بالتأجير التمويلي**، أما النوع الثالث فهو **البيع وإعادة التأجير** هو عقد بين مؤسسة مالكة لبعض الأصول حيث تقوم ببيع أصولها إلي مؤسسة مالية كشرركات التأمين أو شركات مالية أو أجنبية، بشرط أن يقوم الطرف الشاري بتأجير هذه الأصول إلي المؤسسة التي باعته إياها. إن تسلسل هذه العملية يتطلب تدخل ثلاثة أطراف¹:

- **المؤجر:** أي مؤسسة القرض الايجاري التي تقبل بتمويل العملية والتي تتميز بالملكية القانونية للأصل وضوع العقد، هذه المؤسسة تقوم بنشاط مالي مخصص بما أن المستأجر هو الذي يتحمل كل للالتزامات التقنية المتعلقة بالأصل.

- **المستأجر:** المستأجر هو الطرف الذي يسعى لاقتناء والحصول على الأصل بالتفاوض مع المورد حول لسعر والتكلفة والمدة... الخ، وهو الذي يختار الأصل ويحدد خصوصياته حسب احتياجاته .

- **المورد:** وهو الطرف الذي يسلم الأصل المطلوب من طرف المؤجر، وفقاً للمعايير والمقاييس المنفق ليها بينه وبين المستأجر أما عن الأصل موضوع الإيجار، يمكن أن يكون أصولاً عقارية أو منقولة معنوية أو مادية. فقد يكون صاحب المؤسسة المتوسطة والصغيرة في حاجة إلي تغيير مقر المؤسسة أو في حاجة إلي عقار معين أو آلة معينة لتغذية متطلبات العمل ولكنه لا يملك هذا العقار أو هذه الآلة ولا يملك رأس المال لشراء وامتلاك مثل هذه المتطلبات أو طبيعة نشاطه لا يعطي له إمكانية شراء العقار... الخ هنا يقع في مشكلة؟

¹ - بن عاتق حنان، صاري زهيرة، التمويل عن طريق الإيجار كاستراتيجية لتغيير العمل المصرفي، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 16 مارس 2005، ص 7.

ولكن التمويل التاجيري هنا يعطي له إمكانية الحصول على متطلباته مقابل مبلغ من المال شهريا أو سنويا حسب طبيعة الاتفاق يضمن له الاستفادة من الشئ المستأجر ويعطي للمؤجر إمكانية الاستفادة من المبلغ المالي.

2 التمويل عن طريق البنوك الإسلامية: هناك صيغ تمويل متعدد تستعملها البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة وسوف سنركز على بعضها¹ :

2-1- المشاركة: وهي أحد أساليب التمويل المصرفي وتعني المساهمة في رأس مال المشروع لرفع قدراته المالية

وتستعمل البنوك الإسلامية هذا النوع من التمويل على نحوين:

2-1-1- المشاركة الدائمة: تستخدم البنوك الإسلامية هذا النوع من المشاركة في العديد من المشاريع، فهي تقوم بتمويل شركائها بجزء من رأس المال نظير الحصول على جزء من أرباح المشروع وذلك حسب الاتفاق المبنية عليه الشراكة كما أنها كثيرا ما تترك مسؤولية العمل في المشروع للشريك مقل الحفاظ على حق المتابعة والمراقبة والإدارة.

2-1-2- المشاركة المتناقصة: في هذا النوع من المشاركة والتي تلقب بالمشاركة المتناقصة يسترد البنك جزءا من التمويل مع الأرباح، وهكذا يتنازل تدريجيا على حصته في الشركة، حتى يصبح في النهاية خارج المشروع نهائيا.

2-2- المضاربة: في المفهوم الإسلامي يختلف تماما مفهوم المضاربة عن المفهوم المستخدم في الفكر الاقتصادي المعاصر، إذ يقصد أنها اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما رأس المال ويسمى ب"صاحب المال"، ويقدم الآخر جهده المتمثل في الإدارة أو الخبرة أو التقنية، ويسمى صاحب الجهد² بـ " المضارب "وهي أحد الأساليب التمويلية الجديدة التي تعبر عن عملية مشاركة بين البنك الإسلامي وصاحب المؤسسة، يقدم بمقتضاها المؤسسة الممولة تمويلا ويقوم صاحب المؤسسة بالسهر على العملية الممولة حيث يتفق الطرفان معا على قسمة عوائد عملية الاستثمار بنسب محددة مسبقا بينهما، ويحق للمؤسسة الممولة وضع الشروط التي تضمن حسن استخدام هذا التمويل وإمكانية متابعة ومراقبة أداء المشروع حتى انتهاء العملية، ففي حالة الخسارة فان المؤسسة الممولة تتحمل الخسارة في رأس المال التي تساهم به كما يخسر شريكها رأس ماله الذي يجسده جهده، فكل منهما يخسر من جنس ماقدمه، وبذلك يساوي الإسلام بين المال والعمل التنظيم فأما أن يربحان معا أو يخسران معا، يخسر صاحب المال ماله، ويخسر صاحب العمل عمله، وهذا يدفع صاحب

¹ - بوزيان محمد، خالد خديجة، التمويل الإسلامي: فرص وتحديات، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 25 28 . ماي 2003 ، ص 02.

² - حسن عبدالمطلب الاسرج ، البديل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، 2015 . ص 7- 9 .

المال وهو مؤسسة التمويل إلى الحرص على اختيار المشروع الكفاء، كما يدفع صاحب العمل تحقيق الربح لينال عائداً مقابل جهده،

والمحافظة على سمعته، وبذلك تقدم المضاربة إمكانية ضخمة لزرع روح المسؤولية والرشادة في الاختيار واتخاذ القرار في أصحاب المؤسسات والمشاريع المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وهذا هو ما تحتاجه الدول النامية لخلق استثمار محلي مشترك بناء يهدف إلى الرقي ليس العكس.

2-3 المرابحة: المرابحة إحدى صور البيوع، وهي صورة تقوم على أحد أساليب تحديد ثمن البيع الثلاثة، المزايدة والمساومة والمرابحة، حيث يتم في المرابحة تحديد ثمن البيع للسلعة بتكلفة شراء البائع لها) الثمن + مصروفات الشراء (هذا إضافة إلى ربح معلوم يتفق عليه، ولذا تعرف المرابحة شرعا: بأنها بيع السلعة بثمن شرائها زائد ربحا معلوما يتفق عليه، ويظهر الجانب التمويلي إذا بيعت السلعة مرابحة لأجل أو على أقساط، وبالتالي تتضمن العملية بجانب البيع ائتمانا تجاريا يمنحه البائع للمشتري الذي يسدد الثمن فيما بعد من إيراداته إما مرة واحدة بعد أجل معين أو على أقساط، ومن المقرر شرعا أنه تجوز الزيادة في ثمن البيع الأجل عن الثمن النقدي للسلعة لأنه كما يقول الفقهاء) للأجل حظ في الثمن (والأنسب أن تقدر هذه الزيادة بمعدل العائد على الاستثمارات التي يحققها البائع من نشاطه أو يسترشد بالعائد على حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية في الدولة¹.

2-4- البيع الآجل: صيغة تمويل غير نقدي، وهو من البيوع الائتمانية حيث يتم دفع سعر السلعة المباعة على أقساط في المستقبل هي في مجموعها أكثر من ثمنها إن بيعت حالا، وقد أجازها جملة من الفقهاء بشروط يحث يجب أن يتم تحديد الأجل عند ابتداء عقد البيع، وتبيان قيمة كل قسط من الثمن وتعيين مدة استلامه منعا للجهالة، وإذا تأخر المشتري في سداد الأقساط لم يجز تحميله أي زيادة في قيمة القسط بسبب التأخير، وإنما ينتظره إن كان معسرا ويقاضيه إن كان مماطلا، أما الاختلاف بين الفقهاء فكان بخصوص البيع من حفظ الملكية حتى يتم سداد بقية الأقساط، ويرى فريق من الفقهاء أن حذر نقل الملكية إلى المشتري الآخر يعتبر من قبيل ضمان سداد الأقساط ومن باب تجنب الشبهات يجب أن يكون البيع كاملا وتأخذ الضمانات بشكل آخر². إن هذا الأسلوب في التمويل يعطي الفرصة لصاحب المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة بالحصول على العقارات والمعدات والآلات والأدوات التي تدخل ضمن عمل المؤسسة حتى بغياب القيمة المادية المطلوبة، فهو يعطي لصاحب المشروع الفرصة في تعويض النقص المادي

¹ - محمد عبد الحليم عمر، مقالة بعنوان: أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، جامعة الأزهر، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص 09 .

² - حسين حسين شحاتة، مقالة بعنوان: صيغ التمويل العقاري المعاصرة في ميزان الشريعة الإسلامية): الجائز والمنهي عنه شرعا(، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص.07

الموجود مقابل سعر إضافي لا يعتبر فائدة وإنما يعتبر قيمة مضافة من خلال عملية شراء المؤسسة الممولة لهذا العقار... الخ من شخص آخر وبعها لصاحب المشروع بالتقسيط.

المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات المؤسسات المتوسطة والصغيرة وأساليب دعمها وتحدياتها المستقبلية.

يعتبر قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة من أهم وأكبر القطاعات التي تشكل المنظومة الاقتصادية العالمية الأمر الذي فرض على جميع الدول مهما اختلفت معدلات نموها وإمكانيتها تنمية ودعم هذا القطاع الحيوي الذي أصبح يعتبر رئة الاقتصاد العالمي، وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه المؤسسات إلا أنها تعاني جملة من العراقيل والمشاكل التي تحد من نموها ونشاطها، بالإضافة إلى مجموعة من التحديات المستقبلية التي ظهرت نتيجة التطورات الدولية والإقليمية التي تقف بينها وبين دورها التنموي، وسوف نقوم من خلال هذا المبحث بإبراز:

-المطلب الأول: مشاكل ومعوقات المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

-المطلب الثاني: أساليب دعم وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

-المطلب الثالث: التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

المطلب الأول: مشاكل ومعوقات المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

يتميز المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات المتوسطة والصغيرة بوجود الكثير من المشاكل والمعوقات التي تعرقل نموها وعملها، ومن هذه المعوقات نجد¹:

أولاً: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعقار الصناعي: من بين المشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات المتوسطة والصغيرة في إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية هي مسألة العقار الصناعي فنجد أن أصحاب المؤسسات والمشروعات يعانون من مشاكل كبيرة في هذا المجال بسبب صعوبة إيجاد المكان المناسب والدائم لإقامة المشروع لارتفاع أسعار الأراضي والمباني إضافة إلى صعوبة تجهيز المكان للنشاط وصعوبة الحصول على التراخيص²، وأحياناً الرفض غير المبرر للطلبات هذا علاوة على اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل، وضعف التخطيط العمراني وتخصيص المناطق اللازمة لإقامة وتشغيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة فنجد مثلاً أن قطعة أرض التي يتحصل عليها صاحب المشروع تكون بعيدة عن مناطق توافر تسهيلات البني التحتية مما يحملها نفقات ومصاريف إضافية وتفتقر إلى مصادر البني التحتية

¹ - بيان هاني حرب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 14 مارس 2010، ص: 02 .

² - حنان جودي : استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017 ص 22 .

كالمجاري المائية والمياه النظيفة وبعض الطرقات والطاقت اللازمة لممارسة النشاط وقد يعمل أصحابها على توفير ذلك بطرق خاصة وأحيانا غير رسمية مما يرفع من تكلفتها.

ثانيا : المشاكل والمعوقات المتعلقة بالتسويق : هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المؤسسات المتوسطة والصغيرة في المجال التسويقي والتي تتجسد في انخفاض جودة السلع بسبب مشكل نقص الخبرة والعمالة المؤهلة وضعف الرقابة على الجودة عدم قدرة هذا النوع من المؤسسات على إنتاج سلع وفق المقاييس والمعايير المطلوبة، عدم القيام بالبحوث التسويقية وتجديد المؤسسة لمعلوماتها عن السوق المستهدفة وعدم إعفاء المؤسسات من بعض ضرائب الإنتاج مما يضعف من قدرة المنتجات المعروضة على المنافسة مما يفع بظهور السلع والمنتجات البديلة والأجنبية باستمرار وبتكلفة أقل وبسبب غياب الحماية للمنتجات من السلع الأجنبية المستوردة خاصة وأنها أجود من المحلي، هذا بالإضافة إلي التقلبات في الطلب على بعض المنتجات وانعكاس ذلك على كفاءة المؤسسة واستغلال التجار والوسطاء للمؤسسة وحصولهم على هوامش توزيع مالية ومحدودية الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع المطلوبة وضعف القدرة على الدخول إلي أسواق . التصدير بسبب عدم القيام بالبحوث التسويقية وتجديد معلومات المنشأة عن أسواقها¹.

ثالثا :المشاكل والمعوقات المتعلقة بالجانب المالي : إن المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتعلق بالجانب المالي تشمل ثلاث نقاط أساسية وهي:

1-صعوبة التمويل :بعد التمويل من العقبات الأساسية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة المصغرة وخاصة في البلدان النامية، إذ وجد أن هذه المؤسسات من وجهة النظر المصرفية لا ترقى لأن تكون شروعا يقبل التمويل البنكي، حيث أن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبيات التي أثرت في إيجاد لتمويل المصرفي اللازم لهذه المؤسسات، وفي المقابل فإن المؤسسات المتوسطة والصغيرة لا تستطيع اللجوء إلى البورصات والأسواق المالية كما هو الحال في الدول المتقدمة بسبب ضعف النظام والسياسة المالية لمتبعة في الدول المتخلفة، وبالتالي فإن ضعف التمويل وعدم توافر السيولة المطلوبة وفي الوقت المحدد يؤثر شكل سلبي على المؤسسة والمشروع وهنا يجد صاحب المؤسسة نفسه في وضعية حرجة، فإما أن يعتمد على فسه في التمويل أو يلجأ إلي القروض والموارد الخارجية الأخرى بشروط قد لايسطيع تحملها وذلك لانعدام لثقة في القائمين على المشروعات - المؤسسات - المتوسطة والصغيرة والمصغرة بسبب ضعف القدرة على توفير

¹ - علي محمد قابوسة، معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر، ورقة عمل بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأدوات لدمج الشباب . الليبي في التنمية وسوق العمل، ضمن مؤتمراتها تهيئة بيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية الصادرات، ليبيا، 13 أكتوبر 2009 ، ص: 16 .

ليانات المالية والتشغيلية¹ مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية لهذه المؤسسات من قبل البنك أي لصعوبة في إعداد دراسات الجدوى، بالإضافة إلي ضعف الضمانات المتوافرة اللازمة لتقديمها إلي البنوك لحصول على التمويل، وكذا ارتفاع معدلات المخاطرة عند التعامل مع هذه المؤسسات لكون أغلبها يعمل في القطاع الغير رسمي وليس لها سجلات ضريبية².

يمكن القول أن الارتفاع النسبي في معدلات الفائدة وارتفاع تكلفة التمويل على القروض الموجهة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة يزيد من صعوبة حصولها على التمويل اللازم وأيضاً تشدد المؤسسات المالية في عدم توفير فترات سماح لهذه المؤسسات وفي أساليب السداد ومجالات استخدام القرض والتدخل في الإدارة وضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض وكذا محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض تعقد من عملية إتمام التمويل أو القرض المطلوب.

2- الرسوم الجمركية: إن تعدد الرسوم والمعدلات الجمركية أصبح عائق في وجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة ، لكون هذا التعدد مرتبط بطبيعة السلعة حيث أنه يخدم أكثر المؤسسات الكبيرة حيث نجد أن حجم المؤسسة يعكس طبيعة السلعة لأن ما يعتبر نصف مصنع) وسيطي (في المؤسسات الكبيرة يعتبر سلع رأسمالية في المؤسسات المتوسطة والصغيرة فمثلا استيراد قطع الغيار موجه في المؤسسات الكبيرة ليدخل كمنتوج وسيطي في إنتاج معدات معينة ليس بالطبيعة أن يكون موجه لنفس الغرض في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حيث أنه يمكن أن يعتبر منتج موجه في هذه المؤسسات لصيانة الآلات العاملة فيها، وبالتالي تتحمل عبء جمركي أكبر وهذا كلما زادت قيمة السلعة، بالإضافة إلي صعوبة وتعقيد الإجراءات التي تتعامل من خلالها الجمارك.

3- الضرائب والتأمينات: أحيانا تتعامل أجهزة التأمينات ومصالح الضرائب مع أصحاب هذا النوع من المؤسسات بنفس الكيفية التي تتعامل بها مع أصحاب المشروعات الكبيرة والحكومية، بل أنه في الكثير من الحالات لا تتوافر المؤسسات المتوسطة والصغيرة حتى على الإعفاءات والمميزات التي تتوفر للمؤسسات الكبيرة ويترتب على ذلك تزايد الأعباء الضريبية حيث أن هذه الأعباء الضريبية التي تتحملها لا تساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، وبالتالي يجب على السياسة الضريبية اتجاه هذه المؤسسات أن تأخذ بعين الاعتبار أهمية

¹ – Ludovic Vigneron, **Condition de financement de la PME et relation bancaires**, mémoire doctorat, école supérieure des affaires, droit et santé, science de gestion, université lille2, France, 2008, P36.

² – سيد الكاسب، جمال كمال الدين، **المشروعات الصغيرة: الفرص والتحديات**، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، دون ذكر سنة النشر، PDF...2-Chapter-1.pdf - ص 19 ،: المحملة من الموقع

www.pathways.cu.edu.egsubpagestraining...SME. تاريخ التحميل 2010/06/06 .

تشجيعها على الاستثمار ومن خلال عدم معاملتها بنفس الطريقة الضريبية التي توظفها للتعامل مع المؤسسات الأخرى مثل المؤسسات الكبيرة والعمومية بل يجب أن تخصصها بنوع ضريبي خاص يأخذ بعين الاعتبار المنطقة ونوع وطبيعة النشاط والمنتج، وكذا تشجيعها على المساهمة في رفع معدلات التشغيل وذلك بإلغاء الأعباء العمالية تماما¹، كما نجد أن غياب الدفاتر والسجلات في هذه المؤسسات يجعلها عرضها للتقديرات الجزافية وهذا ما يعرض صاحب المؤسسة إلى الإفلاس بسبب عدم قدرته على تحمل المبلغ الضريبي المفروض عليه، ونجد أن غياب الوعي لدى أصحاب المشاريع يجعلهم عرضة للغرامات والجزاءات التي تفرضها مصالح التأمينات بسبب التماطل في التأمين على العمال أو بسبب التأخر في تسديد ما عليهم من مستحقات.

رابعا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعمالة المدربة: تفتقر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إلى الإطارات الفنية وصعوبة في اجتذاب أصحاب الخبرات والمهارات وذلك بسبب ارتفاع أجور هذا النوع من العمالة وتفضيلها العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور العالية والمزايا المثلى والفرص الكبيرة للترقي وأيضا ضعف التوجه نحو تحديث وتجديد الخبرات والمهارات داخل المؤسسة وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذه المؤسسات بالإضافة إلى محدودية مجالات التدريب².

خامسا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالإدارة والتنظيم: تعتبر الإدارة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إدارة عقيمة، وذلك بسبب تمركزها في يد الفرد أو العائلة وهي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية وتتميز بمركزية اتخاذ القرار وعدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، وغياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة التي تؤول للمالك أو المسير الحرية المطلقة في اتخاذ أي نوع من القرارات وهذا ما يؤدي إلى عدم اتساق القرارات بسبب نقص الكفاءة والمهارة الإدارية للمالك غير المحترف وتدخله في كافة شئون المؤسسة وعليه يتضح أن نمط الإدارة في تلك المؤسسات يختلف تماما عن أنماط الإدارة الحديثة التي تأخذ بمفاهيم التخصص الوظيفي وتقسيم العمل وتفويض السلطات واللامركزية في اتخاذ القرارات وغيرها من نظم الإدارة العلمية المتطورة، هذا من منظور المحيط الداخلي في المؤسسة³ أما على المستوى البيئي الخارجية فنجد أن هناك تعقيد كبير عند إنشاء وتأسيس هذه المؤسسات بسبب تعدد الإجراءات والوثائق المطلوبة وظاهر الفساد التي تتمثل في البيروقراطية والرشوة والمحسوبية... الخ، وأيضا

¹ - مكايي الحبيب وبابا حامد كريمة ، مرجع سابق ، ص 200-201 .

² - بن نعمان جمال ، حاضنات الأعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مع الإشارة إلى الإطار القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر ، جامعة محمد بوقرة بومرداس . 2015 . ص 492-495 .

³ - زويتة محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2006 - 2007 . ص 20.

صعوبة حصولها شكل الرسمي بسبب تعدد الأشكال التي يمكن أن تظهر عليها هذه المؤسسات كما نلمس غياب التنسيق بين الجهات المسؤولة عن هذا القطاع¹.

المطلب الثاني: أساليب دعم وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

إن الحد من المشاكل والمعوقات التي تواجه مسيرة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والتي تشكل عقبة أمامها، تستدعي تبني منظومة دعم وترقية وتنمية هذه المؤسسات على جميع الأصعدة وفي جميع الحالات أولاً: أساليب دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

ويتجلى دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال:

1- الدعم الحكومي: إن المشاكل والمعوقات والعجز الذي يعاني منه قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يجعل من الدعم الحكومي واجب وحق ومن أهم الأساليب وأنجعها للمساهمة في معالجة الاختلالات والارتقاء بمستوى عمل هذه المؤسسات وخاصة في الدول النامية تلك التي تعاني من شدة المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات.

إن دعم الدولة لهذا القطاع يجب أن يكون من خلال سياسات وبرامج خاصة بهذا القطاع وأن تكون واضحة وموجه في إطار دعمه، بدا بالتخلي عن جميع القيود الإدارية والمالية والهيكلية... الخ التي تعترض سبيله والتي تحد من مردودية مؤسساته وتحد من فرص تدعيمها وتعقد من إجراءات تأسيسها وتمويلها وتشجيعها للإنتاج والتصدير، هذا بالإضافة إلى توفير المساعدات المالية والتي تتمثل في الإعانات والقروض التمويلية وإنشاء الهيئات المسؤولة عن ضمان مخاطر الائتمان المصرفي لهذه المؤسسات وهذا للتغلب على مشكل الضمانات الذي تشترطه البنوك مقابل منح القروض، كما يجب على الدعم الحكومي أن يمس البني التحتية والتي يشترط أن تكون صلبة ومنظمة من طرق ومواصلات لتسهيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الارتقاء بمستويات التنمية، هذا علاوة على تقديم الاستشارات الاقتصادية والفنية²، والتي تشمل تزويد الأفراد بخدمة التعريف بالأعمال والمهارات الضرورية لإدارة مؤسساتهم وتعريف الراغبين بتأسيس هذه المؤسسات بالفرص الكامنة في مجتمعاتهم المحلية وكذا الاعتبارات الخاصة باقتصاديات المؤسسة مثل اختيار نوع الصناعة والموقع ورأس المال اللازم للأسواق وكل مايتعلق بكيفية التعامل مع المواد الأولية واليد العاملة... الخ، وكذا المسائل المتعلقة بالاختيار والاستغلال الأمثل للآلات والمعدات وتركيب وبناء المصانع والفن الإنتاجي، والاستشارات الإدارية المتعلقة بالتخطيط والتمويل والتسويق... الخ، والعمل كهمزة وصل بين الكيانات المختلفة لتحقيق المنفعة العامة.

¹ - الربيع بوعريوة، فائزة عدمان، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الصعوبات التي تواجهها، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 02 ديسمبر 2019. ص 150.

² - محمد عبدالله شاهين محمد، مرجع سابق، ص 146-148.

2-تسهيل التمويل: تعتبر عملية الحصول على مصدر للتمويل من أعقد العمليات التي تبطل من قدرة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، حيث أن تسهيل عملية الحصول على التمويل المناسب لهذه المؤسسات ليس مسؤولية المؤسسات الحكومية فقط وإنما هو عبارة عن أسلوب مشترك بين الجهات الحكومية والغير حكومية كالجمعيات التعاونية وجمعيات التضامن وغيرها من الصيغ التعاونية التي تدعم تمويل هذه المؤسسات، لذلك أصبح من الضروري عند إعداد وتنفيذ برامج القروض مراعاة نوع المؤسسة وتخفف إجراءات منح القروض وأن يكون تسديد القروض على أساس جداول سداد واقعية، وفترات سماح معقولة وأسعار فائدة قريبة من الأسعار السائدة في الأسواق المالية هذا على غرار إنشاء مؤسسات إقراض خاصة أو متخصصة في منح الاعتمادات إلي المؤسسات المتوسطة والصغيرة ويجب تحسين أداء المحافظ المالية عوضا عن فرض عقوبات مالية وتطبيق إجراءات الرهن والمقاصة أو إشهار الإفلاس في حالات التخلف عن التسديد لأسباب موضوعية¹.

4-التكوين والبحث والتطوير: يعتبر الاهتمام بموضوع التكوين والتطوير من أهم السبل التي تسمح للمؤسسات بامتلاك المكانة السوقية وذلك من خلال تحسين القدرات الإنتاجية والكفاءات التشغيلية والميزات التنافسية وكذا بلوغ الأداء المتميز بواسطة العمالة المدربة والمؤهلة التي يجب أن تعتبر القيمة المضافة الأساسية والتي يمكن أن تخلق المكانة للمؤسسة وتقلل من خطر المنافسة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب أن تدعم الاتصالات والعلاقات بينها وبين الجامعات والمراكز البحثية والأكاديميات المتخصصة في مجالات البحث والتطوير، ودعم مبدأ تبادل المشورة والنصح والمنفعة بين المؤسسات العاملة في محيطها لمواجهة الاختلالات وإيجاد الحلول المنطقية لها.

6-الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة: إن التكنولوجيا لا يمكن الاستغناء عنها لأنها أصبحت الوسيلة الجد مهمة لتحسين القدرات التنافسية وتحقيق الأرباح الغايات المراد من المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، كما يمكن للمؤسسات استغلال هذه التكنولوجيات الحديثة في تقليل تكاليف الإنتاج وبالتالي غزو الأسواق والاستحواذ على الحصة السوقية.

ثانيا: سياسات تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

تتجلى سياسات تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في²:

1-وضع إطار قانوني وتشريعي محدد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة: إن أهمية وضع إطار قانون يحكم معاملات المؤسسات المتوسطة والصغيرة لا يقل أهمية عن الحالات الأخرى حيث أنه يجب سد الفجوات

¹ - عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بالوناس، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدراتها التنافسية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل / المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات

المغربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، 26 / 28 ماي 2003 ، ص 08

² - محمد هيكال، مرجع سابق، ص.226

التي تتخلل الجانب القانوني وخاصة الذي يعمل فيه القطاع الخاص وذلك من خلال توفير وتوحيد الأطر التشريعية التي تحكم حقوقها وواجبات مثل توفير المراسيم قوانين مسهلة وغير معقدة خاصة بحقوق الملكية، وتطبيق أساليب ضمانات حديثة، القوانين التجارية والتعاقدية، قوانين الإفلاس والعجز عن السداد، قوانين التأسيس والعمل وقوانين الضرائب والتأمينات... الخ وأيضا إزالة كل القوانين الغير ضرورية . والتي تعيق نمو القطاع الخاص والتي تعتبر نقطة سلبية أمام المؤسسات المتوسطة والصغيرة¹ .

2- توفير المعلومات والبيانات عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة: حيث أن وجود المعلومات المتعلقة بحجم وأنشطة هذه المؤسسات واحتياجاتها، نقاط القوة والضعف فيها والفرص والتهديدات في بيئة أعمالها ومعلومات عن بيئة عملها² تستدعي ضرورة عقد الملتقيات الدولية بحيث تشارك فيها كل الأطراف ذات الصلة هذه المؤسسات لتشخيص الصورة الكاملة وتكون هذه الملتقيات بصفة دورية لمتابعة سير عمل هذه المؤسسات.

3- تبني خطة إستراتيجية: بحيث يجب أن تهدف هذه الخطة الإستراتيجية إلي العمل على تشجيع التعاون بين المؤسسات العملاقة والكبيرة والمتوسطة والصغيرة في مجالات الصناعات الغذائية والصناعات المبنية على قاعدة التكنولوجيا، وتشجيع إقامة هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال تبني قاعدة صناعية عامة يحقق من خلالها أكبر استغلال للمواد المتاحة ووضع إطار تنظيمي يتبنى تشجيع وتحفيز أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة والمصغرة الناجحة في السوق.

4- في مجال التسويق وتنمية الصادرات: وينبغي الاعتماد على المشاركة في المعارض المحلية والخارجية، وبالإضافة إلي القيام بالدراسات التسويقية الاستثمارية والعمل على وضع خطط العمل وتنفيذها للتعريف بالمنتجات المحلية في البلدان الأجنبية، كمل يجب إنشاء وإدارة مكاتب الترويج والبيع بالخارج تحت رعاية السفارات وإنشاء شركات أو وكالات متخصصة للتسويق لمساندة المؤسسات المتوسطة والصغيرة كقنوات توزيع وتصدير منتجات هذه المؤسسات والعمل على تشجيع وتنشيط التعاقد من الباطن بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتشجيع إقامة هذه المؤسسات في التجمعات العمرانية الجديدة.

¹ - مقالة بعنوان: تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) دراسة مقارنة لبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

دول مختارة(، دون ذكر بلد النشر، 7 أبريل 2008 تاريخ التحميل ص 08 :، المحملة من الموقع

[www.sme.ly...Countries%20BENCHMARK%20Arabic%20Final%207-4-08\(1\).pdf](http://www.sme.ly...Countries%20BENCHMARK%20Arabic%20Final%207-4-08(1).pdf)

.2010/05/02

² - صلاح بن هلال المعولي، ورقة عمل حول: سياسات واستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة،

وزارة التجارة والصناعة والمديرية العامة لتنمية -072 Nov 3-4 072 css.escwa.org.lbsdppresentations

الصغيرة والمتوسطة، عمان، 29 أوت 2008 ، ص - 04 .

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

إن التحولات الجارية حالياً في العالم تضع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة وخاصة في البلدان النامية أمام مجموعة من التحديات، والتي تتمثل في ¹ :

1- عالمية التجارة:

سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية سنة 1995 ، والتي تسعى إلى خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل، والاتجار في السلع والخدمات مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك وبالتالي ضمان توسع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وزيادة نطاق التجارة العالمية مما يحدث تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي، وتوفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية ومحاولة إشراك الدول النامية والأقل نمواً في التجارة الدولية بصورة أفضل، وهذا ما يضر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال توسيع دائرة المنافسة... الخ. ومن تأثيرات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية بما فيها الدول العربية من جراء انضمامه إلى عضوية نجد أن هناك تزايد في حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق ومن ثم اختفاء بعض الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية سواء كانت منافسة سعرية أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة و كفاءة استخدامها وبالتالي ستشهد الدول حالة من تزايد معدلات البطالة في الأجل القصير نتيجة لتدهور وإغلاق بعض المؤسسات غير القادرة على المنافسة، واحتمال مزاحمة الشركات الدولية للاستثمار الوطني خاصة بعد تطبيق اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، وهذا يعني تزايد أنشطة الدمج والاستحواذ، وانتشار الكيانات الكبرى ذات السيطرة على حركة الاستثمارات في الدول النامية .

2- عالمية الاتصال:

لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات الجغرافية والحضارية، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده و في نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم

¹ - الربيع بوعريوة ، فايزة عدمان ، مرجع سابق ، ص 151.

سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الانترنت، وهذا ما يلزم على المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تملك تكنولوجيايات الإعلام والاتصال وتطوير التطبيقات لتحسين أدائها ...¹

3- ثورة المعلومات والتكنولوجيا:

تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات، و التكنولوجيا كثيفة المعرفة، و عليه فقد أصبحت ثورة المعلومات والتكنولوجيا تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد حيث أصبحت تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات والتكنولوجيا بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات بين الشركات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في محاولة منها لمواجهة التحديات التي يعكسها التغيير السريع في تكنولوجيا الحاسب الآلي وتناقص قيمة المعلومات بمرور الزمن².

4- عالمية الجودة:

ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، و ذلك من أجل توجيه التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتفاع مستوى ما يتداول فيها، و بنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي مثل مثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية، وبالتالي أصبح بمقدور الدول الأعضاء في المنظمة أن تحد من دخول السلع و الخدمات المتدنية الجودة إلى أسواقها دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة.

¹ - يونس قرار، تسريع استخدام تكنولوجيايات الإعلام والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملخص مداخلة مقدمة

ضمن الملتقى العربي للصناعات الصغيرة 14. 15 . مارس 2010 ، والمتوسطة، الجزائر، ص 03

² - محمد إسماعيل بلال، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005 ، ص 33 :

خلاصة الفصل:

توصلت الدراسات التي أنجزت حول المؤسسات الصغيرة المتوسطة في العالم إلى نتائج عديدة وما يمكن قوله أن هذا النوع من المؤسسات لها قدرة كبيرة في التوفيق بين النمو الاقتصادي وإنشاء مناصب شغل وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ولهذا يجب علينا التكفل التام بالمشاكل الخاصة المتنوعة بهذا القطاع وتفعيل الوسائل النمو الحديث مثل شركات مخاطر الائتمان وللوصول إلى أهداف المرجوة من المؤسسات الصغيرة المتوسطة يجب دعم التنمية وتجميع المشاركة العائلية وتزويدها بخدمات وتخصيصات بالنسبة لتأهيل الاقتصاد الوطني

الفصل الثاني

أساليب تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل تجارب دولية

المبحث الأول : أساليب تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في إطار عمليات التنمية الشاملة التي بدأتها العديد من الدول منذ بداية التسعينات ظهرت فكرة حاضنات الأعمال كآلية جديدة وفعالة من أجل تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على هذه الآلية .

المطلب الأول: حاضنات الأعمال

يرجع تاريخ حاضنات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى بداية التسعينات، حيث ظهرت الحاجة إلى خلق آليات جديدة قادرة على دعم ورعاية الاختراعات والأبحاث التطبيقية والإبداع التكنولوجي، وتحويلها إلى مؤسسات ورفع فرص نجاحها.

1- مفهوم حاضنة الأعمال

تعرف حاضنات الأعمال بأنها "منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز مناسب به كل الإمكانيات المطلوبة لبدء عمل المؤسسة و شبكة من الارتباطات و الاتصالات بمجتمع الأعمال و الصناعة ، و تدار هذه المنظومة عن طريق إدارة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نجاح المؤسسات الملتحقة بها ، و التغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها و عجزها عن الوفاء بالتزاماتها ¹ . هي برامج مصممة لدعم تطوير و إنجاز الشركات الناشئة عن طريق تزويدها بمجموعة من موارد الدعم و الخدمات المصممة و المدارة من قبل إدارة الحاضنة . و التي إما أن تقوم الحاضنة بتزويدها للشركات الناشئة بشكل مباشر أو عن طريق شبكة من علاقاتها . تختلف حاضنات الأعمال عن بعضها البعض بالطريقة التي تقوم بها بتزويد الشركات الناشئة بالخدمات و هيكلها التنظيمي و بنوعية العملاء الذين يخدمونهم . إن حاضنة الحاضنات للشركات الناشئة تزيد من فرصها بالنجاح و الاستمرار ، ففي دراسات سابقة وجد أن نسبة 87% من الشركات الناشئة التي استفادت من دعم الحاضنات نجحت و استمرت في السوق ² .

2- دور حاضنات الأعمال في تنمية و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تلعب حاضنات الأعمال بأنواعها المختلفة عدة أدوار متباينة على الدور الأساسي من خلال كونها وسيلة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجديدة حيث أثبتت نجاحا كبيرا في رفع نسب النجاح هذه المؤسسات الناشئة وقد أشارت تقارير الجمعية الأمريكية للحاضنات وصلت إلى نسب النجاح و إستمرارية

¹ - صلاح حسن ، التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية ، دعم تنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر ،

دار الكتاب الحديث ، بيروت . 2011 ، ص 36 .

² - https://ar.wikipedia.org/wiki/حاضنات_الأعمال 12-03-2016

المؤسسات الجديدة المقامة داخل الحاضنات وصلت إلى 88% مقارنة بنسبة النجاح للمؤسسات بصفة عامة ، ومن بين الأدوار التي يمكن لحاضنة أن تلعبها نجد الآتي¹ :

2-1- تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة و الجديدة :

إن دعم المؤسسات الناشئة الجديدة و رفع نجاحها في الوظيفة الأولى للحاضنات ، و تتم من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي و الإداري و التسويقي ، و رعاية المؤسسات الجديدة في مرحلة البدء و النمو و تسهيل بدء المؤسسة و التوصل إلى شبكة دعم مجتمعي و إقامة مجموعة من الخدمات الداعمة و المتميزة مثل الجودة و قاعدة المعلومات الفنية و التجارية و وحدات الاختبارات و القياس لخدمة المؤسسات التي تنفذ بداخلها أو تلك المنتسبة إليها من خارج الحاضنة و يمكن للحاضنات تقديم هذه الخدمات للمؤسسات التي تنفذ بداخلها أو تلك المنتسبة إليها خارج الحاضنة كذلك تقدم الحاضنة خدمات للمؤسسات المحيطة بها عن طريق ربط المؤسسات و الجهات المختصة بالمؤسسات الصغيرة بها و العمل على تمينها و التسويق للمنتجات و الخدمات التي تقدمها و أيضا من خلال تبني المؤسسات القائمة على التكنولوجيا و المرتبطة بالجامعات و مراكز البحوث و العمل على تغذية المؤسسات الصغيرة الوليدة في موقعها

2-2- تنمية المجتمع المحلي :

تنمية و تنشيط المجتمع المحلي المحيط بالحاضنة من حيث تطوير و تنمية الأعمال المحيطة بها و إقامة مؤسسات في مجالات تنمية هذا المجتمع المحيط و جعل الحاضنة نواة تنمية إقليمية و محلية و مركز لنشر روح العمل الحر لدى جموع الشباب و الراغبين في الالتحاق بسوق العمل .
وفي دراسة عن التأثيرات التي نتجت عن إقامة الحاضنات التكنولوجية في البرازيل و خاصة تقييم الأثر الاجتماعي إلى عام 1984 حيث توضح الدراسة التي أجريت على 62 حاضنة و هي الحاضنات العاملة فعليا في البرازيل أن المؤسسات المقامة داخل الحاضنات ينقسم أصحابها من حيث النشأة إلى أربع أقسام :

33% من هذه المؤسسات أقامها أفراد تركوا مؤسسات القطاع الحكومي

33% من هذه المؤسسات أقامها أفراد من أعضاء هيئة التدريس و طلاب عاملون بالجامعات

17% من هذه المؤسسات أقامها أفراد خرجوا من القطاع الخاص البرازيلي .

17% من هذه المؤسسات أقامها أفراد من المؤسسات التي رعتها و احتضنتها الحاضنات من قبل و تركوها لإقامة المؤسسات الخاصة .

ومن خلال هذه الإحصائيات يمكن استخلاص الدور الحيوي الذي تقوم به الحاضنات من حيث الإسراع بدمج و إعادة إدخال الأفراد في مشروعات بدلا من البطالة التي يمكن أن يعيشها هؤلاء الأفراد .

¹ - علي الخضر ، بيان حرب إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، 2013 - 2014 ،

3-2- دعم التنمية الاقتصادية :

تستطيع الحاضنة تمكين المدينة أو الأقاليم التي تقام فيها من تحقيق معدلات عالية لإقامة أنشطة اقتصادية جديدة، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو عالية للمؤسسات المشتركة بالحاضنة و ذلك من خلال العمل على تسهيل توطين و إقامة عدد من المؤسسات الإنتاجية أو الخدمية الجديدة في هذا المجتمع ، هذه المؤسسات الجديدة تعتبر في حد ذاتها إحدى أهم ركائز التنمية الاقتصادية لهذا المجتمع حيث أن هذه المؤسسات تقوم بدفع الضرائب و الرسوم و تنشيط عمليات الإنتاج و التصدير و التوريدات و كلها عمليات تدر موارد مالية على ميزانيات الدول و تفند من ثم المجتمع¹.

4-2- دعم التنمية الصناعية و التكنولوجية :

تعتبر حاضنات الأعمال كأحد آليات التطور التكنولوجي من حيث قدرتها الفائقة على تطوير و تحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع و بتكلفة أقل كثيرا من المؤسسات الضخمة ذات الاستثمارات العالية و إقامة حاضنات تكنولوجية متخصصة في قطاعات محددة تعمل على تسهيل نقل و توطين التكنولوجيا الحديثة و المتطورة و التركيز على تنمية تكنولوجيات هذه القطاعات ، و مثال على ذلك إقامة حاضنات المؤسسات المتخصصة في تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات لتنشيط قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بأحد الأقاليم هذه الحاضنة تعمل على تفرغ عدد من المؤسسات الجديدة المتطورة في هذا القطاع كذلك لجميع القطاعات التكنولوجية المتطورة مثل تكنولوجيا المواد الجديدة و التكنولوجيا الحيوية الخ و تذكر الإحصائيات أن 27% من مجموع حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية ترتبط بالجامعات و المعاهد التعليمية ، بينما تصل هذه النسبة في الصين إلى أكثر من 95% فالحاضنة تلعب من خلالها الدور المحوري كقناة ربط بين الصناعة و البحث العلمي .

5-2- دعم و تنمية الموارد البشرية و خلق فرص عمل :

تنمية مهارات و روح العمل الحر و القدرة على إدارة المؤسسة تمثل أهم تأثيرات وجود حاضنات الأعمال في أي مجتمع ، بالإضافة إلى العمل على خلق فرص عمل دائمة و غير دائمة مباشرة و غير مباشرة من خلال المؤسسات التي تساعد الحاضنات في إقامتها و تنميتها . و تذكر الإحصائيات أن 75% من فرص العمل في الولايات المتحدة الأمريكية منت عام 1979 نتجت عن 10% من المؤسسات الصغيرة و مثال آخر يوضح أنه تم خلق 26 ألف فرصة عمل جديدة من خلال 79 حاضنة أعمال فقط في دول مثل جمهورية التشيك و استطاع برنامج حاضنات المؤسسات في خلق 440 مؤسسة جديدة ناجحة² .

و بصفة عامة يمكن تلخيص دور حاضنات الأعمال في تنمية هذا القطاع في النقاط التالية :

¹ - جمال بن النعمان ، حاضنات الأعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى الإطار

القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر ، ص 496 .

² - نفس المرجع ، ص 496 - 497 .

- توفر الحاضنات أماكن و مساحات متنوعة و مجهزة لإقامة مؤسسات متخصصة أو غير متخصصة .
- توفر الحاضنات برنامج متخصص لتمويل المؤسسات الجديدة من خلال مؤسسات رأس المال المخاطر أو برنامج تمويل حكومية أو شبكة من رجال الأعمال و المستثمرين .
- توفر الحاضنات جميع أنواع الدعم من دعم فني و إداري و تسويقي للمؤسسات المشتركة بها .
- تدار الحاضنات عن طريق إدارة مركزية متخصصة في إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة .
- تقوم الحاضنة و المستشارين المعاونين على متابعة و تقييم المؤسسات المشتركة بشكل مستمر
- يتم اختيار المؤسسات الملتحقة طبقا لمعايير شخصية و فنية و بأسلوب علمي يعتمد على دراسة جدوى و خطة المشروع .

- تشترك الحاضنات التكنولوجية في خاصية ارتباطها بمؤسسات علمية و جامعات و مركز بحوث
- بعض الحاضنات توفر المعدات و الأدوات الخاصة بالحاسب الآلي و التجهيزات المكتبية .

المطلب الثاني : المناوبة الصناعية كوسيلة من وسائل ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

سنقوم في هذا المبحث بمحاولة تسليط الضوء على آلية المناوبة الصناعية كإحدى أهم الآليات المستعملة في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

2- مفهوم المناوبة الصناعية :

1-7- تعريف المناوبة :

هناك اختلاف جلي بين الاقتصاديين في تعريفهم للمناوبة الصناعية و بالنظر إلى اختلاف توجهات الكتاب أو زوايا النظر إلى هذا المفهوم لذا فقد اخذ بعضهم "بالمفهوم اللغوي" و المعروف باسم "التعاقد من الباطن" و أيد البعض "المفهوم العام" المعتمد من طرف المجموعة الأوروبية وهناك مصطلح ثالث يعرف باسم "المناوبة الصناعية".

حيث تعرف المناوبة الصناعية بأنها "جميع العلاقات التعاونية التكاملية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر من خلال مراحل العملية الإنتاجية بموجبها تقوم المؤسسة مقدمة الأعمال بتكليف مؤسسة أو أكثر تسمى منفذة للأعمال أو مناولة أو مجهزة متخصصة لانجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد مسبقا و ملزم للطرفين"¹.

يتميز هذا المفهوم عن المصطلح المعروف بإسم " التعاقد مع الباطن" بوجود علاقة مباشرة بين المؤسسات المنفذة للأعمال و المؤسسات المقدمة للأعمال وفق الأهداف الصناعية و التجارية التي تسعى في تحقيقها هذه الأخيرة .

¹ - محمد طه دلول ، طارق فارس : سبل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستفادة من تجارب الدول

المتقدمة ، دراسة حالة الجزائر مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي التبسي ، 2015-

2016 . ص 32 .

تطورت عبارة المناولة الصناعية و أصبحت مرادفة لعبارة الشراكة الصناعية التي تعرف بأنها علاقات تكاملية دائمة تمكن مؤسستين أو أكثر من إقامة روابط هيكلية تهدف إلى تعظيم الاستفادة المشتركة من عوامل اقتصادية و اجتماعية و التحكم في متغيرات بيئية معينة من فرص و تحديات على سبيل المثال اتفاق مؤسسة "أ" التي تتوفر على التخصصات و المستلزمات المطلوبة و التكنولوجيا المتطورة مع المؤسسة "ب" التي تملك مشروع مشترك للقيام بالأنشطة الإنتاجية التي تنازلت عنها المؤسسة "ب" لصالح المشروع المشترك على أساس الثقة المتبادلة .

1-8- أسباب المناولة:

ممارسة المناولة ليست حكرا على مؤسسة معينة دون غيرها سواء كانت صغيرة أو كبيرة ولا تتوقف على فرع دون غيره من فروع الصناعة الأخرى فنتائج التحليل و المقارنة بين كلفة صناعة المنتج داخل المؤسسة في إطار إستراتيجية دمج عمليات الإنتاج و السعر المعروض من طرق المؤسسة المناولة للصناعة نفس المنتج في إطار إستراتيجية قائمة على التخصص و تقسيم العمل . هي في النهاية التي تقرر مدى الحاجة لتطبيق أسلوب المناولة و التخلي عنه من طرق هذه المؤسسة أو تلك ، و تلخص النقاط التالية أهم أسباب المناولة¹.

- البحث عن المرونة في التموين .
- خفض كلفة التموين في التسويق .
- الحصول على مهارات متطورة .
- تطبيق إستراتيجية التخصص و تقسيم العمل .
- الحد من الاستثمارات التكنولوجية .
- الحد من نشوب الأزمات الإجتماعية .

1-9- أهداف المناولة :

هناك العديد من الأهداف يمكن تحقيقها من طريق المناولة من بينها :

- تنمية التخصص و تقسيم العمل .
- توسيع قاعدة النسيج الصناعي.
- تعزيز التشابك و التكامل الصناعي .
- تحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية .
- تشجيع التنمية الجهوية .

¹ - Daniel C, la sous-traitance, pierre angulaire de développement industriel, 1ere conférence et salon arabe de la sous-traitance industrielle ,Alger,2006,p56.

10-1- شروط اختيار المؤسسات المناولة :

- لا يقتصر الموضوع على تحديد أسباب المناولة بل لابد كذلك من معرفة الشروط اللازم توافرها في المؤسسات المرشحة لممارسة مهنة المناولة و التي من أهمها :
- الجودة .
 - الكلفة .
 - الطاقة الإنتاجية .
 - وجود تكنولوجيا متطورة .
 - وجود مواصفات قياسية دولية .
 - الاعتماد من طرف مؤسسة أمرة بالأعمال مشهورة كمجهز لها .
 - التمتع بسمعة طيبة

11-1- أشكال المناولة :

يتميز أسلوب المناولة الصناعية بالمرونة و القدرة على التأقلم مع متطلبات السوق المتجددة حسب مستوى و نوع المهام التي تسعى المؤسسات المعنية إلى تحقيقها و هناك صيغ كثيرة في هذا المجال يمكن الأخذ بإحداها حسب الإستراتيجية التي تتبناها المؤسسات الصناعية في هذا الحقل . و نستعرض أدناه ملخصاً الأهم هذه الصيغ .

1-5-1- مناولة طاقة الإنتاج:

يقصد بها قيام المؤسسات المقدمة للأعمال رغم توفرها على البنى اللازمة بإبرام عقد مناولة مع مؤسسات أخرى متخصصة لمواجهة ارتفاع مؤقت في الطلب عليها أو عطل فني أصاب أجهزتها أو إبرام عقود طويلة المدى بهدف الاحتفاظ بطاقة إنتاجية مرتفعة في صناعة معينة باستغلال طاقات إنتاجية متوفرة في محيطها الخارجي "التعاقد البنوي"

2-5-1- مناولة الإختصاص :

في بعض الحالات لا تتوفر المؤسسات الأمرة على البنى اللازمة أو التقنيات و التخصصات المطلوبة لصناعة منتج معين و لمواجهة الطلب عليها في السوق تلجأ في هذه الحالة إلى التعاقد مع المؤسسات متخصصة مناولة تتوفر على التجهيزات و التكنولوجيا اللازمة لصناعة المنتج المطلوب حسب شروط المنافسة .

3-5-1- المناولة الوطنية :

في هذه الصيغة تتمتع المؤسسات المقدمة و المنفذ للأعمال المتعاقدة بنفس الجنسية و تمارس نشاطها داخل حدود وطنها .

4-5-1- المناولة الدولية :

في هذه الصيغة تختلف جنسية المؤسسات المقدمة و المنفذة للأعمال المتعاقدة دون اعتبار للمكان الذي تمارس فيه عملها .

1-12- أهمية المناولة الصناعية :

برهنت الوقائع الصناعية على أهمية المناولة التي أصبحت تشكل أهم أبرز الاستراتيجيات الحديثة وأكثرها قدرة على تحقيق التنمية الصناعية بجميع البلدان المتقدمة . فقد مكنت المؤسسات التي أخذت بها على تنظيم نشاطها و تحقيق التخصص و تقسيم العمل و الحد من النفقات و زيادة الكفاءة و تعظيم المكاسب و رفع القدرة التنافسية فقد أصبحت تمثل نسب مهمة من الإنتاج الصناعي في البلدان المتقدمة تزيد 15% في الإتحاد الأوربي و 35% في الولايات المتحدة الأمريكية و 56% في اليابان¹ .

2- العلاقة بين المؤسسات المناولة و المؤسسات المتعاملة معها :

هدف التنمية الحقيقية لعلاقة الشراكة بين أصحاب الأمر و المناولة ينبغي أن تكون مؤسسة على أهداف و مصلحة مشتركة وفي إطار ثقة متبادلة و فائدة متقاسمة في المعرفة و الحقوق و الواجبات لكل طرفين ، الطرفين يعملان على القيام بالتوصيات التالية :

2-1- أثناء المفاوضات حول العقد :

- تحديد الإطار العام لعلاقة المناولة الصناعية على قواعد واضحة و مدققة .
- تحديد الشروط التعاقدية المهمة و الأساسية .

2-2- خلال تنفيذ العقد

- تطوير علاقة الثقة بين مختلف الشركاء.
- تطوير علاقات الاستقلالية و الأمن .

2-3- التزامات صاحب الأمر :

- واجب الانتقاء الدقيق .
- واجب الإعلام .
- واجب الاستقرار و الأمن .
- واجب الرقابة .
- واجب السرية .
- واجب الدفع في الآجال المحددة .
- مشاركة صاحب الأمر في التطوير و الاستثمار .

2-4- التزامات المناول :

- واجب اخذ القرار بدقة
- التنفيذ المطابق للعقد

¹ - أحمد عارف العساف ، محمود حسين الوادي ، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012 ، ص 50 .

- واجب السرية التامة
- واجب الإرشاد و المساعدة التقنية
- واجب تنمية سياسة صناعية لمؤسسة مستقلة

المبحث الثاني : التجربة التركية في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تستحق تجربة تركيا في مجال ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قدرا كبيرا من الاهتمام لخصوبتها و ثرائها ولما حققته من نتائج باهرة، والمثير في التجربة التركية ليس فقط النجاح الاقتصادي الذي فاق كل التوقعات ولكن أيضا وبصورة خاصة، قدرة الحكومة التركية على تجاوز المعوقات الاقتصادية والتشوهات الهيكلية التي طبعت اقتصادها من خلال الاستثمار في تطوير تنافسية هذه المؤسسات .

المطلب الأول : الهيئات المشرفة على تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تركيا:

إدراكا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضرورة دعمها وتنميتها، أحدثت تركيا إطارا تشريعا شاملا لتطوير هذه المؤسسات يستند على منظومة شاملة من الهيئات من أهمها :

1- وزارة العلوم الصناعة و التكنولوجيا :

تمثل وزارة العلوم الصناعة والتكنولوجيا الهيئة الحكومية الرئيسية لوضع السياسات الصناعية وتنمية الصناعة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تركيا¹ .

2- منظمة تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تم إنشاء منظمة التنمية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم مركز للتدريب والتنمية الصناعية وقد اندمج المركز مع المنظمة سنة 1990 لتأسيس منظمة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل الهيئة الحكومية الرئيسية لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا، حيث تضع وتطبق وتنسق هذه الهيئة، منظومة شاملة من البرامج والسياسات لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تابعة لوزارة العلوم الصناعة والتكنولوجيا وتنشط من خلال مقرها في أنقرة و88 مكتبا إقليميا في جميع

¹ – YOIKK : SMEs In Turkey & SME Support Mechanism Of KOSGEB, Coordination Council for the Improvement of Investment Environment in Turkey (YOIKK), P 03. Disponible sur: <http://www.yoikk.gov.tr/dosya/up/eng/SMEs IN TURKEY SME SUPPORT MECHANISM OF KOSGEB.doc>.

consulté le: 12/05/2016.

المدن في التركية، ويرأس جمعيتها العامة رئيس الوزراء¹. ويمكن تلخيص الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة فيما يلي:

- تحسين ودعم المقاولاتية
- دعم البحث والتطوير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين قدراتها الابتكارية
- تحسين المهارات التسييرية والفعالية المؤسسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ضمان التدريب المستمر لتوفير خدمة عالية الجودة

3- مجلس البحوث العلمية و التكنولوجيا لتركيا :

يمثل مجلس البحوث العلمية والتكنولوجية لتركيا الهيئة الرئيسية لإدارة وتمويل وإجراء البحوث في تركيا، فهو المسؤول عن تعزيز وتطوير وتنظيم وتنسيق البحوث، و كذا وضع السياسات العلمية والتكنولوجية والابتكارية بما يتماشى مع الأهداف الوطنية للتنمية، تأسس سنة 1963 كمؤسسة مستقلة تابعة لوزارة العلوم الصناعة والتكنولوجيا، يحكمها مجلس علمي يتم اختيار أعضائه من العلماء البارزين من الجامعات و الصناعة و المؤسسات البحثية التركية².

4-المجلس التنسيقي لتحسين المناخ الاستثماري :

يهدف المجلس التنسيقي لتحسين المناخ الاستثماري YOIKK ، إلى ترشيد الأنظمة المتعلقة بالاستثمار ووضع السياسات اللازمة لزيادة القدرة التنافسية للبيئة الاستثمارية في تركيا، و كذا تجاوز العقبات الإدارية التي يواجهها المستثمرون الوطنيون والدوليون في جميع مراحل المشروع، ويتشكل المجلس من 10 لجان فنية تتناول كل منها جانب محدد من جوانب مناخ الاستثمار في تركيا، من أهمها لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة³.

المطلب الثاني: سياسة ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا:

¹ - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، مركز تنمية القطاع الخاص ، اسطنبول ، بورصة اسطنبول ، اطار التنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في تركيا : <http://www.oecd.arj> turkey>

² - مجلس مراقبة وتقييم التكنولوجيا المتاح على الموقع :

³ - www.tiBitak-cov.fr/tr/haber/ardeb/OCED.centre.forprivantsectordeveloppementIstanbul Istanbul stock exchange- opcit.p 20. 2018 .

³ - Hale Altan : Coordination Council for the Improvement of Investment Environment in Turkey (YOIKK), YOIKK, Ankara, October 2011, P 4-8. Disponible sur:

http://www.yoikk.gov.tr/upload/IDB/20111011_TUSIADHaleAltan.pdf. consulté le: 14/05/2016.

تسعي إستراتيجية وخطة عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "KSEP] 2011-2013 Plan Action and Strategy SME، لترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا، من خلال التركيز حول أربعة أبعاد أساسية هي:

- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل.
 - دعم الابتكار والتطوير التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - تعزيز وتنمية ثقافة المقاولاتية والمهارات التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - تحسين المناخ الاستثماري لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹.
- أولاً: تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل**
- وضعت الحكومة التركية العديد من الهيئات والبرامج، لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل، من أهمها :

- 3- صندوق ضمان القروض :** من الأهداف الأساسية لصندوق ضمان القروض ، هو مساندة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم المقاولاتية للشباب والمقاولات النسوية في تركيا، لاسيما المبدعة منها والمستثمرة في التقنيات العالية. ويرتبط هذا الصندوق بالعديد من اتفاقيات التعاون مع منظمة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصندوق التركي للتطوير التكنولوجي ، وتساهم منظمة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 19,33% من رأس مال هذا الصندوق
- 4- شركة رأس مال المخاطر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تعتمد إستراتيجية الاستثمار في شركة رأس مال المخاطر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المساهمة في تطوير الاقتصاد التركي، من خلال دعم والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها الخصائص التالية:

- تعتمد على خلق مزايا تنافسية من خلال التقنيات التكنولوجية المتقدمة .
 - تنتج منتجات وخدمات لديها قيمة سوقية متوقعة عالية؛
 - تعتمد على نظم الإنتاج الجديدة .
- وتساهم منظمة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 33,12% من رأس مال هذه الشركة.
- 3- شركة رأس مال المخاطر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تهدف شركة رأس مال المخاطر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في الاستثمار في دعم تمويل

¹ - طارق فارسي ، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية ، دراسة حالة الجزائر ، اطروحة

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2017-

هذه المؤسسات، وتساهم منظمة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 25.31% من رأس مال هذه الشركة.

4- **بنك هالك: HALK Bank** من أهم البنوك المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا، كما يساهم هذا البنك بنسبة 31,25% من رأس مال شركة رأس المال المخاطر KOBİ¹.

5- **برامج KOSGEB** لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: استحدثت منظمة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة KOSGEB، العديد من البرامج لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا والتي يمكن تلخيص أهمها في الجدول الموالي :

الجدول رقم 04 برنامج KOSGEB لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تركيا

عدد المؤسسات ص م الممولة	الفترة	حجم التمويل مليون ليرة تركية	البرنامج
1053	2005-2003	99	دعم ائتمان الم ص م
23557	2011-2004	4527	دعم ائتمان الم ص م المصدرة
232	2008-2007	3.25	ائتمان البنية التحتية الرقمية للم ص م
1143	2004-2003	74	دعم ائتمان الم ص م المستعجل
6850	2008-2007	579.79	دعم ائتمان الم ص م المسجلة لعمالة جديدة
84155	2010-2009	2019.73	دعم ائتمان 100.000 م ص م
5108	2009-2008	129.24	دعم ائتمان الم ص م المصنعة
631	2010-2009	137.18	دعم ائتمان الم ص م (GAP)
3889	2011-2009	334.53	دعم الائتمان الطارئ للم ص م
2008	2010-2009	58.31	دعم ائتمان الم ص م بدون فائدة

Source : Ufuk Acar : KOSGEB Financial Support Programs, Presented at the Workshop on Enhancing the Competitiveness of Small and Medium Sized Enterprises in the OIC Member States, Ankara, Turkey, 12-14 June 2012, P 19-24. Disponible sur: <http://www.sesric.org/imgs/news/image/675-s4-kosgeb.pdf> . consulté le: 26/05/2018.

ثانيا: دعم الابتكار والتطوير التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تسعى الحكومة التركية من خلال العديد من البرامج لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا التطوير التكنولوجي لهذه المؤسسات، ومن أهم هذه الهيئات و البرامج :

¹ - بنك القرض الشعبي التركي المتاح على الموقع :. <http://www.halkBank.com.fr> .16/05/2019

- 1- وزارة العلوم الصناعة والتكنولوجيا :استحدثت الوزارة العديد من البرامج لدعم الابتكار والتطوير التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أهمها :
 - برنامج تطوير مناطق الصناعات التقنية TDZs .
 - برنامج دعم البحث الصناعي TEZ-SAN .
 - برنامج دعم المؤسسات الناشئة التكنولوجية والمبتكرة
- 2- مجلس البحوث العلمية والتكنولوجية لتركيا TUBITAK : يطور المجلس العديد من البرامج لتحسين البحث التكنولوجي وثقافة الإبداع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أهمها :
 - برنامج تمويل البحث والتطوير الصناعي .
 - برامج دعم البحث والتطوير الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,s'Eurostar, Eureka, Cornet, Mnt- Era.net II – ؛FP7
 - برنامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة التقنية؛
 - برنامج دعم الوساطة الصناعية
- 3- صندوق التطوير التكنولوجي لتركيا TTV : يمثل صندوق التطوير التكنولوجي لتركيا TTV ، مؤسسة حكومية غير ربحية تهدف الى توفير الدعم للبحث والتطوير، وكذا دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة من خلال التمويل المقدم من وزارة الاقتصاد MOE ، ومن أهم برامج هذا الصندوق لدعم الابتكار والتطوير التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
 - برنامج دعم المقاولاتية التكنولوجية؛
 - برنامج دعم التكنولوجيا المشتركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - برنامج دعم الطاقات المتجددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - برنامج دعم التكنولوجيا البيئية¹.
- 4- مركز نقل التكنولوجيا EGE-IRC : وهو يمثل شبكة لنقل التكنولوجيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا من خلال التعاون الدولي، وقد تم إنشائه من خلال التعاون بين مركز العلوم والتكنولوجيا لجامعة إيجه EBILTEM ، اتحاد غرف الصناعة لبحر إيجه EBSO ، و كذا منظمة تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة KOSGEB².

¹ – KOSGEB : **Enhancing The Competitiveness Of SMEs In Turkey**, op-cit, p 31 –33.

² Glenda Napier, Sylvia Schwaag Serger : **Strengthening Innovation And Technology Policies For SME Development In Turkey –Opportunities for Private Sector Involvement–**, International Organization For Knowledge Economy And Enterprise Development (IKED), Malmö, Sweden, December 2004, P 82–83. Disponible sur:

ثالثاً: تعزيز وتنمية ثقافة المقاولاتية والمهارات التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تسعى إستراتيجية وخطة عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة KSEP لدعم و تطوير ثقافة المقاولاتية وتحسين مناخها في تركيا، من خلال إنشاء أنظمة للمرافقة، وتوفير خدمات التدريب والاستشارات لاصطحاب المشاريع، و زيادة الاهتمام بالمقاولاتية في المناهج التعليمية، و كذلك دعم وتحسين المهارات التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز وصولها إلى الأسواق الدولية. ومن أهم المبادرات و البرامج في هذا الصدد:

1- برنامج دعم المقاولاتية: تسعى منظمة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة KOSGEB من خلال هذا البرنامج، إلى نشر ثقافة المقاولاتية في المجتمع و تطوير الكفاءات والسلوك المقاولاتية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويشمل هذا البرنامج العديد من البرامج الفرعية من أهمها برنامج التدريب التطبيقي للمقاولاتية، والذي يوضح لأصحاب المشاريع كيفية إعداد أعمالهم، وفي ظل هذا البرنامج تم تدريب وتأهيل 45.370 فرد سنة 2011¹.

2- إتباع إستراتيجية المقاولاتية لتركيا 2015-2018 : والتي تشكل مخطط عمل يهدف إلى تطوير وتدعيم :ثقافة المقاولاتية في تركيا، من خلال السعي لتحقيق الأهداف التالية²:

- تعزيز وتحسين الإطار التنظيمي للمقاولاتية
 - دعم المقاولاتية المبدعة المعتمدة على التكنولوجيا
 - تنمية ثقافة تتبنى المقاولاتية في تركيا
 - نشر وتوسيع التعليم الرسمي للمقاولاتية وتحسين نظام الخدمات الاستشارية لأصحاب المشاريع
 - تحسين وتطبيق نظام دعم مستدام وشامل للمقاولاتية، يشمل المقاولاتية النسوية والشبابية.
- 3- دعم وإنشاء حاضنات الأعمال في تركيا:** تعتبر حاضنات الأعمال جزء لا يتجزأ من المنظومة الوطنية لترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع السبب الرئيسي لاعتماد حاضنات الأعمال في الأساس، لمواجهة الارتفاع الكبير في معدلات فشل وانهيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة في المراحل الأولى من إنشائها، وقد أثبتت تجارب الحاضنات في الدول المتقدمة بما لا يدع مجالاً للشك، كفاءة ونجاح الحاضنات في زيادة معدلات نجاح هذه المشروعات بشكل كبير، حيث ازداد عدد الحاضنات في العالم

<http://www.iked.org/pdf/Strengthening%20Innovation%20and%20Technology%20Policies%20for%20SME%20Development%20in%20Turkey.pdf>.

consulté le: 03/06/2016.

¹ - KOSGEB : Enhancing The Competitiveness Of SMEs In Turkey, op-cit, p 36-37.

² - KOSGEB : Turkish Entrepreneurship Strategy & Action Plan, P 68-69. Disponible sur:

http://www.kosgeb.gov.tr/Content/Upload/Dosya/Mali%20Tablolar/Gisep_2015-2018_EN.pdf.

consulté le:

09/10/2019.

خلال العشرية الأخيرة وتضاعف بعدة مرات ليلعب أكثر من 7000 حاضنة على مستوى العالم سنة 2012. وتعتبر التجربة التركية رائدة في هذا المجال، حيث قامت الحكومة التركية بإطلاق برنامجين كبيرين لاحتضان الأعمال، وذلك بهدف مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة وتشجيع المقاولاتية في تركيا وهما¹:

أ- برنامج مراكز تطوير الأعمال ISGEMs : هدف برنامج مراكز تطوير الأعمال إلى احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في جميع القطاعات، حيث لعبت هذه المراكز دور حاضنات أعمال عامة، ولقد كان لهذا البرنامج الأثر الكبير على تشجيع هذه المؤسسات، حيث تم تأسيس أول مركز لتطوير الأعمال سنة 1997، ثم تبعه تأسيس 5 مراكز خلال الفترة 2001-2005 وذلك بالتعاون مع البنك الدولي، وبعد النجاح الذي أثبتته هذه المراكز تم تأسيس 5 مراكز أخرى خلال الفترة 2005-2009، ولغاية 2012 يوجد 12 مركز لتطوير الأعمال في تركيا.

ب- برنامج مراكز تطوير التكنولوجيا TEKMERs : بخلاف مركز تطوير الأعمال ISGEMs فإن مراكز تطوير التكنولوجيا TEKMERs تهدف إلى احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة في مجال التكنولوجيا العالية، ولقد تم إنشاء أول مركز لتطوير التكنولوجيا سنة 1990 بالجامعة التقنية لاسطنبول، وتعمل هذه المراكز التي تم إنشائها داخل الجامعات ومعاهد البحث العلمي في تركيا (وصل عددها إلى 11 مركز) على تطوير وتنمية ثقافة المقاولاتية والمهارات التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال:

- تشجيع ثقافة المقاولاتية في أوساط الباحثين والدارسين في مجال العلوم التكنولوجية
- تقديم مختلف أشكال الدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة التقنية
- التسويق التجاري لنتائج البحث العلمي في قطاع التكنولوجيا
- دعم المؤسسات الناشئة من البحوث الأكاديمية OFF-SPIN Academic
- تشجيع العلاقات والروابط بين الجامعات والقطاع الصناعي

رابعاً: تحسين المناخ الاستثماري لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

استحدثت الحكومة التركية العديد من المبادرات والبرامج لتحسين المناخ الاستثماري لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أهمها²:

¹ - Onur Sungur: Business Incubators, **Networking and Firm Survival**: Evidence from Turkey , International

Journal of Business and Social Science, Vol 6, No 5, May 2015, p 139. Disponible sur: http://ijbssnet.com/journals/Vol_6_No_5_May_2015/16.pdf. consulté le: 14/01/2019.

² - OECD : SME Policy Index: Western Balkans and Turkey 2016 -Assessing The Implementation Of The Small Business Act For Europe-, OECD Publishing, Paris, 2016, P 336-338.

- 1- تبسيط الإجراءات القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعمل لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجلس التنسيقي لتحسين المحيط الاستثماري YOIKK على مراجعة وتبسيط التشريعات التجارية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا، بالتنسيق مع العديد من اللجان والهيئات ذات الصلة ذا القطاع.
- 2- تحديث الإجراءات الإدارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حققت تركيا تقدماً كبيراً في مجال تطوير هياكل الحكومة الإلكترونية Government-e والخدمات الإلكترونية منذ سنة 2012 ، حيث أقامت نظام الإقرارات الضريبية عبر شبكة الانترنت، بالإضافة خدمات الضمان الاجتماعي والسجل التجاري، كما تم استحداث النظام المركزي للتسجيل MERSIS لتسهيل تسجيل وتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر شبكة الانترنت، كما عملت الحكومة على القضاء على العديد من إجراءات و رسوم التوثيق والتسجيل (تتطلب عملية التسجيل الشاملة لهذه المؤسسات 8 إجراءات).
- 3- إتباع نظام تشجيع ومتابعة الاستثمار SPSIT: في ظل نظام تشجيع ومتابعة الاستثمار SPSIT ، تمنح الحوافز التالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
 - الإعفاء من الرسوم الجمركية للأجهزة والمعدات المستوردة.
 - الإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة للأجهزة والمعدات التي يتم استيرادها أو شرائها محلياً.
 - المساعدة في تسديد جزء من فوائد قروض الاستثمار.
- 4- دعم التشاور بين القطاع العام والخاص: تمثل مصالح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا، من خلال العديد من المنظمات، من أهمها الاتحادية التركية للتجار والحرفيين TESK ، والتي تسعى إلى تمثيل هذه الفئة من المؤسسات و دعم التشاور والتنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية و المنظمات ذات الصلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.

المبحث الثالث : التجربة الماليزية في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تكتسب تجربة ماليزيا في مجال ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهميتها كونه تحصل في بلد نجحت حكومته في اختيار خطط وسياسات إستراتيجية شاملة لتنمية وتطوير هذا النوع من المؤسسات، بلد فكانت النتيجة أن تحولت ماليزيا من اقتصاد ريفي زراعي إلى اقتصاد حضري صناعي، وتطورها من اقتصاد يعتمد على القطاعات الأولية المتمثلة في الثروات الطبيعية من مطاط وقصدير إلى قطب في تصدير خدمات التقنية العالية. من خلال ذلك يمكن القول أن هذه التجربة مثلت حقل اختبار لحزمة من الإستراتيجيات والسياسات والبرامج، وإن ما ترشح عن ذلك من نتائج يمكن له أن يساهم في دعم الفكر التنموي المتعلق بمتطلبات الإقلاع الاقتصادي، وترشيد خيارات وسياسات ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ذات الظروف المشابهة.

المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و السياسات التنموية في ماليزيا

أولاً: السياسات التنموية ومستوياتها في ماليزيا:

قبل التطرق إلى أهم السياسات التنموية التي اعتمدا ماليزيا ضمن مسيرها التنموية، سيتم التعرض أولاً لكيفية صياغة السياسة التنموية ومستوياتها في ماليزيا.

1- صياغة السياسة التنموية ومستوياتها في ماليزيا: تصاغ السياسة التنموية في ماليزيا في صورة خطط طويلة الأجل وأخرى متوسطة وقصيرة الأجل، ومن ثم تأخذ هذه السياسة من الناحية الرسمية صوراً عديدة على مستويات مختلفة و ذلك على النحو التالي :

أ - المستوى الأول (السياسة العامة طويلة المدى): ففي أوسع مستوياتها تأتي خطة السياسة العامة OPP والتي عادة ما يمتد نطاق تطبيقها إلى عشر سنوات، باستثناء خطة السياسة العامة الأولى OPP1 التي تم العمل في إطارها لمدة 20 عاماً، وتعتبر خطة السياسة العامة خطة حكومية تتضمن تنظيم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المختلفة، وذلك في إطار التناسق بين السياسات المختلفة، ومن ثم فهي تتضمن رؤى وأهداف شاملة بعيدة المدى بالإضافة إلى إستراتيجيات تنفيذها، كما تتضمن أيضاً .وقد مرت التجربة التنموية في ماليزيا بأربعة خطط للسياسة العامة على النحو الآتي¹ :

- خطة السياسة العامة الأولى (1971-1990) (OPP1)
- خطة السياسة العامة الثانية (1991 - 2000) (OPP2)
- خطة السياسة العامة الثالثة (2001 - 2010) (OPP3)
- خطة السياسة العامة الرابعة (2011 - 2020) (OPP4)

¹ - إسماعيل محمد صادق: التجربة الماليزية - مهاثير محمد والصحة الاقتصادية- ، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،

وللإشارة، فإن خطط السياسة العامة الثلاثة الأخيرة (OPP2, OPP3, OPP4) بمستوياتها المختلفة، تدور في فلك خطة أخرى اشمل يصل مداها الزمني إلى ثلاثين عاما تعرف برؤية 2020 والتي تمثل النموذج الماليزي الذي قدمه رئيس وزراء ماليزيا الأسبق مهاتير بن محمد خلال جدول أعمال خطة التنمية السادسة ماليزيا في عام 1991، وتدعو الرؤية الأمة الماليزية لتحقيق دولة صناعية مكتفية ذاتيا بحلول عام 2020، وتشمل هذه الرؤية جميع نواحي الحياة، من الازدهار الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي، والاستقرار السياسي والتعليم. ويقول مهاتير بن محمد عن الهدف بالمستوى العالمي، فضلا عن التوازن النفسي والأخلاقي للمواطن الماليزي من هذه الرؤية: "بحلول عام 2020، تستطيع ماليزيا أن تكون أمة موحدة ذات مجتمع واثق ومتشرب بالقيم المعنوية والأخلاقية القوية، يعيش بشكل ديمقراطي، ليبرالي متسامح، ومتعاطف مع الغير، تسوده العدالة الاقتصادية والإنصاف والتقدم والازدهار، ويمتلك اقتصادا قادر على المنافسة، ديناميكيا قويا ومرنا¹.

وقد تم وضع تسعة تحديات لتحقيق أهداف رؤية 2020²، وهي:

التحدي 1: إنشاء أمة ماليزية موحدة متحدة الأهداف وذات مصير مشترك

التحدي 2: إنشاء مجتمع ماليزي متحرر نفسيا، وآمن ومتطور مع الإيمان والثقة في ذاته و الفخر على ما هو عليه .

التحدي 3: تعزيز وتطوير مجتمع ديمقراطي ناضج

التحدي 4: إنشاء مجتمع أخلاقي وقيمي

التحدي 5: إنشاء مجتمع ناضج حر ومتسامح

التحدي 6: تأسيس مجتمع علمي وتقدمي

التحدي 7: إقامة مجتمع متعاطف ومتكاتف بشكل كامل

التحدي 8: ضمان العدل الاقتصادي للمجتمع، حيث هناك توزيع عادل ومتساوي لثروة الأمة

التحدي 9: إنشاء مجتمع مزدهر ذو اقتصاد قادر على المنافسة ديناميكيا قوي ومرن.

ب - المستوى الثاني (الخطة الخماسية متوسطة المدى): وعلى المستوى الثاني تأتي الخطة الماليزية الخماسية، والتي يخصص لها نطاق زمني يصل إلى خمس سنوات، وتهدف إلى تحقيق أهداف عملية مثل زيادة الناتج القومي الإجمالي والعمل على توزيع ثروات البلاد بشكل يقلل الفجوة العرقية دون الإضرار بأي

¹ - Mahathir Bin Mohamad : **Malaysian : The Way Forward (Vision2020)**, United Nations Public Administration

Network (UNPAN), P 01. Disponible sur:

<http://unpan1.un.org/intrados/groups/public/documents/APCITY/UNPAN003223.pdf>. consulté le: 17/03/2017.

² - Ibid, p 01-02.

منها وتشهد ماليزيا في الوقت الحالي تطبيق الخطة الخماسية الحادية عشر العاشرة- (2016) (MP11).
(2020)

ج- المستوى الثالث (الخطة السنوية قصيرة مدى): وعلى المستوى الثالث تأتي الخطة السنوية Annual Budge التي تم أساسا بتحقيق أهداف قصيرة الأجل. والجدير بالذكر في هذا السياق، هو أن هناك حرصا لدى القيادة الماليزية على مراجعة الخطط السابقة للوقوف على ما انتهت إليه من أهداف، بحيث تستكمل الخطط التالية ما بدأته الخطط السابقة دون الحاجة إلى البدء من جديد. وبالتالي فإن الاستمرارية تعد من ابرز الخصائص المميزة لعملية صنع السياسة العامة في ماليزيا، فعلى الرغم من تعدد مستويات صنع السياسة العامة ما بين الخطط طويلة المدى وقصيرة المدى، إلى أن هناك توأصلا وتنسيقا بين الأهداف والسياسات المتضمنة في خطط السياسة العامة المتعاقبة، فضلا عن التنسيق بين تلك السياسات والأهداف داخل الخطة الواحدة، بما تشتمل عليه من خطط خماسية، كما تم الحكومة الماليزية كذلك بمتابعة ومراجعة تنفيذ السياسة العامة، ولاسيما في الأحوال التي يكون لها أهدافا أكبر من الميزانية المخصصة. والشكل الموالي يلخص مستويات السياسات التنموية في ماليزيا .

الشكل رقم (1) : مستويات السياسات التنموية في ماليزيا

المدى متوسط خطط	MP11										
	MP10										MP11
	MP9									MP10	
	MP8							MP9			
	MP7					MP8					
	MP6				MP7						
	MP5			MP6							
	MP4		MP5								
	MP3		MP4								
	MP2	MP3									
المدى طويلة خطط	MP1	MP2									
	(Vision 2020)						(OPP4)				
	(OPP3)						(OPP4)				
	(OPP2)						(OPP3)				
	خطة السياسة العامة الأولى (OPP1)						(OPP2)				
66-70	71-75	76-80	81-85	86-90	91-95	96-00	01-05	06-10	11-15	16-20	

2- مراحل السياسات التنموية في ماليزيا:

مرت التجربة التنموية في ماليزيا بخمسة مراحل أساسية على النحو الآتي¹:

- المرحلة الأولى: سياسة التوسع في الصادرات (EEP) (1957 - 1970)

- المرحلة الثانية: السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) (1971-1990)

- المرحلة الثالثة: السياسة الوطنية للتنمية (NDP) (1991-2000)

- المرحلة الرابعة: سياسة الرؤية الوطنية (NVP) (2001 - 2010)

- المرحلة الخامسة: النموذج الاقتصادي الجديد (NEM) (2011 - 2020)

أ- المرحلة الأولى: سياسة التوسع في الصادرات (EEP) (1970 - 1957): اعتمدت ماليزيا بعد

حصولها على الاستقلال مباشرة في سنة 1957 سياسة تهدف إلى تعزيز النمو مع تركيز قوي على

الصادرات وتنمية الصناعات الصغيرة، فقد تبنت الحكومة سياسة إحلال الواردات مباشرة بعد الاستقلال

وكان الهدف الرئيسي هو تقليص الاعتماد على المنتجات المستوردة ومنه تقليص التبعية الخارجية، ثم

اتبعتها بسياسة التوسع في التصدير حتى سنة 1968 من أجل زيادة الصادرات والمتمثلة أساسا في السلع

الخام مثل القصدير والمطاط والنفط وهي موارد طبيعية تزخر ماليزيا، وقد تم تنفيذ هذه السياسة من

خلال ثلاثة خطط خماسية كما يلي:

- خطة ماليزيا الأولى (1957 - 1961).

- خطة مالايا الثانية (1962 - 1965).

- الخطة الماليزية الأولى (1966 - 1970) (MP1)

بفضل هذه السياسة استطاعت ماليزيا أن تحقق معدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 6% في تلك

الفترة، غير أن التوزيع غير العادل لثمار ذلك النمو احدث اختلالات اقتصادية واجتماعية بين الجماعات

العرقية المكونة للمجتمع الماليزي، أدت إلى وقوع أعمال شغب عرقية في عام 1969 وعلى أثر هذه

الأحداث عملت الحكومة على تبني سياسة تنموية جديدة من أجل علاج هذه الاختلالات². وعليه يمكن

اعتبار هذه المرحلة بالممهدة والفاصلة بالنسبة للمراحل الأخرى.

¹ - Datuk Zolkopli Dahlan : National Development Planning Practices In Malaysia, The United Nations Office for Sustainable Development (UNOSD), P 04. Disponible sur:

http://www.unosd.org/content/documents/1276Malaysia_PowerPoint%20Silde%20Abu%20Dhabi.pdf. consulté

le: 12/03/2017.

² - Ragayah Haji Mat Zina : Malaysian Development Experience: Lessons for Developing Countries, Institutions

And Economies Journal, Vol 6, No 1, Faculty of Economics and Administration, University of Malaya, Kuala Lumpur, Malaysia, April 2014, P 21. Disponible sur:

http://ijie.um.edu.my/filebank/published_article/6257/IE%201.pdf. consulté le: 24/09/2016.

المرحلة الثانية: السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) (1971-1990) :

تهدف هذه الخطة إلى تصحيح الاختلالات التي ظهرت في المرحلة السابقة من خلال خفض معدل الفقر تدريجياً حتى القضاء عليه، وذلك بزيادة معدل الدخل وإيجاد فرص عمل أكثر لجميع الماليزيين بمعدل يمكن من تخفيض مستوى البطالة وصولاً إلى الاستخدام الكامل للقوة العاملة، كما هدفت إلى إحلال التوازن الاقتصادي في المجتمع كي يسود الاستقرار، وقد تم تنفيذ هذه السياسة من خلال أربعة خطط خماسية كما يلي :

- خطة الماليزية الثانية (1971 - 1975) (MP2)

- خطة الماليزية الثالثة (1976-1980) (MP3)

- خطة الماليزية الرابعة (1981-1985) (MP4)

- خطة الماليزية الخامسة (1986-1990) (MP5)

شددت السياسة الاقتصادية الجديدة على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب السعي لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، كوسيلة لخلق الانسجام والوحدة في الدولة التي تضم العديد من العرقيات، وكان الهدف الأسمى لهذه السياسة هو تحقيق الوحدة الوطنية، ومن أجل تحقيق هذه الغاية تم وضع هدفين رئيسيين هما :

- الحد من الفقر المطلق بغض النظر عن العرق، من خلال رفع مستويات الدخل وزيادة فرص العمل لجميع الماليزيين .

- إعادة هيكلة المجتمع، من أجل تصحيح الاختلالات الاقتصادية وذلك للقضاء التدريجي على التمييز العرقي في النشاطات الاقتصادية.

ومما ساعد السياسة الاقتصادية الجديدة على النجاح هو معدلات النمو السريعة، والتي كانت تعتبر شرطاً أساسياً لتوفير الفرص الاقتصادية للفئات المحرومة من الفقراء، لتمكينهم من الخروج من دائرة الفقر المدقع والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية السائدة، كما زادت الصادرات الماليزية في هذه الفترة حيث تضمنت هذه الصادرات المنتجات الكهربائية والإلكترونية ، والمواد الكيماوية، والأطعمة المصنعة، والمنسوجات، الخشب المصنع، والمنتجات المطاطية وفي نفس الوقت أسست أيضاً صناعة الفولاذ، السيارات والصناعات الثقيلة، وكانت هذه النتائج مشجعة للحكومة الماليزية لكنها لم تحقق الأهداف المسطرة كاملة، ما أدى إلى تبني سياسة جديدة من أجل مواصلة جهودها التنموية¹.

المرحلة الثالثة: السياسة الوطنية للتنمية: استمرار للسياسة الاقتصادية الجديدة وبداية تجسيد لرؤيا 2020 ، من أجل تعزيز التنمية المتوازنة وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وذلك

¹ - Ragayah Haji Mat Zina : op-cit, p 22.

من أجل القضاء على الاختلالات العرقية، كما ركزت كذلك هذه السياسة على التنمية البشرية وخلق ثقافة عمل تتميز بالمهارة والانضباط، ومن أهم الأهداف التي سعت لتحقيقها.

- تحقيق الوحدة الوطنية
- القضاء على الفقر بغض النظر عن العرق
- إعادة هيكلة المجتمع وتحقيق التنمية المتوازنة
- تعزيز التنمية المستدامة من خلال زيادة العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتحسين نوعية الحياة لكافة الماليزيين دون استثناء
- تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيزه
- ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تبنت مجموعة من الاستراتيجيات منها:
- تحفيز المستثمرين الأجانب، من خلال التسهيلات المالية والإدارية والفنية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، من أجل خلق المزيد من فرص العمل؛
- تنمية الموارد البشرية لرفع مستوى إنتاجية و كفاءة اليد العاملة، وكذا تزويدها بأحدث المعارف والتقنيات
- تطوير الصناعات القائمة على المعرفة

وقد تم تنفيذ هذه السياسة من خلال مخططين خماسيين هما:

الخطة الماليزية السادسة (1991-1995) (MP6)

الخطة الماليزية السابعة (1996-2000) (MP7)¹

د- المرحلة الرابعة: سياسة الرؤية الوطنية: بدأت ماليزيا القرن الجديد بإطلاق سياسة تنمية جديدة، تستهدف بناء الاقتصاد التنافسي كمرحلة انتقالية للوصول إلى الاقتصاد المعرفي وفقا للرؤية 2020، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف تبنت مجموعة من الإستراتيجيات منها:

- توفير الموارد البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا.
 - توفير البنية الأساسية والحوافر اللازمة لتطبيق المعرفة في كافة القطاعات؛
 - تنمية القدرة على التعامل وتطبيق العلوم والتقنية في مختلف المجالات، وخاصة تقنية المعلومات والاتصالات؛
 - إشراك القطاع الخاص بصورة فاعلة.
 - زيادة كفاءة المؤسسات الحكومية.
 - تسريع بناء الحكومة الالكترونية.
 - تضيق الفجوة المعرفية والرقمية بين مختلف المناطق بماليزيا .
- وقد تم تنفيذ هذه السياسة من خلال مخططين خماسيين هما:

¹ - Ragayah Haji Mat Zina : op-cit, p 22

الخطة المالىزية الثامنة (2001-2005) (MP8)

الخطة المالىزية التاسعة (2011 - 2020) (MP9)¹

هـ- المرحلة الخامسة: النموذج الاقتصادي الجديد (NEM) : يعتبر النموذج الاقتصادي الجديد المرحلة الأخيرة لتجسيد رؤية 2020 ، ويسعى النموذج الاقتصادي الجديد إلى تحقيق جودة) :النمو بحلول سنة 2020 ، وذلك من خلال ثلاثة أهداف رئيسية²:

- تحويل الاقتصاد المالىزي إلى اقتصاد يتسم بالدخل المرتفع (زيادة الدخل السنوي للفرد من 7000 إلى 15000 دولار أمريكي).

- الاستدامة من خلال تلبية الحاجات الحالية دون المساس بالأجيال اللاحقة؛

- الشمولية من خلال تمكين جميع فئات المجتمع من الاستفادة الكاملة من ثروة البلاد.

ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف تم تبني ثمانية مبادرات إستراتيجية للإصلاح SRIs 8 هي³ :

المبادرة الأولى (إعادة تنشيط القطاع الخاص): من خلال تعزيز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشجيع الكفاءة من خلال مناخ تنافسي، إنشاء منظومة ملائمة للمقاولاتية والإبداع، إزالة كافة عوائق ممارسة أنشطة الأعمال واستهداف المنتجات والخدمات ذات القيمة العالية .

المبادرة الثانية (إنشاء اقتصاد محلي تنافسي): من خلال دعم وتطوير المقاولاتية، تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال المنافسة وإزالة كافة أشكال تشوهات السوق

المبادرة الثالثة (تطوير جودة القوى العاملة وتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية): من خلال زيادة دعم وتطوير الكفاءات المحلية، إعادة تأهيل القوى العاملة الحالية، إزالة كافة تشوهات سوق العمل التي تعيق نمو الأجور والحد من الاعتماد على العمالة الأجنبية.

المبادرة الرابعة (تعزيز القطاع العام): من خلال تحسين إجراءات صنع القرار، تحسين جودة الخدمات، وكذا تعزيز إدارة المالية العامة.

المبادرة الخامسة (الشفافية): من خلال الحد من التفاوت في الدخل لتقليل الفوارق الإقليمية.

¹ - Economic Planning Unit, **Malaysia Achieving The Millennium Development Goals – Successes And Challenges**, United Nations Country Team Malaysia, Kula Lumpur, Malaysia, 2005, p 8. Disponible sur:

http://www.un.org.my/upload/MDG_full_report.pdf. consulté le: 12/10/2016.

² - National Economic Advisory Council (NEAC) : **New Economic Model For Malaysia**, P 04. Disponible sur:

http://www.jcci.or.jp/NEM%20for%20Malaysia%20-%20Part%20I_0.pdf. consulté le: 13/05/2017.

³ - **National Economic Advisory Council (NEAC) : New Economic Model For Malaysia**, op-cit, p 18-29.

المبادرة السادسة (بناء القاعدة المعرفية والبنية التحتية): من خلال إنشاء بيئة داعمة للمقاولاتية والإبداع وإنشاء مؤسسات تمكينية أقوى في المجتمع.

المبادرة السابعة (ترقية مصادر النمو): من خلال إنشاء أسواق جديدة، تطوير المزيد من التكامل بين المنتجين، دعم شبكات الإنتاج والعناقيد، دعم الأنشطة الإبداعية وزيادة دعم دمج الإنتاج الحقيقي مع الخدمات المالية.

المبادرة الثامنة (ضمان استدامة النمو): من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية، الاستفادة من المزايا النسبية للمنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، الوفاء بالالتزامات الدولية، ضمان ترشيد المالية العامة وتسهيل الإقراض المصرفي وتمويل الاستثمار الأخضر.

وقد تم تنفيذ هذه السياسة من خلال مخططين خماسيين هما:

- الخطة الماليزية العاشرة (2011-2015) (MP10)

- الخطة الماليزية الحادية عشر (2016 - 2020) (MP11)

والشكل الموالي يلخص مراحل السياسات التنموية في ماليزيا.

الشكل رقم (2): مراحل السياسات التنموية في ماليزيا

رؤية 2020
(Vision 2020)

المدى طويلة خطط	السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)		السياسة الوطنية للتنمية (NDP)		سياسة الرؤية الوطنية (NVP)		النموذج الاقتصادي الجديد (NEM)	
	1990-1971		2000-1991		2010-2001		2020-2011	
المدى متوسطة خطط	1975- 1971	MP 2	1995- 1991	MP6	2005- 2001	MP8	2015- 2011	MP10
	1980- 1976	MP 3						
	1985- 1981	MP 4	2000- 1996	MP7	2010- 2006	MP9	2020- 2016	MP11
	1990- 1985	MP 5						

ثانيا: الهيئات المشرفة على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا ضمن رؤية 2020:

تستند إستراتيجية تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا ضمن رؤية 2020 على منظومة شاملة من الهيئات من أهمها:

- المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (NSDC):

تمثل الهيئة الحكومية الرئيسية لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا، وذلك بالتنسيق مع منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماليزيا (Malaysia. Corp SME) ويشكل هذا المجلس فضاء للتشاور واتخاذ القرارات ورسم السياسات المتعلقة بتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا، ويتكون المجلس من ممثلي 15 وزارة وممثلي 60 هيئة معنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن تلخيص أهداف هذه الهيئة فيما يلي :

- وضع الاستراتيجيات الشاملة لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات في ماليزيا
- الإشراف على كل المبادرات المرتبطة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا
- المراقبة الدورية لأدوار ومسؤوليات الوزارات و الهيئات الأعضاء المجلس .
- تنسيق التعاون والتواصل وتوجيه جميع الأطراف المعنية بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان التنفيذ الفعال لسياسات تنمية هذه المؤسسات في ماليزيا

2- منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماليزيا (Malaysia. Corp SME): قرر المجلس

الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (NSDC) سنة 2009، توحيد الهيئات المشرفة على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا، ضمن منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماليزيا (Malaysia. Corp SME)، لتتولى هذه الأخيرة دور التنسيق المركزي وتنفيذ سياسات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإنشاء والإنماء والديمومة. ويمكن تلخيص أهداف هذه الهيئة فيما يلي:

- تنسيق سياسات وبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا؛
- تكوين فضاء للتشاور بين القطاع الخاص والهيئات الداعمة؛
- إدارة البيانات ونشر المعلومات المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا؛
- تنفيذ سياسات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تحسين النوعية والجودة وترقية الإبداع وتدعيم المهارات والقدرات التسييرية لهذه المؤسسات¹.

¹ - The Egyptian Banking Institute (EBI) : **SMEs Experience In Malaysia**, SMEs Unit Publications, Egypt, April

2011, P 15. Disponible sur: <http://ebi.acs-egypt.com/wp-content/uploads/2014/02/SME-Studies-SMEs-Experience-in-Malaysia-second-series-2011-1.pdf>. consulté le: 19/11/2016.

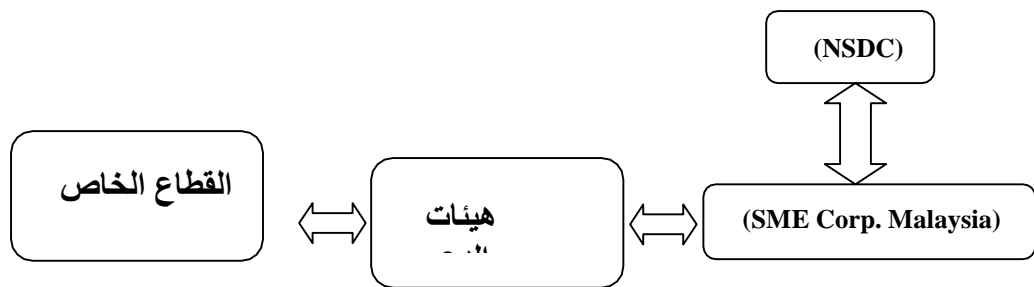
و يندرج ضمن هذه المنظمة العديد من الهيئات المتعلقة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أهمها¹ :

أ- وكالة التنسيق المركزية (CCA): مكلفة بتسهيل تنفيذ برامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا.

ب- مركز الإحالة الموحد (ORC): تمثل الهيئة الرئيسية لتقديم المعرفة وتعليم أفضل الممارسات التجارية لرواد الأعمال، من خلال تقديم الخدمات الاستشارية، كما تمثل بوابة للمعلومات المقدمة من الوزارات والوكالات والهيئات الداعمة .

ت- هيئة تقييم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SCORA): تهدف هذه الهيئة لتقييم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا في مختلف القطاعات، وذلك بهدف تحديد نقاط الضعف والقوى لهذه المؤسسات من أجل تحديد التدابير اللازمة لتطوير قدراتها التنافسية، وتعتمد هذه الهيئة في ذلك على نموذج تقييم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التحسين (SCORE) والذي يركز على سبعة أبعاد أساسية لتقييم القدرة التنافسية لهذه المؤسسات هي: أداء الأعمال، القدرة المالية، القدرة التسييرية، القدرة الإنتاجية، القدرة التكنولوجية، نظام الجودة و الابتكار و يختلف قياس هذه الأبعاد حسب اختلاف قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا (قطاع التصنيع والخدمات ذات الصلة، قطاع البناء، قطاع الخدمات، قطاع تجارة التجزئة والتوزيع، قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال) ويمكن تلخيص منظومة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (3) منظومة تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ماليزيا



Source : National SME Development Council (NSDC) : SME MASTERPLAN (2012-2020) : Catalysing Growth And Income, P 113. Disponible sur:

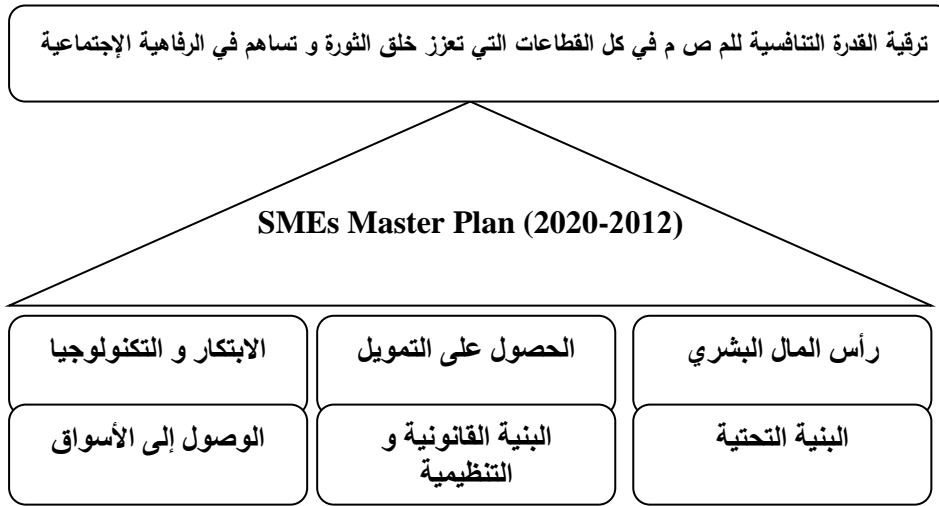
http://seed.org.my/downloads/sme_masterplan/2012_2020/chapter_8.pdf. consulté le: 18/02/2017.

¹ - SME Corporation Malaysia : SME Corp. Malaysia : Roles & Functions. Disponible sur: <https://www.smecorp.gov.my/index.php/en/>. consulté le: 15/02/2017.

المطلب الثاني : سياسة ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا ضمن رؤية
: 2020

وافق الاجتماع الثالث عشر للمجلس الوطني لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إطلاق المخطط الرئيسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2012-2020) Plan Master SMEs و الذي يحدد إتجاه سياسة و برنامج ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ماليزيا في ظل إستراتيجية رؤية 2020 (vision 2020)¹ و الشكل الموالي يوضح أهداف و ركائز المخطط الرئيسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الشكل رقم 4 برنامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ماليزيا



Source : SME Corporation Malaysia : About SME MASTERPLAN (2012 – 2020). Disponible sur:

<http://www.smecorp.gov.my/index.php/en/policies/2015-12-21-09-16-12/about-sme-masterplan>.

consulté le:

22/02/2017

من الشكل السابق، يتضح أن سياسة ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا تتمحور حول ستة أبعاد أساسية هي: ترقية الابتكار والتكنولوجيا، دعم الوصول إلى الأسواق، تسهيل الحصول على التمويل، تطوير البنية القانونية والتنظيمية، تنمية رأس المال البشري والبنية التحتية

¹ - National SME Development Council (NSDC) : **SME MASTERPLAN (2012-2020) : Catalysing Growth And Income, P 86.** Disponible sur: Disponible sur:

http://seed.org.my/downloads/sme_masterplan/2012_2020/chapter_7.pdf. consulté le:

14/02/2017.

وقد حدد المخطط الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2012-2020) 32 مبادرة مرتبطة بجميع الأبعاد الستة سالفة الذكر، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الجدول رقم 5 : برنامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ماليزيا :

المحور الأول : الابداع والتكنولوجيا
1- إنشاء منصة تداول التكنولوجيا (TCP) لدمج الم ص م في النظام الوطني للإبداع
2- إنشاء برنامج (CP) لدعم الم ص م الرائدة
3- تشجيع الإبداع الشامل للم ص م (استهداف 40% من قاعدة هرم الم ص م في ماليزيا)
4- إنشاء فريق خبراء مستقل لتقييم المشاريع التكنولوجية الجديدة
5- تحقيق التكامل والتنسيق لخدمات دعم الابتكار والتكنولوجيا للم ص م مع السياسات الحكومية الأخرى
6- ضمان الموائمة التجارية للبحوث التقنية واحتياجات الصناعة
المحور الثاني: الحصول على التمويل
7- تنسيق خدمات الدعم المالي للم ص م
8- تعزيز نظم المعلومات الائتماني لمعالجة عدم تماثل المعلومات
9- تسريع نمو شركات رأس مال المخاطر
10- دعم التمويل غير المصرفي للم ص م
11- تقديم الدعم المالي لتمكين الم ص م من الحصول على معايير التقييس العالمية
المحور الثالث: رأس المال البشري
12- تعزيز دعم تنمية الموارد البشرية والتطوير التنظيمي في الم ص م
13- تأهيل العاملين الجدد في الم ص م للاندماج في الصناعة
14- دعم المقاولاتية التكنولوجية
15- تكثيف برامج التدريب المتعلقة بالمهارات المتخصصة
16- دعم انضمام الكفاءات إلى الم ص م
المحور الرابع: البنية التحتية
17- إنشاء مركز توطيد اللوجيستيات (LCC) للمساعدة في تجميع الطلب والموارد للم ص م
18- ترقية برنامج الترابط الصناعي
19- تحسين الاتصال والتشبيك ضمن شرق ماليزيا
المحور الخامس: البيئة القانونية والتنظيمية
20- تسهيل التسجيل وتقديم التراخيص للم ص م
21- تعزيز اعتماد الملكية الفكرية للم ص م
22- تحسين جودة الخدمات الحكومية
23- مراجعة القوانين المرتبطة بأسواق شرق ماليزيا
24- مراجعة النظام الضريبي للم ص م
25- مراجعة قوانين الإفلاس لمنح المقاولين فرصة ثانية
المحور السادس: الوصول إلى الأسواق
26- إنشاء برنامج (GoEX) لدعم تدويل الم ص م

27-	تشجيع إنشاء الاتحادات ومقدمى خدمات التجميع لتعزيز الطلب على منتجات الم ص م
28-	وضع سياسة محددة للمشتريات الحكومية لمنتجات الم ص م
29-	تشجيع مشتريات الشركات متعددة الجنسيات لمنتجات الم ص م
30-	تسهيل وصول الم ص م إلى الأسواق من خلال إلغاء المعوقات التنظيمية وتوفير البنية التحتية التجميعية وإدماج القطاع غير الرسمي
31-	توجيه الجهود نحو إنشاء منظومة فعالة لتسهيل التجارة الدولية
32-	تنشيط دور المكاتب التجارية في الخارج لصالح الم ص م

Source : National SME Development Council (NSDC) : SME MASTERPLAN (2012-2020) : Catalysing Growth And Income, P 124-126. Disponible sur: http://seed.org.my/downloads/sme_masterplan/2012_2020/annex.pdf. consulté le: 20/02/2017.

خلاصة الفصل الثاني

مما لا شك فيه أن القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا يمكن ترقيتها بمعزل عن الدور الحكومي المساند لها، وتتجسد أبعاد السياسات الحكومية المجسدة لهذا الدور وفق أربعة مستويات. حيث تم في المستوى الجزئي بتشجيع المنافسة بين هذه المؤسسات ودعم تحسين منتجاتها وتعزيز روابطها مع مورديها وعملائها وكذا ترقية ترابطها مع المؤسسات الكبيرة. في حين تركز في المستوى الواسطي على تنمية البنية التحتية وكذا توفير الدعم المؤسسي اللازم لهذه المؤسسات؛ بينما تسعى على المستوى الكلي لتوفير إطار سياسي واقتصادي وقانوني مستقر. أما على المستوى الشمولي فتركز على توسع الدعم المجتمعي للأعمال الصغيرة والمتوسطة بطريقة مرتبطة بمنظومة القيم المجتمعية والثقافة الوطنية ورأس المال الاجتماعي.

كما تتعدد نماذج السياسات الحكومية الداعمة للقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفقا لتباين اقتصاديات الدول وتفاوت هياكلها واختلاف الظروف، فبعض هذه السياسات يركز على تحسين مناخ الأعمال لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين تستهدف سياسات أخرى مباشرة تحسين التوجه السوقي لهذه المؤسسات، إضافة إلى تعزيز الترابط. كما يسعى بعضها الآخر لتعزيز العلاقات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات الداعمة.

من خلال دراستنا لبعض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، نلمس الدور الهام الذي لعبته السياسات الحكومية في ترقية القدرة التنافسية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والآليات التي طبقت لتفعيل هذا الدور وتمكين الدول المعنية من الوصول إلى إحداث طفرة تنموية لهذا القطاع. على هذا الأساس، يمكن القول أن هذه التجارب الرائدة مثلت حقل اختبار لحزمة من الإستراتيجيات والسياسات والبرامج والإجراءات الداعمة، وإن ما تر تب عن ذلك من نتائج، يمكن له أن يساهم في دعم الفكر التنموي المتعلق بمتطلبات الإقلاع الاقتصادي وترشيد خيارات وسياسات ترقية القدرة التنافسية لهذه المؤسسات في الجزائر. غير أنه لا يعني بأي حال إمكانية استنساخ هذه التجارب أو إعادة إنتاجها من قبل الجزائر، بحكم التفاوت بين حجم كل من اقتصاد هذه الدول والاقتصاد الجزائري، واختلاف هيكليهما، وتفاوت ثقل القطاعات الاقتصادية في كل منهما، واختلاف الظروف والمعطيات التي جرت في إطارها التجارب المذكورة عن ظروف أي بلد آخر، إنما ما هو ممكن هو التعلم والاسترشاد بالركائز التي استندت عليها هذه الدول في مسارها التنموي لهذه المؤسسات.

الفصل الثالث

استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وامكانية الاستفادة من التجارب الدولية

تمهيد

قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أقطاب التنمية الإقتصادية ومصدر حيوي و أساسي لترقية الصادرات فهو أداة من الأدوات الإقتصادية التي ستساهم في إنعاش الإقتصاد الوطني بتوسيع و زيادة الإنتاجية لتحقيق التنوع الاقتصادي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتبر من الناحية الإستراتيجية أحد العناصر الأساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وفي هذا المجال اعتمد إطار تشريعي يضمن الإستراتيجية العامة لدعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. وسنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

- المبحث الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- المبحث الثاني: إستراتيجية ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- المبحث الثالث: إمكانية الاستفادة من التجارب الدولية في الجزائر.

المبحث الأول: دور و مكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ازداد الاهتمام للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الوقت الحالي نظرا لما يتميز به من خصائص و قدرتها على التأقلم مع مختلف الظروف وتمثل أهم ملامح العديد من اقتصادات الدول وقد عملت الدولة الجزائرية إلى تطوير هذا القطاع وذلك من خلال إصدار العديد من الأنظمة، من خلال هذا المبحث سيتم التعرف على الواقع التاريخي لتطور الأنظمة التشريعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى التطرق إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني.

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أعطت الحكومة أهمية كبيرة ومجالا واسعا لدعم ونمو ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال وضع عدة نصوص في الجانب التنظيم والتشريع خاصة على الأمر 18/01 الخاص بتربيته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن أن نبين هذا التطور من خلال المراحل التالية:

1- المرحلة الأولى 1962-1990:

تميزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد الاستقلال بنمو بطيء في عددها وذلك لانتهاج الدولة المنهج الإشتراكي في تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق الإعتماد على المؤسسات كبيرة الحجم بإعتبارها رمز التطور التكنولوجي بالإضافة إلى الهيكل الإقتصادي المختل الذي ورثته الجزائر بعد الاستقلال فقد كانت معظم المؤسسات ملك المستوطنين الفرنسيين وبعد هجرة الفرنسيين أصبحت أغلبية المؤسسات متوقفة على العمل ، فقامت الحكومة بإصدار قانون التسيير الذاتي، رقم التسيير الإشتراكي للمؤسسات بموجب الأمر رقم 62 - 20 المؤرخ في 01 أوت 1962 و المؤرخ في 26 جويلية 1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة¹.

- وفي سنة 1962 صدر قانون الاستثمار 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 والمتضمن في المادة الثالثة حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب.

- وفي سنة 1966 صدر الأمر 66 - 284 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966 و الموجه بالدرجة الأولى إلى الاستثمار الخاص دون استبعاد الاستثمارات الأجنبية ويتضمن هذا القانون مختلف التدابير المتعلقة بجذب المستثمرين².

و ركزت سياسة التخطيط المنتهجة منذ عام 1967 على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج في حين كان ينظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة

¹ - عاشور كنوشي ،محمد طرشي : تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات في الدول العربية ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،17-18 أبريل 2006 . ص 1039 .

² - عبدالله خبابة : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة : دار الجامعة الجديدة للنشر،الاسكندرية 2013 ،ص 19 .

وتكثيف النسيج الصناعي أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار¹ 1966 .

- جاء القانون 82 - 11 المؤرخ في 21 اوت 1982 المتعلق بالإستثمار الخاص الوطني معززا ومشجعا للقطاع الخاص الوطني الذي كان مسيطرا على نشاط الإقتصاد الوطني، وكذلك من أجل التخفيف من الإجراءات البيروقراطية في إنشاء المؤسسات الإقتصادية و أشارت المادة 11 من هذا القانون عن ميادين أنشطة القطاع الخاص الوطني التي يمكن ان تنمو فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كانت منحصرة في الصناعات والصيانة والمقاولة من الباطن والصيد البحري والنقل البري للمسافرين والبضائع البناء و الأشغال العمومية².

2- المرحلة الثانية 1991 - 2000:

مع مطلع التسعينات ظهرت مجموعة من القوانين أدت إلى خصصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية وتحفيز القطاع الخاص وقد شهدت هذه الفترة تطور في منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة منها في العديد من الأنشطة المرتبطة بإقتصادات الإنفتاح، و أهم القوانين والمراسيم التي تم إصدارها خلال هذه المرحلة والتي لها علاقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وصدور المرسوم التنفيذي 93 - 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 الموافق لـ 5 اكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار بموجب المادة 7 من هذا المرسوم وتم إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمار ومتابعتها للاستثمار التي تنشأ في المناطق التي تطمح الدولة في تنميتها لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية ومساعدة المستثمرين على إستيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراتهم وذلك عبر شبك موحد الذي ينظم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار ، والتي تحولت بعد سنة 2011 إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في شكل شبك وحيد ينظم الهيئات التي يحتاج إليها المستثمرون.

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 94- 188 المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق لـ 6 جويلية 1994 والمتضمن القانون الأساسي لإنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

3- المرحلة الثالثة 2000 - 2014:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: وخصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي بقيمة 525 مليار دينار حوالي 7 مليارات دولار ، وتمثل هذه الإعتمادات مبلغ قياسي نظرا لوضعية الجزائر ويهدف هذا البرنامج

¹ - حنان بقاط، سلمية هانم : هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، العدد 05 ، ديسمبر 2018 ، ص 40 .

² - توفيق برياش ، أنيس كشاط، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والمأمول ، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر، 11-12 مارس 2013 ، ص 05 .

إلى ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز الدور الإلتفاق العام كآلية لدعم النمو وخلق مناصب الشغل، كما يركز على دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة، وتم تخصيص مبلغ 4 ملايين دينار من قبل البرنامج للمؤسسات الإقتصادية، مبلغ 2 مليار دينار موجه لإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومبلغ 2 مليار دينار موجه لصندوق الترقية التنافسية الصناعية المسؤول عن تمويل برامج التأهيل بهدف تأهيل المؤسسات الإقتصادية.

- **برنامج دعم النمو 2004 - 2009**: والذي يعتبر انعكاس سياسة اقتصادية مكملة لمواصلة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في برنامج الإنعاش الاقتصادي ويهدف إلى مواصلة مجهود إنعاش النمو و تكيفه في جميع المجالات قطاعات النشاط ووضع حجم أكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة من خلال إحداث مناصب شغل في مختلف القطاعات الإنتاجية.

- **برنامج توظيف النمو 2010 - 2014**: تم الإعتماد على هذا البرنامج في إطار المجهولات الرامية لتعزيز التنمية الشاملة، هذا ما يعكس الإرادة السياسية في مواصلة ديناميكية إعادته الإعمار الوطني 2001، ومن خلال إستكمال المشاريع الجاري إنجازها، ضمن إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الطرقات والسكنات، وقدر المبلغ بنحو 21 فاصل 21.214 مليار دينار حوالي 286 مليار دولار أمريكي، وقد تم تخصيص 150 مليار دينار من خلال هذا البرنامج لترقيه مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بإنشاء مناطق صناعية ، والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية.

أما في ما يخص الإجراءات القانونية التي ظهرت في هذه الفترة والتي لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تتمثل في:

- ظهور قانون تطوير الاستثمار من خلال إصدار الأمر الرئاسي رقم 03 المؤرخ في 01 جمادى الثاني 1422 الموافق ل 20 أوت 2001 والذي تستبدل فكرة ترقية الاستثمار التي يركز عليها المرسوم التنفيذي 93-12 بفكرة تطوير الاستثمار¹.

وبموجب هذا القانون تم إنشاء الهيئات التي تقوم بتسيير ملف الاستثمار والمتمثلة في:

- **المجلس الوطني للاستثمار**: و تهدف إلى كيفية توحيد مركز القرار المتعلق بالاستثمار وتتمثل في مهامه الرئيسية في صياغة الإستراتيجيات والآليات المناسبة فيما يتعلق بترقية الاستثمار وتوفير الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك ضمن الشروط المحددة في القانون.

- **الوكالة الوطنية للتطوير والاستثمار**: وهي بديل عن الوكالة الوطنية للترقية ودعم الاستثمار التي أنشأت سنة 1993 وهي مؤسسة عمومية ذات الطابع المعنوي والاستقلال المالي ومن مهامها العمل على ضمان

¹ - حنان بقاط ، سليمة هالم ، مرجع سابق ، ص 41-42 .

ومتابعة ترقية الاستثمار و مرافقة المستثمرين في مشاريعهم و تسهيل الإجراءات الإدارية ، وتعتبر هذه الوكالة من أهم الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **الشباك الموحد:** تم إنشاء هذا الشباك ضمن الهيكل اللامركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وذلك للحد من المظاهر البيروقراطية و تسهيل الإجراءات الإدارية ويتم إنشاؤه على مستوى الولاية و يعد هذا الشباك آلية جديدة لتعزيز الاستثمار بحيث يعالج مختلف العقبات الإدارية التي تقف أمام تجسيد المشاريع الاستثمارية.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية:

أصبح مفهوم التنمية الاقتصادية العنوان البارز لكثير من السياسات والخطط على مختلف الأصعدة وهذا على اعتبارها احد مقومات الاستقرار المجتمعي ومما لا شك فيه أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور محوري في الدفع لعجلة التنمية الاقتصادية ومن هذا المنطلق سنركز في هذا المطلب على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية،

ويبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل: تعتبر البطالة من المشاكل الاجتماعية في اقتصادات الدول وفي هذا الإطار ومن أجل التخفيف من حدتها سعت السلطات العمومية الجزائرية إلى إيجاد حلول مناسبة لها بجميع الطرق الممكنة، و منذ تبني الجزائر نظام اقتصاد السوق تم اعتبار تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحلول البالغة أهمية في الحد من البطالة وفي المقابل جاء هذا النظام في برنامج آخر كبرنامج الخوصصة سنة 1997 والذين نتج عنه تصفية 250 مؤسسة تساهم بنسبة 30% من إجمالي عمالة المؤسسات العمومية وبالتالي تحول الاقتصاد من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا يساهم في التأثير بشكل او بآخر على التنمية الاقتصادية في الجزائر، ويمكن توضيح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل¹ من خلال الجدول التالي:

¹ - مصطفى عوادي : الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،جامعة الشهيد

الجدول 06: مساهمة م ص م في توفير مناصب الشغل

السنوات المؤسسا ت	2001	2005	2010	2012	2013	2014	2015
المؤسسا ت الخاصة	50354 1	88882 9	157703 0	172804	195363 6	211066 5	232729 3
المؤسسا ت العامة	74763	76283	48656	48415	48256	46567	43727
الصناعة الحرفية و التقليدية	15875 8	19274 4	-	-	-	-	-
المجموع	73702 6	33850 4	162568 6	177646 1	200189 2	215723 2	237102 0

المصدر : mipmepi.gov.dz statistiques PME

يشير الجدول إلى تزايد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من السنوات الأخرى، حيث ارتفع عدد العمال لهذه المؤسسات في 737062 سنة 2001 إلى 2371020 سنة 2015 وتعود هذه الزيادة إلى جهود الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع كما يشير الجدول إلى القطاع الخاص وضع على مناصب الشغل المحدثة بغيت التحفيز التي منحت للقطاع الخاص بين قوانين الاستثمار والقوانين الضريبية وغيرها .

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة :

2-1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:

ساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات وصلت إلى واحد و 91.08% نهاية سنة 2014، وبالرغم من تسجيل انخفاضه سنة 2016 بنسبة 5.45% إلا أن الأمر يكشف لنا مدى الأهمية التي يمكن أن تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالنمو الاقتصادي الجزائري وعليه فإن توفر الدعم والتحفيز المستمر لهذا القطاع يعد أمرا ضروريا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول 07 : تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات

2016	2015	2014	2013	2012	2011	طبيعة القطاع
831.32	716.10	640.39	844.02	923.34	827.53	مساهمة القطاع العام في م ص م (مليار دينار)
14.37	12.67	8.92	11.06	15.23	15.02	النسبة من مجموع الناتج الخام لكل سنة
4950.7 2	4932.8 0	6393.9 5	6784.0 2	5137.4 6	4681.6 8	مساهمة القطاع الخاص
85.3	87.33	91.08	88.94	84.77	84.98	النسبة من مجموع الناتج الداخلي العام لكل سنة
5782.0 4	5648.9 0	7174.7 3	7628.0 4	6060.8 0	5509.2 1	المجموع

SOURCE : ministre de l'industrie et de la PME : le bulletin des information statistique 2010 – 2016 <http://www.mipmepi.gov.dz>

يساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الداخلي خارج المحروقات مقارنة بمؤسسات القطاع العام، هذه النسبة 91.08% من مجموع الناتج الداخلي الخام نهاية سنة 2014 مقابل 8.92% من مؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، كما أن التراجع المسجل في سنتين 2015 و 2016 يعود إلى انخفاض كل من سعر برميل النفط وقيمه الدينار الجزائري مقارنة باليورو والدولار سجل أدنى مستوياته مقابل ارتفاع نسبة التضخم وهو ما اثر سلبا على القطاع الخاص وبالرغم من ذلك تبقى مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام مؤشر لهما الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيقه لنمو الإقتصاد وبالتالي فإن توسيع عدد الاستثمارات الخاصة يعتبر أمرا أكثر من الضروري في إطار عمليات تحقيق التنمية الإقتصادية وذلك من خلال توفير الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . - أشار تقرير الذي نشره البنك الإفريقي للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن الأداء الإقتصادي الجزائري يتواصل في التأثير بانخفاض أسعار البترول الذي انتقل من 99 دولارا للبرميل سنة 2014 إلى 53 دولارا للبرميل في سنة 2015 ليستقر عند 45 دولار في سنة 2016، وأشار التقرير إلى أن نشاط الصناعة خارج المحروقات لم يتعدى 5% الداخلية الخام في سنة 2016 مقابل 35% وأخر الثمانينات، مبررا أن السلطات تعتمز إعادة تضييع الجزائر (إعادة توجيه الجزائر نحو الصناعة).

2-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة :

يسيطر القطاع الخاص بشكل كامل على بعض القطاعات¹ مثل الفلاحة والصيد البحري و صناعة الجلود، فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص في المجال الفلاحي 1918.67 مليار دج، وفي قطاع البناء و الأشغال العمومية 1513.60 مليار دج، النقل والمواصلات بلغت مساهمته 1401.42 مليار دج بينما لا يزال القطاع الصناعي في نمو بطيء نوعان ما مقارنة بعض القطاعات فلم تتعدى مساهمة القطاع الخاص 309.86 مليار دج، في حين سجلنا أكبر مساهمة في قطاع التجارة حيث تمثل مساهمة القطاع الخاص ما قيمته 2780.96 دج (المجموع 7924.51 مليار دج) وهي نتيجة حتمية نظرا لتخلي الدولة الشبه الكلي عن قطاع التجارة منذ بداية التسعينات و توجه الكثير من المستثمرين نحو هذا القطاع لكسر العجز الذي تركته الدواوين في مجال التجارة . و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول 08: تطور مساهمة المؤسسات ص م الخاصة بالقيمة المضافة (مليار دج)

2015		2014		2013		2012		2011		2010		طبيعة القطاع مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
14.22	1313.36	13.90	1187.93	11.07	829.24	12.01	793.38	15.23	923.34	15.02	827.53	
85.78	7924.51	86.10	7338.65	88.03	6741.19	87.99	6813.02	84.77	5137.46	84.98	4681.68	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة
100	9237.87	100	8525.8	100	7580.43	100	6606.40	100	6060.80	100	5509.21	المجموع

SOURCE : ministre de l'industrie et de la PME : le bulletin des information statistique

Mai 2017 : <http://www.mipmepi.gov.dz>

تشير بنيات الجدول أن القطاع الخاص إلى بداية تكون من القاعدة الإقتصادية في الجزائر والتي تتطلب دعمها بشكل ملموس خاصة في ما يتعلق بتطوير الأسواق والمجالات التسويق و غلق الأبواب تدريجيا على الاقتصاد الموازي الذي يمثل القوة التي تدمر القطاعات الإقتصادية.

¹ - نشرية معلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وترقية الاستثمار، 2016،

- **المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :**
رغم وجود المنظومة المؤسساتية التي سخرتها الجزائر من أجل دعم و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هذا القطاع لا يزال يعاني من عدة صعوبات و عراقيل على عدة مستويات. والتي تحد من فعاليته في تحقيق التنمية الإقتصادية و الاجتماعية وسوف نذكر أهمها في النقاط التالية :

الصعوبات الإدارية: يعتمد نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات و الإدارة الجزائرية لا تزال تمثل السبب الرئيسي لحل العوائق التي تقف في وجه العملية التنموية من خلال إتسامه بالروتين الممل والبيروقراطية فالكثير من المشاريع معطلة كون أن أنشطتها يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة لتنظيمها وتنفيذها، ومن الأسباب الكامنة وراء ذلك¹:

- مشكلة الذهنيات إذ أنها لم تنتهياً بعد لهضم و إستيعاب وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات و من ثم التعامل معه وفق المتطلبات .

- سرعة حركة التقنيين و إنتاج النصوص لم تسايرها حتى الآن حركة مماثلة عالم مستوى الأجهزة التنفيذية، فالآجال المتوسطة لإنطلاق مشروع الجزائري تقدر 5 سنوات حسب الغرفة الجزائرية بالتجارة والصناعة وحسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدة إنشاء مؤسسة يتراوح 06 أشهر و 3 سنوات وذلك حسب طبيعة النشاط، في حين يستغرق انطلاق مشروع في ألمانيا من يوم واحد إلى 24 أسبوع وفي البرازيل من 04 و 07 أسابيع وبين أسبوع و 26 أسبوعاً في إسبانيا أما في السويد فيستغرق بين 02 و 04 أسابيع .

2- الصعوبات المتعلقة بال عقار الصناعي :

إن مسألة مهمة الحصول على العقار الصناعي سواء من حيث توفره أو الإجراءات الإدارية للحصول عليه، السعر وطرق الدفع والتسوية القضائية ومن أهم المشاكل التي تواجه نمو وتطوير القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أمراً أساسياً في الحصول على التراخيص الممكنة الأخرى، فحسب دراسة قام بها البنك العالمي أثبتت مدى تأثير هذا العائق على الاستثمار الخاص بالجزائر خاصة على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تطول فترة انتظار المستثمر للحصول على العقار الصناعي، إذ تراوح هذه المدة بين 3 و 5 سنوات²، فسوق

¹ - محمد عبدالحليم عمر : التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، أيام 25 -28 ماي 2003 ، ص 02 .

² - عثمان لخلف :واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية بولاية جيجل ، رسالة ماجستير، تخصص تسيير الموارد البشرية جامعة جيجل 2014، ص 64-65.

العقارات في الجزائر لازالت رهينة للعديد من الهيئات مثل الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار والوكالات العقارية حيث أنها عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرجح ذلك لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية إضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وغيره.

3- الصعوبات المتعلقة بالتمويل :

من أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ف نجد مشكلة التمويل مثلا على مستوى دول الإتحاد الأوروبي 21% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من محدودية فرص الحصول على التمويل، الحصول على التمويل اللازم يعتبر إشكالا حقيقيا يحد من تطور هذا القطاع، وذلك يرجع إلى جملة من الأسباب أهمها :

- ضعف الضمانات التي تقدم للبنوك من اجل الحصول على التمويل اللازم .
- تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض مما تجعل المستثمرين يجمعون عن الإقدام على تجسيم المشاريع على أرض الواقع¹ .
- نقص الخبرة التنظيمية و الإدارية في التعاملات البنكية لأصحاب المؤسسات هذا من جهة ، و من جهة أخرى نجدهم يتجنبون التعامل مع البنوك نظرا لعدة اعتبارات أهمها ارتفاع أسعار الفائدة المطبق .

4- الصعوبات المتعلقة بالتسويق :

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل تسويقية تختلف باختلاف نوع المؤسسة والنشاط الذي تمارسه من بين هذه الصعوبات نذكر منها :

- انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات يؤدي إلى ضعف الكفاءات التسويقية لها، نتيجة لعدم قدرتها على توفير المعلومات الضرورية على السوق و أذواق المستهلكين.
- عدم توفر الدعم والحماية للمنتجات المحلية مما يجعلها عرضة للمنافسة الحادة من طرف المنتجات المستوردة ، في ظل قيام المؤسسات الأجنبية بانتهاج سياسة الإغراق².
- عدم القدرة على القيام بعملية الدعاية والإعلان لمنتجات هذه المؤسسات نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات .

5- الصعوبات المتعلقة بالرسوم الجمركية:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات جمركية تحد من سيرورة نشاطها حيث يتصف تعامل الجمارك الجزائرية مع المستثمرين بالبطء والتعقيد مما يجعل العديد من السلع حبيسة الموانئ لعدة

¹ - ياسر عبدالرحمان ، عماد الدين براشن ، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، الواقع والتحديات ،مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ،العدد 11 ، 03 جوان 2018 . ص 229 .

² - سعاد نايف برونوطي : إدارة الأعمال الصغيرة ،أبعاد للريادة ، دار وسائل للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2005 ، ص 79 .

شهور مما ينعكس سلبا على مردود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة التي تعتمد في عملياتها الإنتاجية على مواد أولية مستوردة لا توجد في السوق المحلي¹.

- ومن هنا يمكن القول بان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة في أي اقتصاد سواء كان متطورا أو ناميا، فهي تقوم بدور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال دوري الفعال في جذب المدخرات، وتحقيق التوازن الجهوي ودورها في تشجيع الصادرات، ويعين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حديثة النشأة مقارنة مع باقي الدول، وهذا نظرا للإصلاحات التي تشهدها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية . خاصة مع مطلع التسعينات من القرن الماضي التي شهدت تحول الجزائر من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، فبدأ الاهتمام بتزايد هذا القطاع من خلال إنشاء وزارة خاصة به سنة 1994 كما كان في للقانونين التوجيهين لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادر بين 2001 و 2017 أثر كبير على نمو وتطور هذه المؤسسات في الجزائر .

وبالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في سبيل ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء منظومة مؤسسية لهذا الغرض . إلا أن هناك مجموعة من المشاكل لا تزال تعيق نمو وتطور هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالتمويل والعقار الصناعي والعراقيل الإدارية و التسويقية، ومن أجل التغلب على هذه العراقيل يجب على القائمين على هذا القطاع السعي للاستفادة من بعض التجارب العالمية في هذا المجال، وذلك من أجل توفير المناخ الملائم لنمو وتطور هذه المؤسسات وتفعيل دورها أكثر في الإقتصاد الوطني .

المبحث الثاني: إستراتيجية ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

¹ - ياسر عبدالرحمان ، عماد الدين براشن ، مرجع سابق ص 228.

يشكل القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإطار المرجعي لوضع إستراتيجية مستقلة للنهوض بهذا القطاع وفي هذا الشأن عمدت الوزارة على البدء في تطبيق أحكام القانون من خلال وضع شروع إستراتيجية جديدة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي هذا المبحث سنحاول دراسة البيئة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ترقية محيطها الذي تنشط فيه مع التطرق إلى التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: الإطار القانوني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أنشأت الحكومة وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسعت إلى تشيبت أقدام هذا القطاع ضمن الخريطة الاقتصادية وتمكنه من الارتقاء إلى المكانة التي تليق به ودفعت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها الجزائر بصناعة القرار إلى إعادة النظر في الاختيارات الأولى واللجوء إلى الإصلاحات الهيكلية في إطار الاقتصاد السوق¹ وإعادة الاعتبار للقطاع الخاص والذي اهتم منذ الوهلة الأولى بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه جديد وفعال في عملية التنمية لا سيما بعد الانفتاح على الاقتصاد العالمي وهو يتجسد من خلال إصدار القوانين التالية:

أ- **قانون الاستثمار 88-25 المؤرخ في 12/07/1988** و المتعلق بتوجيه الاستثمار الخاص والذي ألغى كل الإجراءات المتعلقة بالحصول على رخصة الاستثمار وتجاوز بعض الشكليات المتعلقة بتحديد حجم الاستثمار كما سمح للمستثمرين الخواص بالاستثمار في قطاعات متعددة ورغم ما قدمه هذا القانون من تحفيزات فانه لم يتحدد الإجراءات الجبائية والتنظيمية الكفيلة بتجسيدها وتطبيقها ذلك لقانون المالية.

ب- **قانون ترقية الاستثمار 05/10/1993**: والتي تضمن حملة في التوجيهات التي تقضي حصر تدخل الدولة وفي تعزيز الضمانات وتقديم التشجيعات الضريبية و الجمركية مع ضمان المساواة بين المستثمرين الخواص والأجانب تماشيا مع قانون النقد والقرض الصادر في 14 افريل 1990 والمتكسر لمبدأ حرية الاستثمارات الأجنبية والمشجع لكل أشكال الشراكة وإلغاء الاحتكار وتحرير التجارة الخارجية أمام القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى إنشاء وكالة دعم وترقية الاستثمار تساهل الإجراءات الاستثمار عبر الشباك الوحيد و إلغاء العراقيل والإجراءات المعقدة لانجاز الاستثمار كما أبدت الدولة رغبة واضحة في تشجيع القطاع الخاص بإلغاء مبدأ التمييز بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة . وفي الواقع اصطدم تطبيق نصوص قانون سنة 1993 بجمود المحيط العام الذي يفترض انه في خدمة الاستثمار إذ أن التسيير البيروقراطي والمشاكل المرتبطة بتسيير القطاع الصناعي فتح الاستثمار بقيود ساهم في التوجه إلى الأنشطة الأكثر ربحية على المدى القصير فقط أي التوجه إلى الأنشطة التجارية الخاصة الاستيراد دون التركيز على الأنشطة الأساسية كما أن تقليص دور الدولة كان بطريقة خاطئة لان هذه المؤسسات تحتاج إلى الرعاية الخاصة لأنها تتميز بالهشاشة والضعف وقابليتها للتأثر

¹ - عبدالله خبايا : مرجع سابق ص 20 .

والانهيار أمام أي متغير خارجي لذا فإن سياسة الجزائر نحو الانفتاح على الأسواق الخارجية بتلك الطريقة أدت إلى تقليص فرصة الاستمرار بالنسبة للمؤسسات الوطنية الأمر الذي أدى إلى فشل العديد منها¹.

ج- القانون التوجيهي لترقيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قصد تقديم التصحيحات الضرورية ودفع جديد لترقية الاستثمارات. أصدرت السلطة العمومية القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة². و الذي يعد منعرجا هاما لتطور هذا القطاع في الجزائر و مرجعا لكل برنامج و تدابير لمساعدة و الدعم لصالح هذه المؤسسات و إعداد و معالجة الإحصائيات المتعلقة بهذا القطاع ، و حمل في طياته تعريفا رسميا لهذه المؤسسات و إعداد و معالجة الإحصائيات المتعلقة بهذا القطاع و حمل في طياته تعريفا رسميا لهذه المؤسسات ضمن المادة الرابعة منه والتي تنص على تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارين دينار أو لا تتجاوز مجموع حصيلته السنوية 500 مليون كما تســتوفي معـايير الاسـتقلالية³.

5- القانون 02-17 المتضمن القانون التوجيهي:

تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 10 جانفي 2017 المعدل والمتمم لقانون 01 - 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يضم 40 مادة قانونية بالمقارنة مع القانون 18 - 02 الذي تضمن 28 مادة حيث تم تعديل 22 مادة منه وإضافة 14 أخرى جديدة ويعد خطوة هامة في مسار الإصلاحات التي باشرتها الحكومة منذ سنة 2014 من اجل بلوغ هدف إرساء نصوص تشريعية متناسقة وشفافة لبناء اقتصاد وطني قوي خارج المحروقات يمكن الجزائر من الصمود أمام التحديات الاقتصادية الجديدة وهو ما سيعطي دفعا جديدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد تم إنشاء عدة وكالات وصناديق تعمل على تأهيل هذا القطاع واتبعت الدولة عدة إجراءات تنظيمية وأخرى مالية لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي والدولي ومن أهم هذه الهيئات :

1- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية :

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94 211 المؤرخ في 18 جويلية 1994 إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل التكفل الحسن بالانشغالات ومعالجة مشاكل هذا

¹ - شيرين بدري : أثر الذكاء الاقتصادي في تحقيق متطلبات تنمية المشاريع الصغيرة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، 2014 ، ص 69.

² - الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 77 ، الصادر بتاريخ 15 /12/ 2001 ، ص 04 .

³ - المادة رقم 04 من المرسوم التشريعي رقم 08/01 المؤرخ في 12 /12/ 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 77 الصادر في 15/12/2001 ، ص 05 .

القطاع المرسوم 190/2000 المؤرخ في 11 جويلية 2000 ارتأت الدولة إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية تتكفل بتنظيم ومتابعة الأداء السليم لتطبيق البرنامج التنموي والترقوي المسطر لهذا القطاع ليتم بعد ذلك دمجها ضمن قطاع الصناعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-16 المؤرخ في 25 جانفي 2011 والمحدد لإصلاحات وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

2- مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعد الحاضنات إطارا متكاملا من الخدمات والتسهيلات والآليات المدعمة لرواد الأعمال في إدارة وتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورعايتها لمدة محددة بما يكفل لها فرصة أكبر للنجاح حتى تتمكن من البقاء والاستمرارية والنمو ويقال من حجم المخاطر و احتمالات الفشل وبعد النجاح الذي حققته حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الدول التي أخذت بها، ساعات الجزائر إلى وضع الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة لإنشاء حاضنة الأعمال وقد ضم المشرع الجزائري مفهوم الخاص في المشاكل التي عرفها المرسوم التنفيذي 78 3 8 المؤرخ في 25 فيفري 2003 والمتضمن القانون الأساسي لمشاكل المؤسسات على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأخذ إحدى الأشكال التالية:

- الحاضنة هيكل دعم يتكفل بحامل المشاريع في قطاع الخدمات
- ورشه رابط: هيكل دعم يتكفل بحاملين مشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والحرفية
- نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحامل المشاريع المنتمية إلى ميدان البحث¹.

الجدول رقم 09: المشاريع المحتضنة و المؤسسات المنشأة على مستوى مشاكل المؤسسات في
2016

¹ - عمر فرحاني ، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 06- 07 ديسمبر 2017 ، ص 05 .

الولاية	ادرار	البيض	برج بوعريج	غابة	بسكرة	ميلة	وهران	باتنة	خنشلة	سيدي بلعباس	غرداية	ورقلة	أم البواقي	المجموع
عدد المشاريع المحتضنة	05	13	04	09	06	04	13	11	03	04	06	06	10	93
عدد المؤسسات المنشأة	01	07	04	02	06	03	00	06	00	01	06	00	01	37

SOURCE : ministre de l'industrie et de la MINES : le bulletin des information statistique N 29 édition novembre 2016 .p 22.

3 - إنشاء مجلس وطني استشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قصد تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإعلام وترقية التشاور عمدت الحكومة إلى إنشائه بموجب المرسوم رقم 03 - 80 المؤرخ في 25 ابريل 2003 مهمته الأساسية تفعيل نشاط هذه المؤسسة عن طريق ترقية التشاور بينهما وبين الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى عبر دراسة ومناقشة مختلف الأشكال التي تعيق تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبنشئ هذا المجلس لدى الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويكون مقره بالجزائر¹ كما يشعر المجلس على تقييد المهام التالية²:

- ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم في السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطور الاقتصادي وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

- تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل من اجل إعداد أساسيات لتطوير القطاع.

4- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDIPME :

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 3 ماي 2015 والتي تهدف إلى توسيع نطاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث حجمها وقطاعات النشاط وتعتبر أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهامها تتمثل في:

- تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الخبرة والاستشارة لها
- متابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقف وتغيير النشاط.

¹ - المادة 01 و 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-08 المؤرخ في 26 فيفري 2003 .والمتمضمن إنشاء مجلس وطني

استشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 13 ص 22 .

² - المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 03 - 80 مرجع سابق ص 22 .

- انجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية.
- كما أنها أداة تنفيذ لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حيث سخرت له الدولة 386 مليار دينار لتأهيل 20 ألف مؤسسة خلال الخماسي 2010/2014 اذ يهدف البرنامج الوطني لتأهيل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحسين تنافسها بالإضافة إلى دعم وضعية التسويق المحلي والخارجي.

5- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

منذ صدور قانون تطوير الاستثمار في أوت 2001 عرضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار بالوكالة لتطوير الاستثمار حيث وردت هذه الوكالة في المادة السابعة من قانون الاستثمار وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي يتولى المهام التالية¹ :

- ضمان ترقيات الاستثمارات ومتابعتها أو تطويرها.
- استقبال المستثمرين المقيمين والغير مقيمين وتسهيل قيامهم بالشكليات التأسيسية وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار وتسيير صندوق دعم الاستثمار.

وتمنح الوكالة للمستثمرين عدة مزايا في مرحلة الانجاز تعفي الاستثمارات من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار ومن الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المحلية التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار وكذا الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض أصل على الاستثمار العقاري كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني والإعفاء من حقوق التسجيل ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الامتيازات العقارية المبنية و غير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية و تطبيق هذه المزايا الدنيا لحق الامتياز الممنوح وتخفيض نسبه 90 % مبلغ الإتاوة الإجبارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار والإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار وتوجد مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة كالنشاطات السياحية والصناعية والفلاحية وكذلك أكثر من 100 منصب شغل دائم².

جدول رقم 10 : مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب قطاع النشاط على مستوى ANDI 2016

¹ - المادة 21 من الأمر رقم 03 /01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادر ب 22 أوت 2001. ص 07

² - المادة 12- 13 من القانون رقم 09/16 المؤرخ في 03 اوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 46 الصادر بتاريخ 03 اوت 2016 ص 18 .

المجموع	الفلاحة	الصحة	السياحة	الخدمات	الصناعة	البناء	النقل	قطاع النشاط	
4773	131	69	113	674	1126	987	167 2	س 2015/1	عدد المشاريع المصرح بها
3653	121	63	167	544	1288	479	991	س 2016/1	
10	3.31	1.72	4.57	14.89	35.26	13.11	27. 13	س 2016/1	
75208 7	24476	12763	60467	12543 1	36030 2	8055 6	880 92	س 2015/1	المبلغ
93042 7	24298	25592	90733	92625	60016 7	4189 5	551 17	س 2016/1	
100	2.21	2.75	9.75	9.96	64.50	4.50	5.9 2	س 2016/1	
81305	2452	1735	6592	10282	37857	1421 8	816 9	س 2015/1	مناصب الشغل
81004	2154	1943	7710	9723	45243	7902	632 9	س 2016/1	
100	2.66	2.40	9.52	12	55.85	9.76	7.8 1	س 2016/1	

SOURCE : ministre de l'industrie et de la MINES : le bulletin des information statistique N 29 édition novembre 2016 .p 19.

نلاحظ من خلال الجدول إن المشاريع الاستثمارية الصناعية تحتل الصدارة على مستوى الوكالة بنسبة 35.25% ومقارنتها مع السداسي الأول من 2015 نجد أنها قد نمت بمعدل 14 39% على عكس بقية القطاعات التي تقريبا كلها انخفضت ما عدا قطاع السياحة الذي ارتفع بدوره بنسبة 47.79% وهو الأمر الذي انعكس على عدد مناصب الشغل التي وفرتها هذه القطاعات وتجدر الإشارة إلى أن عدد المشاريع المصرح بها من قبل الأجانب على مستوى الوكالة هو 85 مشروع وهو ما يعادل 2.33% من العدد الإجمالي 3653 حيث الساهم في توظيف 7834 عامل أي 9,67% والباقي هو استثمارات وطنية عدد 3,568 أي 97.67% ووظفت 73170 عامل أي 90.33%¹ بالإضافة إلى وكالات وصناديق دعم والتي تتمثل في :

- الوكالة الوصية لدعم تشغيل الشباب.

¹ - SOURCE : ministre de l'industrie et de la MINES : le bulletin des information statistique N 29 édition novembre 2016 .p 30.

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .

- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة .

المطلب الثاني: ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

يعتبر المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم مؤشرات وضعيتها ففي الجزائر نميز المحيط من خلال التشخيص الذي قامت به الوزارة للكثير من المشاكل التي يؤثر في نمو هذه المؤسسات بالإضافة للمحيط المالي الذي لا يتلائم كثيرا مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فان المحيط الإداري يعتبر بطيئا بالنظري للعديد من الإجراءات المطلوبة سواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط من بين هذه الإجراءات التي قامت بها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين هذه المؤسسات ما يلي:

1- في مجال التمويل :

أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات مشكلة التمويل ، وصعوبة الحصول على القروض البنكية مما دفع الوزارة إلى وضع معايير الدعم المالي ، وإنشاء المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل هذا القطاع كما أن المادة 11 من القرار رقم 01/18 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن إجراءات المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكان من بين أهدافه في مجال التمويل¹ :

- تسهيل قبول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوسائل المالية الممكنة لاحتياجها .
- تحسين الخدمات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة
- إنشاء صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لما يلي:

1-1 التمويل الذاتي : في هذه الحالة يتشكل رأس المال من المساهمة المالية لصاحب المؤسسة أو أصحاب المؤسسة.

1-2 التمويل الثنائي : وفي هذه الصيغة يتشكل رأس المال من شقين الأول المساهمة المالية للمستحدث والثاني قرض بدون فائدة تمنح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

1-3 التمويل الثلاثي : في هذه السيرة تكمل المؤسسة المالية بقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والجزء الثالث قرض بنكي تتحمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة وتغطية جزء من فوائده ويتوقف مستوى التغطية في هذه الحالة حسب طبيعة النشاط وموطنه بالإضافة إلى المساهمة الشخصية الزائد تمويل الوكالة زائد تمويل البنك حسب الصيغة الثانية:

- المساهمة الشخصية 1-2% من التكلفة الإجمالية للمشروع .

¹ - الملتقي الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مرجع سابق ص 13 .

- الوكالة من 28-29% من التكلفة الإجمالية للمشروع قرض على شكل هبة.
- البنك 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع.

1-4- الدعم المالي: بخصوص الدعم المالي تحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نوعين من الإعانات¹:

- **قرض بدون فائدة :** تمنح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة و يرتبط بصيغتين التمويل الثنائي والثلاثي
- **تخفيض نسب الفائدة :** حيث يتم تخفيض نسبة الفائدة على قروض الاستثمار التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية لمستحدثي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدفع نسبة التخفيض من حساب الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة بطلب من المؤسسات الائتمانية ويتحمل مستفيدوا القرض فارق نسبة الفائدة غير الخاضع للتخفيض.

5-1- التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر

يمكن اعتبار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة شركه رأس مال المخاطر حيث يعمل الصندوق الذي انشأ سنة 1994 بناء على المرسوم رقم 188/94 المؤرخ في 1994/7/6 بالإضافة إلى مهامه الأصلية وطبقا لجهازه التشريعي على الوقاية من الوقوع في البطالة لأسباب اقتصادية لأسباب اقتصادية ومن اجل تحقيق هذه الغاية قام بمهنية المؤسسات لمواجهة الصعوبات بتطوير نظام ذو طابع اقتصادي أساسا لتمكينهم من الاستمرار في مزولة النشاط الاقتصادي وهذا خلال تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات ، حيث ينص الجهاز التشريعي للتأمين عن البطالة على مساعدة المؤسسات ويقدم الجهاز عدة امتيازات لأصحاب المشاريع:

- الموافقة أثناء جميع مراحل المشروع وضع مخطط الأعمال.
 - العادة خلال جميع مراحل المشروع وتطوير دعم خطة العمل².
- بالفعل فقد انطلقت العملية في جويلية 2009 بموجب قرار من مجلس الادارة للصندوق وانطلاق في تشخيص المؤسسات لمواجهة الخطر من خلال إجراء فحص الكشف عن طبيعة المرض وأسبابه انطلاقا من الأعراض المسجلة على المريض.

يعتمد الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تمويله المؤسسات التي تواجه صعوبات على صيغة رأس المال المخاطر فإذا تعرضت هذه المؤسسات التي تتلقى المساعدة إلى خسارة فان الصندوق

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير من اجل سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدورة 20

يتحمل الخسائر أما إذا تم إنقاذ المؤسسة تحقيقها للأرباح فإن الصندوق يكتشف فقط باسترجاع جزء من رأسمال المخاطر والذي لا يتجاوز في أحسن الحالات 40% أما 60% الباقية تخصص لإجراء دراسات التشخيص.

6- تمويل صندوق ضمان القروض FGAR : باعتبار مشكل الضمان هو العقبة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البنوك التجارية انشئ صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مارس 2004 بعد مرور 10 سنوات على انشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية حيث تقرر إنشائه بموجب المرسوم رقم 273 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 برأس مال 1.1 مليار دينار جزائري كليا من الخزينة. ويعتبر هذا الصندوق وسيلة دعم حيث يقدم الضمان للمشاريع المريحة التي ليس لها ضمانات ويقدم ضمانات إضافية للمشاريع التي ليس لها ضمانات كافية لان الهدف من الصندوق هو مساعده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وليس البنوك عن طريق تمويل المشاريع بالانطلاق والتوسيع ذات المخاطر الكبيرة وليس تخفيض المخاطر للبنك وذلك على شكل ضمان قرض طويل الأجل لتغطية جزء من الخسارة التي تتحملها البنوك والمؤسسات المال على ان يغطي الضمان 80% من قيمة القرض المحصل عليه. علما أن الضمان الأدنى لمنح القروض هو 10 مليون دينار جزائري بينما الضمان الأقصى لمنح القروض هو 25 مليون دينار جزائري ووقع الصندوق عدة اتفاقيات في بدايتها مع البنوك وهي بنك التنمية المحلية وبنك البركة وبنك الوطني الجزائري والبنك الجزائري للتنمية الريفية ثم اتفاقية مع الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية وأخيرا اتفاقية مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واللجنة الأوروبية بمبلغ 20 مليون اورو.

1-7 التمويل بالقرض الايجاري: في هذا المجال تم في الجزائر إقامة الشركة للقرض الايجاري لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسة مغرب قرض إيجار الجزائر وهي مؤسسة برأس مال مشترك تونس أوروبي اعتمدها مجلس النقد والقرض في أكتوبر 2005 رأس مالها هو مليار دينار محرر بنسبه 50% استفادت المغرب قرض إيجار الجزائر من 10 مليون اورو من البنك الأوروبي للاستثمار وعند تشغيله سيكون من اول أعماله تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالحصول على المعدات اللازمة لنشاطها. وعليك تعتبر تجربة التمويل التاجيري في الجزائر حديثه العهد نسبيا ولم تعرف انطلاقته الحقيقية إلا في بداية التسعينات من القرن العشرين من خلال قيام بنك البركة الجزائري بأول هذه العمليات في عام 1991 ثم تبيعتها محاولات محدودة من قبل البنوك والمؤسسات المالية مثل البنك الخارجي الجزائري باستحداث التقنية القرض الاستهلاكي والبنك الوطني للتنمية والصندوق التعاون الفلاحي ثم ثلاثة عدة صيغ للتمويل التاجيري مثل مع الرهن والبيع الايجاري للعقارات لتفادي التلاعب بها و طبقت سوناطراك لتمويل مشروع أنبوب الغاز العابر لأوروبا. ومن هنا يمكن القول أن كل هذه الصيغ التمويلية زادت من ترقية وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل المجالات وذلك بتقليل المخاطر وبين قوانين تتماشى مع هذا التطور.

المطلب الثالث: التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لا يمكن وضع إستراتيجية جديدة لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعزل عن مجال ترقية الشراكة والتعاون الدولي لما لها من أثار وانعكاسات على المؤسسة الجزائرية في المدى البعيد والمتوسط بهذا يتعين الاستفادة من جميع الاتفاقيات المبرمجة في مجال التعاون واستغلال الموارد الخارجية وكذا خطوط القروض الممنوحة للقطاع.

1- التعاون الاورومتوسطي برنامج Meda لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قصد إنجاح مسار شراكة الاورومتوسطية أبعادها الثلاثة السياسي الاجتماعي والاقتصادي وبالأخص تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطة الشريكة والاتحاد الأوروبي فقط تم توسيع نطاق التعاون المالي بخلق آلية جديدة من قبل الاتحاد الأوروبي متمثلة في هذا البرنامج الذي عوض البروتوكولات السابقة. لقد تعاهدت الجمعية الأوروبية لوضع هذا البرنامج الطموح لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هذا البرنامج أهدافه تأهيل وتحسين القطاع الخاص بما يسمح وتكييفها مع متطلبات اقتصاد السوق.

1-1- أهداف البرنامج :

يتمثل الهدف للبرنامج في تحسين التنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وعلى هذا الأساس يرتكز برنامج الدعم على ثلاثة محاور وهي¹:

- تحسين التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم ابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-2- توجيهات البرنامج :

يستفيد من البرنامج كل من :

- المواد الغذائية والفلاحية.
- الصناعات الغذائية.
- مواد البناء السلع المصنعة للصيدلة.

ويستثنى منها قطاعات الزراعة التجارة والخدمات

1-3- الهيئات المالية والمشرفين الماليين الخواص:

¹ الياس غفال ، عبد الوهاب بن بركة : تقييم الدور التمويلي للشراكة الاورو جزائرية بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلال الفترة (2000-2014) رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر

بشكرة ، 2016-2017 . ص 09

تتمثل هذه الهيئات في البنوك والهيئات المالية والمشرفين الخواص الذين يهدفون إلى خلق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة وباستخدام أدوات جديدة مثل قرض الإيجار. رأس مال ذو مخاطرة أو كل أداة خيارية للقرض البنكي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4-1- الهيئات و أجهزة الدعم :

يدمج البرنامج كل الوحدات العمومية أو الخاصة التي لها القدرة على الترقية والتأطير والمساندة تتم على الأشكال التالية:

- أجهزة الدعم التقني والتكنولوجي.

- الإدارات المركزية لخدمة المؤسسات

- غرف التجارة والصناعة

- بورصة المناولة والشراكة

- جمعية ارباب العمل

- مراكز ومعاهد التكوين

- ممثلين الشبكة الوطنية للمعلومات الاقتصادية.

5-1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تتوفر على الشروط التالية:

- الممارسة في إحدى قطاعات النشاط التي أشار إليها البرنامج

- أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل

- عدد العمال ما بين 10 إلى 205 عامل

- حفظ على الأقل 60% من رأس مالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية

- أن يكون منظم على الصعيد الجبائي خلال ثلاث سنوات الأخيرة

- الالتزام بدفع قدرها من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة لأجل التاهيل التنافسي (80% الباقية تمويل من طرف الاتحاد الأوروبي).

2- برنامج GTZ لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

من أجل حركية إعادة الهيكلة التأهيل الإدماج ونمو الصناعات في إطار تحرير وانفتاح السوق قد تم صياغة البرنامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالتعاون بين الدول الألمانية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية.

1-2- أهداف البرنامج

1-1-2- الهدف العام : يتمثل الهدف العام للمشروع في محاولة الرفع من تنافسيات المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة الجزائرية الخاصة من أجل الاستغلال الجيد لإمكاناتها ومنتجاتها في ميدان التشغيل ومن أجل التقليل من المنتجات المستوردة ومحاولة نفوذها للسوق الأجنبي أو التصدير.

2-1-2- الأهداف المباشرة :

- إنشاء نوع من المهنيه والإتقان من خلال التوجيه والإرشاد والتكوين في ميدان التسيير الاعتماد على مراكز دعم جهوية.

- تحسين الطلب من خلال حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على طلب خدمات مراكز الدعم.
2-2- المؤسسات المستهدفة :

المؤسسات الصناعية المتوسطة والتي تتكون من 50 الى 250 عامل في الفروع التالية:

- صناعة الحديد والصلب والميكانيك

- الصناعات الفلاحية والغذائية

- الصناعات الكيمائية و الصيدلانية

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة من 1 الى 10 عامل والمنشأة من طرف الشباب.

2-3- نشاطات المشروع :

- تكوين مستثمرين في التسيير وانشاء مجموعات ذات كفاءة عاليه من المستشارين في تسيير الصناعات الصغيرة والمتوسطة (من 4 الى 5 مستشارين في كل مركز دعم) وذلك من خلال

- تكوين قاعدي خاص بمهنة مستشار

- تحسين الآراء والتوجيهات

- متابعه لمهام المستشارين (وضع برنامج نموذجي).

3- التعاون الثنائي :

هناك العديد من البرامج للتعاون الثنائي و خاصة مع البلدان التي تكسب خبرة واسعة و وافرة في

ميدان تنميه و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كفرنسا و المانيا و اسبانيا و تركيا و كندا و يتجلى هذا التعاون في :

1-3- التعاون مع فرنسا : في اطار التعاون الجزائري الفرنسي تم ابرام اتفاق مع الجمعية الدائمة لغرف

الحرف بفرنسا لتكوين 48 منشطا اقتصاديا ويتم التحضير لمشروع تعاون مع المجلس الجهوي مع مجموعة من ولايات الشرق الجزائري (سطيف ، عنابة، قسنطينة) .

2-3- التعاون مع ايطاليا :

حيث شرع من ايطاليا تنفيذ خط القرض المقدر بي 52.2 مليار ليرة ايطالية لفائدة المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في ميادين اقتناء تجهيزات نقل التكنولوجيات التكوين والمساعدة التقنية والبراعات الصناعية كما تم الاتفاق في وزاره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الايطالية للنشاطات يوم 18 ابريل 2002 بالجزائر لتقديم مساعده تقنية لتدعيم هياكل الدعم الموجودة وكذا تبادل المعلومات الخاصة بالقطاع ولهذا الغرض تم تنصيب لجنة متابعة لتحديد ميكانيزمات تطبيق الاتفاق.

3-3- التعاون مع ألمانيا : في إطار التعاون الثنائي مع ألمانيا وخصوصا في مجال التكوين والإشارة

انتقل برنامج التعاون الجزائري الألماني إلى مرحلته الثالثة فبعد أن أنهى تكوين 200 مستشار مختصا في

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشخيص وضعية 30 مؤسسة قام هذا البرنامج بتوسيع شبكة المراكز الدعم الموجودة في مختلف جهات الوطن تنظيم ملتقيات إعلامية ودراسية لممثلي الجمعيات المهنية وقد تم تمديد هذه الشراكة إلى 2015.

3-4- التعاون الجزائري الكندي : في إطار صندوق تطوير القطاع الخاص تم تخصيص غلاف مالي قدره 10 ملايين دولار كندي من طرف هذا الشريك من اجل تسهيل التعرف المتبادل على القطاعات الخاصة الجزائرية و الكندية دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتمكينه من الحصول على المهارة والخبرة الكندية من اجل تحسين إنتاجه وكذا تشجيع عملية تخفيف العراقيل التي تتعرض توسيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3-5- التعاون الجزائري الجنوب إفريقي: و تجدر الإشارة إلى انه في ما يخص الجانب المالي لترقية تطوير الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تسجيل خط قرض خاص لهذا القطاع خلال انعقاد اللجنة المختلطة الأولى من الطرف الجنوب إفريقي.

يقدم هذا المبحث خلاصة تجارب الدولة التي تم استعراضها في الفصل السابق والتي تتناسب مع الجزائري وتعالج القصور المحيط بعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري وكما ورد في الدراسات السابقة والإطار النظري فلا شك أن الاستفادة من تجارب الدول في مجال التطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يفيد في استغلال بعض أوجه التشابه ما بين الاقتصادات المختلفة والسياسات التي تم تطبيقها في الدول وكيفية نجاحها وفي حال إخفاقها يمكن البحث في المعوقات التي تقف أمام نجاحها. وقد تم مراجعة المواضيع المتعلقة بالقوانين لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتمويل اللازم لإنشاء أو توسيع هذه المنشآت والخدمات المساندة لهذه المنشآت.

المطلب الأول : قوانين تطوير عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة :

قدمت العديد من الدول عدد برامج تطويرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال سن القوانين المختلفة أو تعديل بعض القوانين القائمة أو من خلال إنشاء مؤسسات مختصة في مجال التطوير هذه المنشآت وقد بدأت الدول تطوير هذه المنشآت من خلال تعريف المنشآت من خلال نص قانوني. ولقد لاحق ذلك سن قوانين لتسهيل تسجيل وترخيص هذه المنشآت وتنظيمها من حيث تخضع للقوانين السارية في تلك الدول كما سنت الدولة عدة قوانين تحذف إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة نواحي تلي بها احتياجات هذه المؤسسات من خلال الحوافز التطويرية.

1- تسجيل المنشآت وترخيصها:

تعتبر الدول التسجيل والترخيص من الخطوات الهامة في مجال التطوير إذ أن تسجيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعني خضوعها للقوانين الصادرة عن الدولة وفي نفس الوقت يسهل على المؤسسات الإشرافية تناول هذه المؤسسات بالرقابة والتطوير ومن المهم في هذا المجال أن توفر القوانين توليفة من التنظيمات الهامة للاقتصاد وتضم أيضا إعفاءات خاصة بالأصناف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب حفظها للحقوق الخاصة بصاحب المشروع والدولة والمستهلك والعمال وغيرهم .

تقوم بعض الدول كاليابان واليابان بتأسيس وزارة أو مؤسسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي هذا الغرض إلى جانب خدمات أخرى إذ يمكن أن تقدم هذه الوزارة أو المؤسسة خدمات فنية أو مالية لأصحاب المنشآت.

وقد قامت العديد من الدول مثل مصر بتأليف مجلس إدارة أو قائمين على أعمال الوزارة أو المؤسسة من كافة الجهات المعنية مثل وزارة الاقتصاد والتجارة ورؤساء بنوك وممثلين عن الجمعيات القائمة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأحيانا أعضاء في البرلمان.

2- الحوافز المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتم تقديم حوافز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك تبعا لما يتطلبه تسهيل عملها او ما يتلائم مع الأهداف التنموية للدول في تشجيع الاقتصاد أو تشجيع قطاعات معينة أو أنشطة بحد ذاتها لرفع مستويات النمو والاستثمار والتصدير ويعتبر ذلك أيضا تشجيعا للتعاون والتكامل بين المؤسسات ولقد

عملت دول مثل الصين واليابان وإيطاليا على تقديم هذه الحوافز من خلال إصدار قوانين كخطوة أولى تغطي العديد من الجوانب التشجيعية لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تقدم دول أخرى مثل الهند تشجيعا يتعلق بالمساهمة في نسبة من رأس المال لبعض الأنشطة الاقتصادية وذلك بهدف تشجيع إنشائها واستمرارها وقد تفاوتت النسب المقدمة وفقا لنوع النشاط الذي يمارسه المشروع أو حجم النشاط أو المنطقة التي يعمل بها. وفي نفس الوقت يمكن تحديد النسبة من خلال أهمية النشاط الاقتصادي الذي تعمل به المؤسسات ومدى اهتمام الدول في تنمية ودعم هذا النشاط من خلال هذا الحافز. وقد تساهم الحكومات بزيادة الإنفاق على البنية التحتية كمشاركة تشجيعية لإقامة المؤسسات في مناطق لها أولوية تنموية.

تقوم دول كالسعودية و اليابان و الهند وإيطاليا بتقديم إعفاءات ضريبية مباشرة وغير مباشرة ويتم ذلك من خلال إصدار قوانين توضح نسب الإعفاءات وعلى من تنطبق هذه الإعفاءات وقد وردت الإعفاءات التالية في تجارب هذه الدول¹:

- تعديل نسبة الضريبة على الشركات بحيث التراجعي حجم الشركة بدلا من فرض نسبة موحدة لجميع الشركات.

- إعفاء بنسبة تصل إلى 35% من الأرباح من الخضوع لضريبة الدخل

- إعفاء بنسبة تصل إلى 35% مينا الأرباح المعاد استثمارها في المشروع من الخضوع لضريبة الدخل

- إعفاء المعدات والأدوات المستوردة و الأساسية في عمل المشروع من الرسوم الجمركية

- إعفاء المعدات والأدوات الأساسية في عمل المشروع والمحلية الصنع من ضريبة الدخل من خلال

- إعادة قيمة ضريبة القيمة المضافة عند عمل التسويات

- يتم منح هذه الإعفاءات لكل قطاع أو نشاط اقتصادي على حدة وفق لمدى أهمية القطاع أو النشاط

ووفقا لحجم المشروع

- منح إعفاء من ضريبة الدخل على الأرباح قد يصل إلى 50% للمؤسسات التي تقوم بأنشطة

تصديرية للخارج

- منح إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضريبة الدخل في السنوات الأولى لعمل المشروع قد

يصل إلى عشره سنوات ثم يستمر الإعفاء بنسبة معينه للسنوات العشر التالية

- منح إعانات أخرى كإستثناءات لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل في أنشطة مميزة

أو ضمن ظروف اقتصادية إستثنائية أو تعمل في مناطق تعطيها الدولة أولوية في التنمية.

¹ - عبدالمع محمد الطيب النيل، ظاهرة البطالة في الدول العربية: الواقع والأسباب وآليات المعالجة (دراسة كلية)،

الخرطوم ، جمهورية السودان 2007 ، ص 82 .

- السماح بنسب استهلاك مرتفعة للآلات تصل إلى 30% خصوصا المؤسسات التي تعمل في قطاع الصناعة
- منح إعفاءات خاصة للمؤسسات التي تقوم بأعمال البحث والتطوير
- السماح بترحيل العجز لعدة سنوات لاحقة تصل إلى 7 سنوات
- منح إعفاءات خاصة بالمؤسسات التي توظف عمال جدد
- منح إعفاءات خاصة للمؤسسات التي تفتح أسواق جديدة
- منح إعفاءات من الضريبة المحلية على المشتريات ومستلزمات الإنتاج سواء من ناحية الكمية أو النوعية.

طبقت بعض الدول اليابان تحديدا سياسة الحماية ضد الإفلاس من خلال قوانين منظمة لهذه السياسة بحيث تقوم بمجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية بتطبيق هذه السياسة ويمكن أن تتضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخدمة الحماية من الإفلاس من خلال دفع تقسيط تأميني شهري. وفي حالة التعرض للإفلاس يتم دعمها من خلال قيمة التأمينات المنفق عليها كما يمكن للمشروع أن يؤمن ضد الإفلاس إلى جانب مجموعة من المؤسسات التي ترتبط معا بسلسلة من العمليات الإنتاجية ويؤثر تعثر أو إفلاس إي مشروع منها على مجموعه المؤسسات ككل. وبالتالي فإن الأقساط الشهرية التي تساهم بها مجموعة المنشآت يمكن أن تقدم لأي من هذه المنشآت وفي حال تعثرها ماليا أو حتى في حالة إفلاسها¹.

تقوم دول كالهند مثلا بتقديم حوافز من خلال إعداد قوائم سلعية خاصة، يتم حصر إنتاجها بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومن خلال السن القوانين والتشريعات يمكن أن يتم حظر إنتاجها على المؤسسات الكبيرة حيث تكون هذه السلع بسيطة وسهلة التصنيع وقليلة التكاليف ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنافس فيما بينها على إنتاج هذه السلعة بدلا من أن تقوم المنشآت الكبيرة من إنتاجها وإغراق السوق بها مما يؤدي إلى تقليص قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة في إنتاج هذه السلع وتقوم الدول أيضا بإصدار قوانين تلزم الحكومة بشراء بعض السلع من إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بينما تقوم بعض حكومات الدول كالهند مثلا بشراء تلك المنتجات بسعر أعلى وذلك بهدف تشجيع هذه المنشآت.

من خلال القانون أيضا يمكن تعديل قانون البنك المركزي بحيث يقدم إعفاء للبنوك التجارية من نسبة الاحتياطي الذي تودعه لدى البنك المركزي في حال تقديم البنك قروضا وتسهيلات ائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، البرامج المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء في منطقة الاسكوا، مرجع سابق، ص 143.

ويعمل ذلك على تقليل تكلفة القروض على البنك عند تقديم تسهيلات إلى هذه المؤسسات حيث أن البنوك تضطر حسب القانون السابق إلى إيداع نسبة محددة مقابل التسهيلات والقروض التي تمنحها للعملاء سواء أم الأشخاص أو لجهات اعتبارية.

المطلب الثاني: تطوير مجال تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر عملية التمويل عاملا رئيسيا من العوامل المؤثرة على قرارات أصحاب المؤسسات الاقتصادية لإنشاء مؤسساتهم وترتبط أهمية التمويل بالتأثير على أداء المؤسسات من خلال تأثيره على قدرة أصحاب المؤسسات على تشغيل مؤسساتهم وتطويرها وتزداد أهمية التمويل عند الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يواجه أصحاب هذه المنشآت المؤسسات صعوبات كبيرة في مجال الفرص التمويلية المتاحة وقدرتهم على توفير متطلبات الحصول على التمويل اللازم. وتجمع العديد من الأدبيات والتجارب الدولية أن الانتشار الواسع للمؤسسات والجهات التمويلية الداعمة والفاعلة في مجال توفير الفرص التمويلية بالحجم والشروط المناسبة يساهم في توسيع خيارات التمويل وتحفيز المؤسسات على تشغيل وتطوير أنشطتها الإنتاجية وتؤثر التشريعات المصرفية على أداء المؤسسات التمويلية وتساهم في رسم ملامح وطبيعة العلاقة بين المؤسسات التمويلية والأنشطة الإنتاجية لتساهم التشريعات المصرفية في تحديد آليات وضوابط استخدام الأدوات الائتمانية والأحكام المحددة لسقوف الائتمان وشروطه والفئات المستفيدة منه¹.

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من تحديات حقيقية في مجال التمويل وتنحصر هذه التحديات بشكل رئيسي في محدودية المؤسسات التي تقدم خدمات التمويل وضعف دور المصارف في تقديم خدمات الإقراض التنموية ويضاف إلى ذلك الصعوبات المتعلقة بالشروط المطلوبة والضمانات المعقدة للحصول على التمويل وعدم تضمين قانون المصارف للآليات وضوابط تلزم الجهات التمويلية بتخصيص جزء من محافظة الإقراضية وتسهيلات الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعدد الجهات والمؤسسات المؤثرة في مجال الرسم وتنفيذ السياسات المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإغراض هذه الدراسة وبعد الاطلاع على تجارب الدول الرائدة في هذا المجال تم حصر تلك الجهات بالمؤسسات الحكومية والرسمية، مؤسسات إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المصارف، المؤسسات التمويلية الدولية، أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما تلعب الحكومة ومؤسساتها الرسمية دورا بارزا ومهما في التأثير على جانب العرض في العملية التمويلية . ويتمثل دور الحكومة بداية في السعي إلى إنشاء صناديق أو مؤسسات إقراض متخصصة لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل ما فعل الدول مثل السعودية واليابان وتتم عملية الإشراف والرقابة على أنشطة هذه المؤسسات من قبل الحكومة و طواقمها الفنية على أن يكون

¹ - عبد الرحمان يسري أحمد ، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، مرجع سابق، ص 184

إنشاء هذه المؤسسات على حساب المؤسسات الإقراض القائمة والتي تلعب دورا مهما في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل مكملة لها ولأعمالها ومن المتوقع أن تتكون موارد الصندوق التمويلية من المنح والقروض المقدمة من المؤسسات والمنظمات الأهلية والإقليمية والدولية والحكومات الأجنبية بالإضافة إلى المساهمات المالية من الحكومة ومن شأن إنشاء هذه المؤسسات أن يسهم في توفير جزء كبير من التكاليف التشغيلية وتجميع الجهود المتناثرة كما يساهم تجميع الجهود في حصر الموارد التمويلية المتوفرة لدى الصندوق وتوزيعها على المحافظات والقطاعات استنادا لدراسة واقع الإقراض ومتطلباته في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية، والفروق في الطلب على القروض التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ومن المتوقع أن تحقق المصادر التمويلية المجمع وفورات في الحجم وقدرة أكبر للمؤسسات الإقراض لتخفيض أسعار الفائدة على القرض وفترات سماح أطول ويتطلب نجاح هذا التوجيه القيام بخطوة إضافية تتمثل بإنشاء صندوق لضمان القروض بحيث يساهم إنشاء هذا الصندوق في تذليل المعوقات المتعلقة بارتفاع وتعدد الضمانات المطلوبة من المتقدمين للقروض كما يوفر وجود هذا الصندوق في تقديم تامينات للجهات المقرضة ومن المفيد أيضا أن تترافق الإجراءات السابقة بخطوات عملية فيما يتعلق بدراسة وحل الإشكاليات والصعوبات التي تواجه قطاع الأراضي وتحديد تلك المتعلقة بإجراءات التسجيل ونقل الملكية، إذ تشكل الأراضي مصدرا مهما للضمانات والرهن.

كما يشتمل دور الدولة ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية على اقتراح وإقرار الإطار القانوني الملائم واللازم للتحفيز وأحيانا بإلزام الجهات التمويلية في التوسع بتقديم خدماتها الإقراضية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أضافه للتعديلات التي يمكن إدخالها على المرجعية القانونية والمؤسسية للمؤسسات الإقراض في الجزائر يمكن لهذه المؤسسات القيام بدور أكبر بالتوسع في تقديم خدماتها الإقراضية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من تجارب الدول على صعيد التخصيص في الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتطلب تبني هذا التوجه إعادة هيكلة مؤسسات الإقراض الحالية بما يؤدي إلى تخصصها في الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات و الأنشطة الاقتصادية المختلفة ولا شك أن زيادة التركيز والتخصص تعطي كفاءة أكبر للعملية الإقراضية، فلكل نشاط اقتصادي خصائص تميزه عن غيره من حيث مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع من ناحية الحجم أو الوقت الذي يتوفر فيه أنشطة محددة الفائدة في مجال تراكم الخبرات والتوفير في التكاليف التشغيلية وتطوير الأنشطة الاقتصادية من خلال إعادة توزيع الموارد المالية المتاحة وإعطاء اهتمام أكبر لكل قطاع على حدة.

فيما يتعلق بالمؤسسات التمويلية الدولية هناك ضرورة لتحسين أداء هذه المؤسسات ووجوب إعادة توجيه مساعدتها التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم تجربتها وسياستها القائمة في مجال دعم وتمويل القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي هذا السياق يتوجب على الجهات المانحة إتباع

إجراءات رقابية وإشرافية على أداء وأنشطة مؤسسات الإقراض للتأكد من تحقيقها للأهداف والغاية الرئيسية من إنشائها وتلقيها للدعم لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وان يكون المعيار الأساسي في استمرار أو تنامي الدعم المقدم لتلك المؤسسات هو مستوى الانجاز المتحقق والكفاءات باستخدام الأموال كما يتطلب تحقيق الكفاءة في دعم هذا القطاع من قبل المانحين تخفيض النفقات الإدارية و التشغيلية إلى الحدود الدنيا وتقليص المؤسسات والجهات الوسيطة بين الجهات المانحة الرئيسية والمستفيد النهائي من القرض¹.

ركزت بعض التجارب الدولية على المبادرات الشخصية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنشاء جمعيات أو اتحاد تهدف إلى إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل الجمعيات رجال الأعمال الرياض في السعودية وتعتبر هذه مبادرة مساهمة جيدة وذات اثر فعلي على الأرض خصوصا إذا كان المؤسسون من أصحاب المؤسسات المقامة في نفس المنطقة أو كانوا مستثمرين في نفس القطاع الاقتصادي وبالتالي يكونون مطلعين على الظروف والمعيقات التي يمر بها أصحاب المؤسسات منذ الإنشاء توفير التمويل له أو حتى في البحث عن تمويل يغطي التوسع وتكاليفه.

وفي ظل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فإنه يمكن الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة على صعيد المبادرات الذاتية لأصحاب المؤسسات لتأسيس جمعيات ومؤسسات إقراض ويمكن أن تكون المنح والمساعدات الدولية بالإضافة إلى مساهمات المؤسسين جزءا مهما من الموارد المالية لهذه المؤسسات ومن المتوقع أن تساهم مؤسسات الإقراض الذاتية في تقديم قروض تتلائم مع احتياجات أصحاب المؤسسات وتأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة للبدء المؤسسات أو توسيعها وتلائم ظروف سدادها وأسعار الفوائد مع الفوائد المتوقعة وظروف عمل المشروعات.

المطلب الثالث: توفير الخدمات المساندة لعمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تأتي الخدمات المقدمة للمؤسسات باختلاف أحجامها لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية اذ يساعد ذلك على تحسين أدائها ورفع تنافسيتها وتعمل بمجموعات الخدمات بأنواعها تدريبية و استشارية ومعلومات وحالات تنمية القدرات الإدارية للعاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقليل تكاليف الإنتاج وتنمية المهارات المهنية ورفع من نوعية وجودة المنتجات وتحسين مستويات الإدارة المالية وتقوية القدرات في الانفتاح على الأسواق داخليا و خارجيا.

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى خدمات مساندة ومكاملة أكثر مما تحتاجها المنشآت الكبيرة إذ أن هذه المؤسسات تتصف بمحدودية الموارد المالية والقدرات الإدارية خصوصا أن مدير المشروع يجب ان يقوم بمهام إدارية متعددة حيث أن فرص التخصص محدودة في هذه المؤسسات.

¹ - طيار أحسن، شلبي عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل ترقيتها، مداخلة ضمن

الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، ، ص 29.

بالإضافة إلى ما سبق فإن أهمية الخدمات المقدمة لتطوير المؤسسات الجزائرية تأتي أيضا لارتفاع نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ولأن الإنتاج التقليدي هو الغالب فيها وهذا ينعكس على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يظهر المنتج بجودة متدنية في كثير من الحالات وكما أن أصحاب المؤسسات لا يسعون إلى تطوير نوعية منتجاتهم ويتوافق ذلك مع وجود مشاكل إدارية لا تؤثر فقط على الإنتاج ونوعيته وإنما قد تؤدي أيضا لخسارة المؤسسات إذ أن النموذج الإداري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على الخبرة دون توفر الجانب العلمي.

يتصف سوق خدمات الأعمال في الجزائر بالضعف وفي حال توفرها فإن أجور المديرين تكون مرتفعة جدا في ظل عدم توفر مدربين وخبرات بشكل كافي وينتج عن ذلك أيضا قلة عدد دورات وبرامج تطوير القدرات والتي يتم تمويلها من خلال المنح الخارجية فان عددا كبيرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يصل إلى هذه الخدمات وبشكل عام فانه لا يوجد هناك اهتمام بثقافة تأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة ويتم إنشاء المؤسسات دون وجود أسس صحيحة ولا يتم الإنشاء على أساس ريادي لا يتوفر في النظام التعليمي ما يرسخ ذلك لدى الأشخاص ويعود كثير من هذه السلبيات أو النواقص إلى عدم وجود جهة أو هيئة تختص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد بينت الدراسة أن هناك عدم توازن في جانبي العرض والطلب للخدمات المساندة للمنشآت ففي جانب الطلب لا يوجد لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معلومات كافية عن توفر الخدمات ونوعيتها ومدى حاجتهم لهذه الخدمات هذا إلى جانب ارتفاع تكلفة هذه الخدمات أما في جانب العرض فهناك خدمات مقدمة على أساس التمويل المتوفر ومدى قدرت المؤسسة على تقديم هذه الخدمة وفي بعض الحالات فان الممولين هم الذين يحددون نوع الخدمات التي يجب أن توفرها المؤسسات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹. ومن أهم الخدمات الواجب توفرها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

- عقد دورات وورش تدريبية لرفع مستوى ثقافة أصحاب المؤسسات خاصة في ما يتعلق بالمعلومات الإدارية والمالية قبل تأسيس المشروع، ويمكن ان تستمر هذه الدورات و الورش الى ما بعد تأسيس المشروع بهدف تطوير المهارات الإدارية و المالية على مستوى أعلى.
- نشر المعرفة في عده مجالات كيفية البدء مشروع المخطط الانتاجية تحليل السوق عمل دراسات الجدوى عقد دورات تدريبية للعمال داخل المشروع لرفع كفاءة العمل وتحسين جودة المنتجات.
- توفير عمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ينقصها عمالة مدربة ولديها خبرة في مجال عمل المشروع وذلك لمساعدة المؤسسات حديثة النشأة على الانطلاق في صقل عمل هذه المشروعات

¹ - منظمة العمل العربية، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، المنتدى العربي للتشغيل 19-21

- بالتكنولوجيا الحديثة تحسينا لجوده منتجاتها وفتح الافاق أمامها لمواكبة التطورات المحلية والدولية في مجال عملها والتعرف على التجارة الالكترونية.
- إقامة معارض محلية ودولية لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعمل الكتيبات حول منتجاتها للمساعدة في تسويق منتجاتها محليا ودوليا.
 - تقديم تسهيلات وخدمات لهذه المؤسسات لتسهيل عمليات التصديرية من خلال عقد اتفاقيات تصديرية نيابة عن أصحاب المؤسسات وتقديم تسهيلات في مجال الشحن او من خلال ربطها مع الشركات الكبيرة لتصدير منتجاتها.
 - تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عضوية في الاتحادات الصناعية والتجارة المحلية والعالمية
 - المساعدة في توفير المواد الخام واستيرادها نيابة عن هذه المؤسسات ودون تكاليف عالية
 - تقديم دراسات حول السوق وإمكانية التعامل مع المؤسسات الأخرى في مجال التسويق والتعاقد معها سواء على صورة شراكة أو اندماج معها
 - تقديم استشارات في مجالات أفضل للاستثمار وتحديد الأنشطة المتاحة التي يمكن الاستثمار فيها
 - تدريس الطلاب وتنقيفهم في كيفية البدء المؤسسات خاصة بهم وتدريبهم على المهارات التي يحتاجونها في هذا المجال.

خاتمة

من خلال بحثنا هذا المتعلق بالدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة حل الإشكالية المطروحة والمتمثلة في ما مدى إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية؟ وما هي السبل الوصول إلى مستوى دول أجنبية في هذا المجال؟

قمنا في البداية لمحاولة التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا على ضوء تجارب بعض الدول ومن خلال تحليلنا لهذه التعاريف يظهر لنا الغموض الذي لا يزال يشوب تعريفها والتعاريف المقدمة لا تعطي صورة واضحة لهذا النوع من المؤسسات ولا يمكن تحديدها بدقة ومن الصعب إعطاء تعريف موحد لها وكذلك دراسة نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وأسباب ظهورها ونجاحها مع إبراز مختلف الآليات والوسائل التي من شأنها أن تساهم في تطوير هذا القطاع ومحاولة تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز اثر الإستراتيجية التي اعتمدها الجزائر في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إبراز الهيئات والبرامج المقدمة لها في هذه الدول وذلك من اجل الاستفادة منها في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- إختبار الفرضيات:

بعد دراسة موضوع البحث و محاولة الاهتمام بجوانبه يمكن اختيار فرضياته كما يلي :

الفرضية الأولى: تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منفاذا خصبا لتدعيم اقتصاديات الدول، وأداة أساسية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي. فرضية صحيحة، إذ تضطلع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الأدوار التنموية الهامة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث تساهم هذه المؤسسات وبشكل فعال في التشغيل، حيث توفر حوالي 70% من فرص العمل بدول الاتحاد الأوروبي وتستقطب ما بين 35 و 85 % من إجمالي العمالة الرسمية في منطقة شرق آسيا، كما تشغل حوالي 60 % من العمالة في الدول العربية .وكذا تساهم بشكل معتبر في تكوين القيمة المضافة بنسب تتجاوز 50 % في أغلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE كما تساهم هذه المؤسسات في إجمالي الناتج المحلي و بنسب تتراوح بين 16% و 33% في الصين و 65% في تايوان، كما تعتبر أيضا وسيلة لد التنمية الإقليمية و لها مساهمة فعالة في تحقيق التوازن و الاستقرار الاجتماعي .

الفرضية الثانية : عجز المؤسسات الكبيرة على أداء مهامها في تحريك عجلة التنمية أدى إلى ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبح لها دور واضح في الاقتصاد الوطني. من خلال هذه الدراسة تبين لنا صحة هذه الفرضية:

حيث تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على النمو والتطور والبقاء في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة من خصائصها الذاتية كاستخدامها فنون إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل، الانتشار الجغرافي، والقدرة على التكيف وطبيعة الأسواق، توفيرها للسلع والخدمات الواسعة الاستهلاك على عكس المؤسسات الكبيرة التي تتميز بارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم القدرة على التطور التكنولوجي.

الفرضية الثالثة : كأخذ الاهتمام وعدم وجود فعالية في تطبيق أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعلها دون المستوى المطلوب مقارنة بالدول المتقدمة.
من خلال دراستنا هذه تبين لنا صحة هذه الفرضية :

حيث أن الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل ترقية هذا القطاع عن طريق استخدام عده آليات مثل إنشاء صندوق ضمان القروض، حاضنات الأعمال، وكذلك برنامج وطني لتأهيل المؤسسات لا يزال أمامها شوطا كبيرا من اجل تحقيق أهدافها بسبب غياب رؤية إستراتيجية واضحة المعالم.

الفرضية الرابعة : تعتبر الجهود المبذولة من الحكومة الجزائرية لحد الآن لتحسين المناخ الاستثماري، غير كافية لبروز مؤسسات صغيرة ومتوسطة قادرة على الصمود ومواجهة المنافسة المحلية والدولية.

فعلا هذه الجهود لا تزال غير كافية، وهو ما أثبتته مختلف التقارير الدولية المتعلقة بالاستثمار والتنافسية، على غرار تقارير التنافسية العالمية، تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، وتقرير تنافسية الاقتصادات العربية، حيث تحتل فيها الجزائر مراتب متدنية مقارنة بدول الجوار كتونس والمغرب، حيث أشارت هذه التقارير في مضمونها إرتفاع تكاليف القيام بالأعمال، وانخفاض القدرات الإنتاجية للقطاع الخاص، نظرا لارتفاع تكاليف الإنتاج والاستثمار بسبب ارتفاع معدلات الضرائب والفوائد على القروض .إضافة إلى ارتفاع درجة الفساد الإداري والبيروقراطية وثقل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين، كل هذه العوائق تشكل تحديات حقيقة من شأنها أن تهدد ببقاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و تحول دون تطويرها و ترقيتها و منه فإن هذه الفرضية تعتبر صحيحة .

2- النتائج:

مكننا هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي من استخلاص النتائج التالية:

1- لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر كافة الدول، كما يجدر الإشارة إلى وجود تعاريف رسمية لها في بعض الدول على غرار الجزائر التي وضعت تعريفا لها بموجب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي اعتمد على نفس المعايير المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي، ليتم مراجعته سنة 2017 من خلال القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ كما يعتبر الوصول إلى تعريف دقيق ومحدد أمرا صعبا ومعقدا، نظرا لاختلاف مراحل النمو ودرجة التقدم التكنولوجي.

2- يمكن الاتفاق في هذا الشأن على حملة من المعايير يستند عليها في تحديد التعرف لهذه المؤسسة تجتمع في المعايير الكمية التي تعبر عن الحجم او المعايير النوعية التي تشير الى خصائص هذه المؤسسات.

3- تعتبر تجارب بعض الدول كدليل قاطع على قوة وقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكبرى لهذه الاقتصاديات ورفع معدلات النمو الاقتصادي فيها واهم هذه التجارب نجد التجربة، الماليزية التركية .

4- سعت الجزائر جاهدة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات واستحداث العديد من الآليات الداعمة، وقد انعكس هذا الاهتمام على تطورها من خلال زيادة عددها من سنة إلى أخرى حيث بلغ عددها سنة 2016 نحو 1.022.621 مؤسسة، تشكل نحو 98% من إجمالي عدد المؤسسات الناشطة في الجزائر، لكن أغلبها متركز في قطاعي البناء والأشغال العمومية والتجارة والتوزيع.

5- يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من ضعف كثافة رؤوسهاتة اذ ان مفعول هذه الكثافة يقارب 17 مؤسسها لكل 1000 ساكن وهو معدل ضعيف جدا مقارنة بالمعدل العالمي المقدر بـ 45. 6- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المساهمة جد ضعيفة في الصادرات وتبقى بعيدة كل البعد عن مثلتها في الدول المتقدمة ويغلب عليها تصدير منتجات بسيطة من حيث المكون التكنولوجي. 7- استحداث الجزائر العديد من برامج التأهيل وهيئات المرافقة وبرامج الدعم والمساعدة لترقية القدرة التنافسية لمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة لكن بالرغم من كل هذا فان النتائج المحققة لحد الآن لا تتوافق مع حجم الاستثمارات والجهود المبذولة في هذا الإطار.

الاقتراحات : بناء على ما تقدم من نتائج، يمكننا صياغة الاقتراحات التالية:

- 1- وضع توجه أساسي وإطار مرجعي ينسق بين كل الخدمات والبرامج والمبادرات المتصلة بسياسات ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ووضعها في الإطار الأشمل للسياسة الاقتصادية للحكومة الجزائرية نحو بناء اقتصاد منتج وتنافسي في كافة القطاعات.
- 2- إنشاء هيئة حكومية رئيسية لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمنع الازدواج وإساءة استغلال البرامج ولتتولى دور المنسق المركزي في تنفيذ سياسات ترقية القدرة التنافسية لهذه المؤسسات.
- 3- ضرورة دعم التشاور والتنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية ذات الصلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات الممثلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (غرف تجارة، اتحادات....).
- 4- إنشاء مؤسسة مشتركة مختصة بتوفير المعلومات عن التقنيات الحديثة و طرق توطيئها و تسهيل عملية نقل التكنولوجيات .

- 5- تعيين الخبرات اللازمة لإدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تسهل العمليات التابعة و الإشراف
- 6- الاستمرار في تجميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و توفير البنية التحتية اللازمة لها في الجزائر .
- 7- يجب تدخل الدولة بشكل مباشر عن طريق تحسين المحط القانوني ، هذا التدخل يجيب أن يركز على المشاكل الخاصة بإنشاء المؤسسة حيث يكون مبررا بشكل كبير و ذلك ما يسمى بقرض شرفي للمؤسسة المبتكرة و حاملي أفكار جديدة كخفض المخاطر بفعل التصديق الذي يحظى به المشروع من قبل هيئات و شبكات متخصصة في المساعدة على إنشاء المشاريع من قبل هيئات الضمان المتخصصة ، إضافة إلى التكفل بالمصاريف الإعدادية التي تبقى متغيرة في هذا النوع من المشاريع .

قائمة المصادر

والمراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً : الكتب

- 1- أحمد عارف العساف ، محمود حسين الوادي ، الاصول العلمية والعملية لإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،.
- 2- أحمد محي خلف صقر ، المشروعات الصغيرة الفكرة واليات التنفيذ ، جامعة المنيا ، مصر، 2020 .
- 3- اسماعيل محمد صادق :التجربة الماليزية - مهاتير محمد والصحة الاقتصادية- ، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014
- 4- أنور طلبة، العقود الصغيرة والمقاولة والتزام المواقف العامة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004.
- 5- بوزيان محمد، خالد خديجة، التمويل الإسلامي: فرص وتحديات، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 25 28 ماي 2003 .
- 6- بيان هاني حرب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 14 مارس 2010
- 7- توفيق برياش ،أنيس كشاط، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والمأمول ،المؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014 ، جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر، 11-12 مارس 2013
- 8- توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002
- 9- بن دफल كمال ، دراسة تقييمية لوضعية المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر ، إشارة إلى أهم العراقيل والصعوبات ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 26/05/2018 .
- 10- بن عاتق حنان، صاري زهيرة، التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع :استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 16 مارس 2005 .
- 11- بن عنتر عبد الرحمان، رحمان أسماء، دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار وتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 14 15 مارس 2010 .
- 12- بن نعمان جمال ، حاضنات الأعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مع الإشارة إلى الإطار القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر ، جامعة محمد بوقرة بومرداس . 2015.

- 13- بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدمية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08. افريل 2008
- 14- بنك القرض الشعبي التركي المتاح على الموقع .: .com.fr.16/05/2019
http://www.halkBank
- 15- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 .
- 16- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير من اجل سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدورة 20 جوان 2002 .
- 17- أنسة حمدوش، التكيف القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التشريع الجزائري ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري ، 28 نوفمبر 2019 ، جامعة تيزي وزو .
- 18- عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006 .
- 19- جمال بن النعمان ، حاضنات الأعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى الإطار القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر
- 20- حسن عبدالمطلب الاسرج ، البديل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، 2015
- 21- حسين حسين شحاتة، مقالة بعنوان :صيغ التمويل العقاري المعاصرة في ميزان الشريعة الإسلامية):الجائز والمنهي عنه شرعا، مصر، دون ذكر سنة النشر
- 22- محمد عبد الحليم عمر، مقالة بعنوان :أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، جامعة الأزهر، مصر، دون ذكر سنة النشر.
- 23- محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، القاهرة، 2002 .
- 24- محمد إسماعيل بلال، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005
- 25- محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999 .
- 26- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية -دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية. 2000
- 27- محمد عبدالحليم عمر : التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ،جامعة فرحات عباس ، سطيف ، أيام 25 -28 ماي 2003 .

- 28- مصطفى عوادي : الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي ،2017-2018 .
- 29- منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المتوسطة ، التقييم المرحلي للإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،2018.
- 30- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، مركز تنمية القطاع الخاص ، اسطنبول ، بورصة اسطنبول ، اطار التنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في تركيا :<oe.cd.arj> .
- 31- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، دون ذكر سنة النشر .
- 32- دومي سمراء، عبد القادر عطوي، التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة 28 . ماي 2003 ، ص / 04 : وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 25 .
- 33- زويطة محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2006 - 2007 .
- سعاد نايف برنوطي : إدارة الاعمال الصغيرة ،ابعاد للريادة ، دار وسائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2005 .
- 34- سيد الكاسب، جمال كمال الدين،المشروعات الصغيرة :الفرص والتحديات ،مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، دون ذكر سنة النشر، :PDF...2-Chapter-1.pdf- ص 19 :، المحملة من الموقع
- 35- شوقي ناجي جواد، كاسر نصر المنصور، إدارة المشروعات الصغيرة، دار حامد للنشر، عمان، 2000
- 36- صلاح بن هلال المعولي، ورقة عمل حول :سياسات واستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة، وزارة التجارة والصناعة والمديرية العامة لتنمية -css.escwa.org.lbsdppresentations3-4 Nov072- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عمان، 29أوت 2008 ، ص . 04 :المحملة من الموقع /2010/04. 5 -بتاريخ22
- 37- صلاح حسن ، التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية ، دعم تنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر ، دار الكتاب الحديث ، بيروت .2011
- 38- طيار أحسن، شلبي عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل ترقيتها، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الرابع .
- 39- عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بالوناس، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدراتها التنافسية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل / :المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور

- دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، 26 / 28 ماي 2003
- 40- عبدالله خباية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة : دار الجامعة الجديدة للنشر،الاسكندرية 2013
- 41- عبدالمنعم محمد الطيب النيل، ظاهرة البطالة في الدول العربية :الواقع والأسباب وآليات المعالجة (دراسة كلية)، الخرطوم ، جمهورية السودان 2007
- 42- علي الخضر ، بيان حرب إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، 2013- 2014
- 43- علي محمد قابوسة، معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر، ورقة عمل بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأدوات لدمج الشباب . الليبي في التنمية وسوق العمل، ضمن مؤتمراتها تهيئة بيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية الصادرات، ليبيا، 13 أكتوبر 2009
- 44- محمد عبد الله شاهين محمد ، سياسات التمويل وأثرها على نجاح الشركات والمؤسسات المالية 2017،
- 45- منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا المتوسطة ، التقييم المرحلي للإصلاحات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، 2018 .
- 46- منظمة العمل العربية، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، المنتدى العربي للتشغيل 19 - 21 اكتوبر 2009 بيروت.
- 47- ياسر عبدالرحمان ، عماد الدين براشن ، قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر ، الواقع والتحديات ،مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ،العدد 11 ، 03 جوان 2018 .
- 48- يونس قرار، تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال قي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملخص مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العربي للصناعات الصغيرة 14. 15 . مارس 2010 ، والمتوسطة، الجزائر .
- المذكرات والأطروحات**
- 49- عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، رسالة ماجستير، تخصص إستراتيجية، كلية - . العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007 .
- 50 - يوسف رشيد ، زيتوني صابرين : الشراكة الاجنبية كاداة لتاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . جامعة مستغانم ، 2016-2017 .

- 51- نوال مرزاقي ، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة ايزو ، دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ، سطيف ،2009 - 2010 .
- 52- الياس غفال ، عبدالوهاب بن بريكة : تقييم الدور التمويلي للشراكة الاورو جزائرية بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014) رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر بشكرة ، 2016- 2017 .
- 53- حنان جودي : استراتيجية تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2016-2017
- 54- صابرين زيتوني،الشراكة الاجنبية كأداة لتاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن باديس، مستغانم ، 2016-2017
- 55- طارق فارسي ، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية ، دراسة حالة الجزائر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ،2017-2018
- 56- عثمان لخلف :واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية بولاية جيجل ، رسالة ماجستير، تخصص تسيير الموارد البشرية جامعة جيجل 2014.
- 57- عليان نبيلة ، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماستر، العقيد محند آكلي ، البويرة ، 2014-2015
- 58- محمد طه دلول ، طارق فارس : سبل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة ، دراسة حالة الجزائر مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي التبسي ، 2015- 2016 .
- 59- صالحى سلمى، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدراتها التنافسية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006
- الجرائد والمجلات :**
- 60- الربيع بوعريوة ،فائزة عدمان ، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الصعوبات التي تواجهها ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، 02 ديسمبر 2019 .
- 61- ايت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، دون ذكر سنة النشر.

- 62- محمد الامين مراكشي ، عثمان بوشلاغم ، ورقة بحثية بعنوان دور مراقبة التسيير في تفعيل اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع ، جامعة علي لونيبي .
- 63- نشرية معلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، 2016
- 64- الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 77 ، الصادر بتاريخ 15 /12/ 2001 .
- 65- المادة 01 و 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-08 المؤرخ في 26 فيفري 2003 .والمتمضمّن إنشاء مجلس وطني استشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 13 ص 22 .
- 66- المادة 12- 13 من القانون رقم 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار ، الجريدة الرسمية العدد 46 الصادر بتاريخ 03 أوت 2016 .
- 67- المادة 21 من الأمر رقم 01 /03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادر ب 22 أوت 2001.
- 68- المادة رقم 04 من المرسوم التشريعي رقم 08/01 المؤرخ في 12 /12/ 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 77 الصادر في 2001/12/15 .
- 69- بابا حامد كريمة - مكاوي الحبيب ، البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي ، جامعة المسيلة ، العدد 02 سبتمبر 2017 .
- 70- بلال مرابط ، سليمة طيايبي ، تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم الأداء الاقتصادي ، دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية ، مجلة العلوم الإنسانية جامعة أم البواقي ، العدد 01 ، جوان 2019.
- 71- جمال الدين سلامة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41
- 72- حنان بقاط ،سليمة هانم : هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، العدد 05 ،ديسمبر 2018
- 73- شيرين بدري : أثر الذكاء الاقتصادي في تحقيق متطلبات تنمية المشاريع الصغيرة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، 2014
- 74- عاشور كنوشي ،محمد طرشي : تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات في الدول العربية ،جامعة حسية بن بوعلي ،الشلف ،17-18 أبريل 2006 .

75- عمر فرحاني ، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، 06- 07 ديسمبر 2017.

76- مقالة بعنوان :تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) دراسة مقارنة لبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة في دول مختارة(، دون ذكر بلد النشر، 7 أبريل 2008 تاريخ التحميل :ص 08 :، المحملة من
الموقع -4-207Final%20Arabic%20BENCHMARK%20Countries%20www.sme.ly... pdf(1)08

الملتقيات

77- عاشور كنوشي ،محمد طرشي : تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر ،الملتقى
الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات في الدول العربية ،جامعة حسية بن بوعلي ،الشلف ،17-18 أبريل
. 2006 .

78- محمد الأمين مراكشي ، عثمان بوشلاغم ،ورقة بحثية بعنوان دور مراقبة التسيير في تفعيل اداء
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كألية لحوكمة المؤسسات
وتفعيل الإبداع ، جامعة علي لونيبي .

79- نشرية معلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات
الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، 2016

80- عمر فرحاني ، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، 06- 07 ديسمبر 2017.

باللغة الأجنبية

01 - Institut du développement Marseille, Le financement de la petite entreprise en
Afrique, L'Hamattan Edition, Paris, 1995.

02- Boukrif Moussa, Kharbachi Hamid: La Misea Niveau des enterprise est-elle
bien pilotée, colloque international: Dynamisation de la Gestion de P.M.E:
innovation, tic, formation, Biskra, 12-13 avril 2004.

03 -Hale Altan : Coordination Council for the Improvement of Investment
Environment in Turkey (YOIKK),

04- Ludovic Vigneron, Condition de financement de la PME et relation bancaires,
mémoire doctorat, école supérieure des affaires, droit et santé, science de gestion,
université lille2, France, 2008.

- 05- Daniel C, la sous-traitance, pierre angulaire de développement industriel, 1ere conférence et salon arabe de la
- 06 -Datuk Zolkopli Dahlan : National Development Planning Practices In Malaysia, The United Nations Office for Sustainable Development (UNOSD), P 04. Disponible sur:
- 07 -Economic Planning Unit, Malaysia Achieving The Millennium Development Goals – Successes And Challenges, United Nations Country Team Malaysia, Kuala Lumpur, Malaysia, 2005, p 8. Disponible sur:
- 08-https://ar.wikipedia.org/wiki/حاضنات_الأعمال 12-03-2016
- 09 -KOSGEB : Enhancing The Competitiveness Of SMEs In Turkey, op-cit,
- 10 -KOSGEB : Enhancing The Competitiveness Of SMEs In Turkey, op-cit,
- 11KOSGEB : Turkish Entrepreneurship Strategy & Action Plan, P 68-69. Disponible sur:
- 12 -Mahathir Bin Mohamad : Malaysian : The Way Forward (Vision2020), United Nations Public Administration
- 13 -National Economic Advisory Council (NEAC) : New Economic Model For Malaysia, P 04. Disponible sur:
- 14 -National Economic Advisory Council (NEAC) : New Economic Model For Malaysia, op-cit, p 18-29.
- 15-National SME Development Council (NSDC) : SME MASTERPLAN (2012-2020) : Catalysing Growth And Income, P 86. Disponible sur: Disponible sur:
- 16-Onur Sungur: Business Incubators, Networking and Firm Survival: Evidence from Turkey , International
- 17 -Ragayah Haji Mat Zina : Malaysian Development Experience: Lessons for Developing Countries, Institutions
- 18-SME Corporation Malaysia : SME Corp. Malaysia : Roles & Functions. Disponible sur:
- 19 -SOURCE : ministre de l'industrie et de la MINES : le bulletin des information statistique N 29 édition novembre 2016 .p 30.

20-The Egyptian Banking Institute (EBI) : SMEs Experience In Malaysia, SMEs Unit Publications, Egypt, April

21 -www.cnac.org.dz.15.04-2016

22 -YOIKK : SMEs In Turkey & SME Support Mechanism Of KOSGEB, Coordination Council for the Improvement of Investment Environment in Turkey (YOIKK),

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية متعلقة بأساليب تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة مروراً بأهم الخصائص و السمات التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا أهم عوامل انتشارها و نجاحها وبالمقابل أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية كما تطرقنا إلى خصائص ومميزات التجربة الجزائرية في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكيفية الاستفادة من التجارب الدولية من أجل النهوض بهذا القطاع وذلك بالاعتماد على وسائل الترقية مثل صناديق الضمان وحاضنات الأعمال.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، آليات التنمية، التجارب الدولية في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

Summary

This study aims to address a problem related to the methods of developing small and medium enterprises by benefiting from the experiences of developed countries through the most important characteristics and features that distinguish small and medium enterprises, as well as the most important factors of their spread and success, and in turn the most important challenges facing small and medium enterprises in achieving development Economic We also discussed the characteristics and advantages of the Algerian experience in establishing and developing small and medium enterprises, and how to benefit from international experiences in order to advance this sector by relying on means of promotion such as guarantee funds and business incubators.

key words:

Small and medium enterprises, development mechanisms, international experiences in the field of developing small and medium enterprises, developing small and medium enterprises.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ